



الإعلام والإرهاب

دراسة حالة وإستراتيجية مواجهة

د. رامى عطا صديق د. فاطمة ابو الحسن
أ. نسمة فايق

الإعلام والارهاب.. دراسة حالة وإستراتيجية مواجهة

د. رامى عطا صديق

د. فاطمة شعبان ابو الحسن

نسمة فايق كمال

الطبعة الأولى: 2016

رقم الإيداع: 19577/2016

الترقيم الدولي: 9789773193065

الغلاف: خالد شريف

© جميع الحقوق محفوظة للناسر

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة - مصر

ت: 27921943 - 27954529 فاكس: 27947566

www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة

عطا صديق، رامى

الإعلام والارهاب.. دراسة حالة وإستراتيجية مواجهة / رامى عطا صديق، فاطمة

شعبان ابو الحسن، نسمة فايق كمال.- ط1.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع

2016.

- ص؛ سم. تدمك: 978977319 3065

1- الإعلام

2- الإرهاب

أ- العنوان 3001.161

الإعلام والإرهاب

دراسة حالة وإستراتيجية مواجهة

د. رامي عطا صديق

د. فاطمة شعبان أبو الحسن

نسمة فايق كمال



إهداء

إلى كل إعلامي،،

يقبل النقد من أجل واقع أفضل ومستقبل مشرق..
يبحث عن الحقيقة دون أن ينسى مصلحة الوطن..
يأبى أن يكون بوقاً للإرهاب..
من أجل إعلام حر في مواجهة كل مظاهر التشدد والعنف والتطرف..

مقدمة

تُعد قضية الإرهاب، والظواهر المختلفة المرتبطة بها من تشدد وعنف وتطرف، وحسب جُل الدراسات والكتابات، السياسية والاجتماعية منها بالأخص، والتي أنتجها نخبة متميزة من الباحثين والباحثات، واحدة من بين أبرز التحديات والمخاطر التي تواجهها مصر، والمنطقة العربية، بل لقد تمددت تلك الظاهرة لتمثل خطرًا يواجه العالم بأسره، يتحداه ويهدد أمنه وسلامه ويزعزع استقراره، في ظل لحظة عالمية راهنة، تتميز باشتباكات سياسية وتداخلات اقتصادية وتغيرات اجتماعية- ثقافية، مركبة وكثيرة ومعقدة.

لقد بات الإرهاب يطل علينا من كل مكان وفي كثير من الأوقات سواء بإنذار مبكر أو دون سابق إنذار، حتى أنه لا يكاد يمر بنا أسبوع أو شهر على الأكثر وإلا تقع حادثة إرهابية كبيرة هنا أو هناك لتخلف وراءها الكثير من الضحايا البشرية والخسائر المادية، بما يؤثر على مجمل الأوضاع المجتمعية، حيث تؤدي الحوادث الإرهابية - ضمن آثارها الكثيرة والمتعددة - إلى زعزعة الاستقرار الأمني وتهديد السلام المجتمعي ونشر مشاعر الخوف والقلق والاضطراب بين المواطنين، وبالتالي يؤدي الى تأخر تنفيذ خطط التنمية، وضعف الوضع الاقتصادي وهروب الاستثمارات إلى الخارج وعدم قدوم مستثمرين جدد، وغير ذلك الكثير من النتائج والتبعات المجتمعية.

على الجانب الآخر فإن الإعلام، بوسائله المختلفة التقليدية منها والحديثة على السواء، وبما يقوم به من دور محوري في مناقشة وتناول مختلف قضايا المجتمع، لا يقف بطبيعة الحال بعيدًا عن هذا الأمر، إذ اهتمت وسائل الإعلام وعبر سنوات طويلة مضت بمتابعة الظاهرة الإرهابية، فأصبحت توليها الصدارة وتخصص لمعالجتها مساحات واسعة ضمن صفحاتها وبرامجها وشبكاتها، حتى أصبحت أخبار الإرهاب وتبعاته ضيفًا مشتركًا ودائمًا بين وسائل الإعلام.

في هذا الإطار يأتي هذا الكتاب لثلاثة من الباحثين، يتعرضون وعلى نحو رئيس لدور الإعلام بوسائله المختلفة في مواجهة الظاهرة الإرهابية والتعاطي معها من خلال معالجتها إعلاميًا.

يضم الكتاب دراستين أكاديميتين..

- **الدراسة الأولى:** عنوانها "تقييم المعالجة الإعلامية لحوادث اغتيال رموز الدولة بعد ثورة 30 يونيو: دراسة حالة لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات"، وهي دراسة أعدتها الدكتورة فاطمة شعبان مدرس الإذاعة والتلفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق والباحثة نسمة فايق مدرس الصحافة المساعد بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق.

- **الدراسة الثانية:** عنوانها "القائم بالاتصال وإشكاليات معالجة قضايا الإرهاب: استطلاع رأي الإعلاميين حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية"، قام بها الدكتور رامي عطا صديق مدرس الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق وزميلته بالمعهد الدكتورة فاطمة شعبان.

وهما دراستان شارك بهما الباحثون في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الأول الذي نظمه المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق وذلك خلال يومي الثلاثاء والأربعاء 1 و2 مارس عام 2016 تحت عنوان "الإعلام العربي ومواجهة الإرهاب الضوابط المهنية وأخلاقيات الممارسة" وجاء المؤتمر تحت رعاية وزير الثقافة (الكاتب الصحفي الكبير الأستاذ حلمي النمنم) وتحت رعاية وزير التعليم العالي (الأستاذ الدكتور أشرف الشحي)، بينما رأت المؤتمر الدكتورة هويدا مصطفى أستاذة الإعلام وعميدة المعهد، حيث شهد المؤتمر مشاركة عدد كبير من الباحثين والأكاديميين وخبراء الإعلام في العديد من المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية، المصرية والعربية، كما شارك الباحثون بتقديم الدراستين في إحدى جلسات مؤتمر نقابة الصحفيين المصريين بمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي لتأسيس النقابة (الاثنين 18 أبريل 2016).

إن ثمة تكامل بين الدراستين، ربما يستشعره القارئ معنا، ففي سبيلنا إلى وضع مقترح إستراتيجية خاصة بالتعاطي الإعلامي مع ظاهرة الإرهاب ومعالجتها إعلامياً في إطار من المهنية المسئولة، كان لابد من دراسة حالة، تمثلت في تعامل الإعلام مع حادث اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات، ومن جانب آخر كان من الضروري التواصل مع العاملين في عدد من وسائل الإعلام للإطلاع على رؤيتهم وتقييمهم للممارسة الإعلامية المتعلقة بتغطية ومعالجة الإرهاب، انطلاقاً من خبرتهم العملية والظروف التي يعملون فيها وما يواجهونه من ضغوط ومشكلات.

تتعرض الدراستان للكثير من الموضوعات والقضايا والإشكاليات التي تتعلق بالمعالجة الإعلامية للإرهاب، وهي قضايا تحتاج - دون شك - إلى المزيد من الدراسة والبحث، إذ يأتي في مقدمتها مسألة تعاون مصادر المعلومات مع الصحفيين والإعلاميين وتوفير البيانات والمعلومات أمامهم، تأكيداً لحق الجمهور في المعرفة، قضية أخرى تتعلق بحرية الرأي والتعبير، من خلال طرح جميع الأفكار ومختلف الآراء أمام الجمهور، وكذلك حرية الممارسة الصحفية / الإعلامية والمشكلات التي تواجه الصحفيين / الإعلاميين عند تغطية حوادث الإرهاب ومعالجتها إعلامياً، وفي المقابل مشكلة الانفلات الإعلامي وضعف تأهيل الصحفيين والإعلاميين وغيرها من ظواهر أصبحت سمات رئيسة لبعض وسائل الإعلام وإعلاميها، بالإضافة إلى إشكالية أخرى مهمة تتعلق بعمق المعالجة الإعلامية في مواجهة سطحيتها، ثم تأتي قضية أخرى بارزة تتمثل في تداخل بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتطرف والعنف والإرهاب، وغير ذلك من قضايا وإشكاليات.

إننا نأمل أن يكون هذا الكتاب، بدراسته، وبالأخص الإستراتيجية التي يقترحها المؤلفون / الباحثون، خطوة على طريق مواجهة الإرهاب من خلال تقديم معالجة إعلامية واعية، تُساهم مع غيرها، من جهود محلية وإقليمية ودولية، رسمية ومدنية، في اقتلاع ظاهرة الإرهاب من جذورها والإسراع ببلادنا في طريق النهضة والتنمية، كما نأمل أن يكون الكتاب إضافة حقيقية للمكتبتين المصرية والعربية.

إننا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ وطننا الحبيب مصر، وبلادنا العربية، ومجتمعنا الإنساني، من شر الإرهاب وغدره، آمين أن يُساهم الإعلام بفاعلية عبر

وسائله المتنوعة والمتعددة في تحقيق استقرار الوطن وأمنه وسلامته من أجل حاضر أفضل ومستقبل مشرق ينعم فيه المواطنون بالأمن والسلام والاستقرار.

تمهيد

الإعلام ومواجهة الإرهاب في تراث البحث العلمي

فرضت الظاهرة الإرهابية نفسها على اهتمام الكثيرين من الباحثين والأكاديميين، في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتبارها ظاهرة عالمية تؤثر المجتمعات المحلية وتعطل تنميتها، وذلك رغبة قوية من هؤلاء الباحثين في فهم أكبر لتلك الظاهرة وتحليل عميق لها، ومحاولة منهم للمساهمة في علاج ظاهرة الإرهاب واستئصالها من جذورها.

ليس هذا فحسب بل إن خطورة الإرهاب قد فرضت اهتمامًا كبيرًا وموازيًا على صانعي السياسات والقرارات من الرسميين، بالإضافة إلى اهتمام الجمهور ومتابعته لحوادث الإرهاب وتبعاتها⁽¹⁾، حيث تتعدى آثار الظاهرة الإرهابية لتشمل كل قطاعات المجتمع.

في هذا الإطار فإنه ثمة مجموعة غير قليلة من الدراسات، العربية والأجنبية، التي اهتمت بتناول دور الإعلام في مواجهة الإرهاب، حيث رصدت تلك الدراسات المعالجة الإعلامية لتلك الظاهرة، وأشارت إلى بعض أوجه القصور والتحديات، كما قدمت بعض الحلول والمقترحات التي تضمن معالجة إعلامية مهنية للظاهرة الإرهابية. قام المؤلفون / الباحثون هنا بمسح التراث العلمي السابق للوقوف على أبرز تلك الدراسات والأبحاث التي ترتبط بظاهرة الإرهاب وعلاقتها بوسائل الإعلام المختلفة في عدد من الدوريات العلمية، العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المنشورة على شبكة الانترنت، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراه.

(1) انظر:

Joshua Woods, What We Talk about When We Talk about Terrorism: Elite Press Coverage of Terrorism Risk from 1997 to 2005, Harvard College, Press – Politics, Summer 2007, 12 (3), p: 3..

ومن ثم فإنه يمكن الإشارة إلى أبرز هذه الدراسات من خلال عرضها،
وفقاً لترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، عبر تقسيمها إلى ثلاثة محاور
رئيسة على النحو التالي:

- المحور الأول: المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب.
- المحور الثاني: دور الإعلام في مواجهة الإرهاب.
- المحور الثالث: المؤتمرات العلمية التي تناولت العلاقة بين الإعلام والظاهرة الإرهابية.

المحور الأول

المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب

1- دراسة "أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري"، (2015م)⁽¹⁾، والتي تناولت أطر التغطية الإخبارية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري، ومدى إسهام تلك التغطية في تشكيل رأي عام تجاه الظاهرة، وقد توصلت تلك الدراسة إلى اعتماد الإعلام المصري على الأطر السياسية والأمنية؛ حيث ركزت المعالجة الإعلامية لهذه الظاهرة على مظاهر الأزمة، وليس على الأطر العامة التي تميل إلى البحث في أسباب الظاهرة وكيفية مواجهتها وعلاج آثارها السلبية على المجتمع، لهذا ظهرت المعالجة الإعلامية في مجملها سطحية ومبتورة تفتقد إلى العمق والشرح والتحليل والتفسير.

2- بينما سعت دراسة "International Terrorism, Domestic Coverage? How Terrorist Attacks Are Presented In The News Of CNN, Al Jazeera, the BBC, and ARD" (2014م)⁽²⁾، لتحليل كيفية تقديم أخبار حوادث الإرهاب في عدد من القنوات التلفزيونية، حيث قامت الدراسة بتحليل التغطية الإخبارية لأربعة حوادث إرهابية في البرامج الإخبارية الرئيسية لكل من قناة CNN الأمريكية، وقناة الجزيرة العربية، وقناة بي بي سي البريطانية، وقناة ARD الألمانية، وظهر من التحليل أن القنوات الأربع اشتركت في أنها كرّست نفس الانتباه تقريباً بالأحداث الأربعة، كما استخدمت أساليب متشابهة لوصف هذه الأحداث وتقييمها. وفي الوقت نفسه، ظهرت عدة اختلافات ملحوظة ليس بين القنوات الغربية وبين قناة الجزيرة العربية، ولكنها ظهرت بين CNN والجزيرة من جهة، والبي بي سي وARD من جهة أخرى، حيث فسّرت كلتا القناتين الجزيرة والـ CNN الهجمات بوصفها

(1) أشرف جلال: "أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري"، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/01/20151510564274369.htm>

(2) Jürgen Gerhards & Mike Schöfer; International terrorism, domestic coverage? How terrorist attacks are presented in the news of CNN, Al Jazeera, the BBC, and ARD, The International Communication Gazette, Vol. 76 (1), 2014, pp: 3–26.

"الحرب العالمية على الإرهاب"، في حين وضعتها كل من البي بي سي وARD في إطار هجمات إجرامية من قبل عدد قليل من الأفراد ضد الحضارة الإنسانية.

3-أما دراسة "Promoting Stories About Terrorism To The International"

News Media: A Study To Public Diplomacy (2013م)⁽¹⁾، اهتمت بالتعرف على الأطر الإعلامية المستخدمة في تغطية الإرهاب في وسائل الإعلام الدولية، ومدى نجاح الدول والمؤسسات غير الحكومية في تعزيز أطرها حول هذه القضية، وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة الصراع يهتم الصحفيون بالعوامل الخاصة بالحدث وأبعاده، بينما يهتم الصحفيون ببناء قصة درامية للحدث عندما يتعلق الأمر بالإرهاب أكثر من وضعه في سياق سياسي.

4- وحاولت دراسة "Contrasting Visual Frames Of Our Times: A"

Framing Analysis Of English And Arabic – Language Press Coverage Of War And Terrorism (2010م)⁽²⁾. التعرف على طبيعة الأطر المصورة المستخدمة لتغطية أثر الحرب على الإرهاب في الصحافة الإنجليزية والعربية حول حادثة 11 سبتمبر 2003م والحرب الأفغانية، حيث تم تحليل مضمون صحيفة (انترناشونال هيرالد تريبيون) وصحيفة (الحياة) العربية، وأظهرت نتائج التحليل التناقض في التقارير المصورة التي استخدمتها الصحافة الإنجليزية والعربية، حيث أكدت صحيفة هيرالد تريبيون على إطار المعاناة الإنسانية في تغطية أحداث هجوم 11 سبتمبر وتأكيدها على سقوط ضحايا من المدنيين، بينما ركزت هذه التغطية على الإطار المؤيد للحرب في تغطيتها للتدخل بالقوة العسكرية في أفغانستان، أما صحيفة

(1) Moran Yarchi, GadiWolfsfeld, TamirSheafer and Shaul R. Shenhar, "Promoting stories about terrorism to the international news media: A study to public diplomacy", Media, war and conflict, Vol.6, No.3, 2013.

(2) Shahira Fahmy, Contrasting visual frames of our times: "A framing analysis of English and Arabic –language press coverage of war and terrorism", The international communication gazette, Vol.72, No.8, 2010.

الحياة فقد ركزت بشكل واضح على الدمار المادي الذي أحدثته أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبشكل أقل على الضحايا، بينما استخدمت كل من الإطار الإنساني نحو ضحايا الحرب على أفغانستان، وإطار المناهضة للحرب، وذلك عن طريق نشر صور من الاحتجاجات المناهضة للحرب وتصوير الأزمة الإنسانية في بلد مسلم.

5- وهدفت دراسة "Deranged Loners And Demented Outsiders? Therapeutic News Frames Of Presidential Assassination Attempts, 1973-2001" (2009م)⁽¹⁾، التعرف على طبيعة الأطر الإعلامية التي اعتمدت عليها صحيفتا نيويورك تايمز وواشنطن بوست، في تغطيتهما لمحاولات اغتيال رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1973م و2001م، وذلك للتعرف على طبيعة الخطاب الخاص بتغطية تلك الحوادث والدوافع السياسية للقتلة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن محاولات اغتيال رؤساء الولايات المتحدة قد حظيت باهتمام بالغ من الصحف الأمريكية والرأي العام الأمريكي، كما توصلت الدراسة إلى أنه تم تغطية محاولات الاغتيال باستخدام إطار الضعف للرئيس والأمة، في حين قدم المهاجمون من خلال مجموعة من الأطر، هي: الوحدة، والمرض، والجنون، وتمثلت أطر الحلول التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضرورة وجود علاج لهؤلاء المهاجمين، كما أن بعض المقالات طالبت بسجنهم.

6- وتناولت دراسة "How Do The News Media Frame Crises? A Content Analysis Of Crises News Coverage" (2009م)⁽²⁾، الأطر الخبرية التي قدمت من خلالها الصحافة الأمريكية الأزمات التي واجهها المجتمع الأمريكي خلال عام 2006م، وتوصلت نتائج تلك الدراسة إلى أن الأطر الخبرية الأكثر

(1) Kristen Hoerl, D. L. Cloud, and S. E. Jarvis, Deranged loners and demented outsiders?: therapeutic news frames of presidential assassination attempts, 1973-2001", Communication, Culture & Critique, Vol.2, No(1), pp: 83-109.

(2) Seon - kyoungAnkarla K. Gower, "How do the news media frame crises? A content analysis of crises news coverage", public relations review, Vol.35, Issue 2, 2009, p: 107.

استخدامًا بالترتيب هي: إطار المسئولية ثم إطار الاهتمامات الإنسانية ثم إطار الصراع ثم الإطار الأخلاقي وأخيرًا الإطار الاقتصادي، واعتمد استخدام كل إطار على نوع الأزمة وطبيعتها.

7- وتناولت دراسة "قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري والخطاب الصحفي السعودي"، (2007م)⁽¹⁾، قضايا الإرهاب والتطرف في كل من الصحف المصرية ... والسعودية بشكل نقدي مقارنة، وتوصلت إلى أن هناك تفاوتًا واضحًا في تناول الخطاب الصحفي المصري والخطاب الصحفي السعودي لقضايا الإرهاب والتطرف، حيث يختلف هذا التفاوت في درجته وجوانبه من قضية لأخرى كما يختلف من جريدة لأخرى داخل النظام الصحفي الواحد ... بينما اتفقت جميع صحف الدراسة على أطروحات محددة كأهمية الحل العادل للقضية الفلسطينية في مواجهة الإرهاب، مع وجود تباين في الأطر المرجعية المستخدمة من جريدة لأخرى ومن قضية لأخرى، كما أثبتت الدراسة تأثر الخطابين الصحفيين المصري والسعودي بالمفهوم الأمريكي للإرهاب في تناولهما لقضاياهما ... وعلى نحو متزايد بعد أحداث 11 سبتمبر.

8- بينما سعت دراسة " Terrorist Or Freedom Fighter? The Arab " So - Called Terrorism" Media Coverage Of "Terrorism" Or إلى تحليل التغطية الإعلامية العربية للموضوعات المتعلقة بتنظيم القاعدة، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والحرب في العراق؛ بهدف الكشف عن مفهوم الإرهاب في

(1) نسرين رياض عبد الله، "قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري والخطاب الصحفي السعودي: دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2000-2004"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2007م).

(2) Mohammed El-Nawawy: "Terrorist or freedom fighter? the Arab media coverage of 'terrorism' or 'so-called terrorism", Global Media Journal-Arabian Edition, vol. 3, No. 5 (2004), pp: 1-18.

وسائل الإعلام العربية ومدى تطبيقها لمعايير التوازن والحقيقة والموضوعية في تغطيتها وخاصة في حالة النزاعات السياسية الحادة. وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز التساؤلات التي تواجه الصحفيين الشبان العرب في تغطيتهم للصراعات والأنشطة الإرهابية تدور حول كيفية التفريق بين نشر الحقيقة والدعاية للإرهاب في ظل الاتهامات المتبادلة، وكيفية الاستمرار في تقديم جميع وجهات النظر في بعض المشكلات الحساسة مثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأخيراً والأهم هو كيفية بقاء المراسل سليماً وعلى قيد الحياة في هذه البيئة الخطرة.

خلاصة المحور الأول

تعرض هذا المحور لأبرز الدراسات والأبحاث التي تناولت كيفية معالجة وسائل الإعلام المختلفة لظاهرة الإرهاب، وكذلك مدى إسهام تلك التغطية في تشكيل الرأي العام تجاه هذه الظاهرة، حيث خلصت الدراسات السابقة إلى اعتماد وسائل الإعلام المصرية على الأطر السياسية والأمنية من خلال التركيز على مظاهر الأزمة فقط. كما تبين من تلك الدراسات أن التغطية الإعلامية في وقت الصراعات تهتم بالعوامل الخاصة بالحدث وأبعاده، بينما تهتم ببناء قصة درامية للحدث عندما يتعلق الأمر بالإرهاب، حيث ظهرت المعالجة الإعلامية في مجملها سطحية ومبتورة تفتقد إلى العمق والشرح والتحليل والتفسير، وهي - دون شك - جوانب مهمة في المعالجة الإعلامية لقضية مهمة وخطيرة مثل الإرهاب. وتوصلت الدراسات السابقة أيضًا إلى أن الأطر الخبرية الأكثر استخدامًا هي إطار المسؤولية وإطار الاهتمامات الإنسانية وإطار الصراع والإطار الأخلاقي والإطار الاقتصادي، كما اتضح أن استخدام كل إطار قد اعتمد على نوع الأزمة وطبيعتها.

المحور الثاني

دور الإعلام في مواجهة الإرهاب

1- هدفت دراسة "The Role Of The Media In Influencing The War"

"Against Terrorism" (2013م)⁽¹⁾، إلى إبراز دور وسائل الإعلام في التأثير على الحرب ضد الإرهاب في كينيا، حيث خلصت الدراسة إلى أن حوادث الإرهاب تحظى بتغطية إعلامية متداولة، حيث يسعى كل من الإرهابيين والحكومات إلى استغلال شبكات الإعلام العالمية الواسعة ووسائل الإعلام الجديدة بهدف نشر الدعاية السياسية من أجل حشد التأييد لقضيتهم، وغالبًا ما تجد وسائل الإعلام نفسها في وسط مناقشات حول هذه القضية، وبصرف النظر عن دورها في إعلام الجمهور تتحمل وسائل الإعلام مسئوليتها في خلق العداء بين الجمهور والحكومة أو معها (وسائل الإعلام).

2- وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإعلام والمجموعات الإرهابية حللت دراسة "الإستراتيجية الإعلامية لمكافحة الإرهاب" (2013م)⁽²⁾، وجهات النظر المختلفة حول الدور المطلوب من وسائل الإعلام أثناء تغطية الأحداث الإرهابية، وذلك في إطار نظريتي "وضع الأجندة" و"الأطر الإعلامية"، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجهات النظر هذه تؤثر على سلوك الإرهابيين، والحكومات، مما ينتج عنه غالبًا مكاسب إستراتيجية للحدث الإرهابي، وقدمت الدراسة توصيات إستراتيجية لتحسين العلاقة بين الإعلام والحكومة وتعزيز الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

(1) MartinMutua, The Role Of The Media In Influencing The War Against Terrorism, Master of Arts, University of Nairobi , Institute of Diplomacy and International Studies, November 2013.

(2) عبد الرحمن عبد الله العتيبي، "الإستراتيجية الإعلامية لمكافحة الإرهاب"، (كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ورقة مقدمة ضمن ملتقى الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والتغير الاجتماعي المنعقد في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة 16 - 18 / 9 / 2013م.

3- كما تناولت دراسة "The Media As An Enabler For Acts Of

Terrorism" (2011م)⁽¹⁾، العلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام؛ حيث خلصت إلى ضرورة وضع محددات خاصة للتغطية الإعلامية عندما يتعلق الأمر بالنشاطات الإرهابية، وفي نفس الوقت تكون هناك ضمانات للحرية لهؤلاء الذين ضحوا بأبنائهم وبناتهم في حوادث إرهابية سواء محلياً أو على المستوى العالمي، كما أن الأمر يتطلب تضافر الجهود واستمرارها من أجل كسب تأييد الجماهير بما يؤدي إلى فقدان الحركات والجماعات الإرهابية إلى الدعم وفشل وجودها.

4- وتناولت دراسة "Framing Of The Mumbai Terror Attacks By The

Indian And The Pakistani Print Media" (2011م)⁽²⁾، شكل التغطية الإخبارية التي قدمتها وسائل الإعلام المطبوعة في كل من الهند وباكستان حول هجمات مومباي الإرهابية التي وقعت في نوفمبر 2008م؛ لمعرفة ما إذا كانت وسائل الإعلام المطبوعة في كل بلد قد كتبت عن الإرهاب باعتباره عدواً أثناء تغطيتهم للهجمات الإرهابية، وبما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً محورياً في تشكيل الإدراك العام، ففي حال هيمنة خطاب العدو على التغطية الإعلامية فإن ذلك يؤكد النظرة السلبية من كل طرف تجاه الآخر، الأمر الذي قد يؤثر على عودة المفاوضات بشأن محادثات السلام بين الجارتين النوويتين وبالتالي عرقلة عملية السلام.

(1) SoniseLumbaca& David H. Gray; "The media as an enabler for acts of terrorism", Global Security Studies, Vol. 2, Issue 1, Winter 2011, pp: 45-54.

(2) PamposhRaina: "Framing of the mumbai terror attacks by the indian and the pakistani print media", M.A. The George Washington University, Media and Public Affairs Dept., 2011.

5- وهدفت دراسة " دور وسائل الاتصال في تشكيل معارف الجمهور السعودي نحو قضايا الإرهاب " (2008م)⁽¹⁾، الكشف عن مصداقية وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية في تناول الحوادث الإرهابية بوجه عام وعند تناول حوادث إرهابية بوجه محدد عند الجمهور السعودي، وكذلك التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف الجمهور السعودي، حيث توصلت الدراسة إلى أن المصادر الوطنية من أكثر المصادر التي يعتمد عليها الجمهور السعودي باعتبارها الأكثر تفضيلاً لدى العينة بنسبة 39%، كما تبين وجود علاقة عكسية بين السن والاعتقاد في قدرة وسائل الإعلام في التأثير على انطباعات الأفراد حول القضايا المتعلقة بالإرهاب.

6- واهتمت دراسة "Deconstructing The Terrorism - News Media Relationship" (2007م)⁽²⁾، بالتعرف على الفروق الدقيقة لتفاعل وسائل الإعلام مع الإرهابيين، ومنظماتهم، ومصادرهم حيث تبين أن الإرهابيين يستخدمون وسائل الإعلام كأداة لتحقيق المزيد من التغطية وتوصيل رسائلهم، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإرهابيين ومنظماتهم لديهم قدرات مرتفعة على الاستفادة من العديد من أدوات الاتصال الجماهيري لتحقيق أغراضهم، وأن العلاقة بين الإرهابيين ووسائل الإعلام الإخبارية لا تنقطع، ليس هذا فحسب، بل إن الترابط بينهما سوف يتزايد في السنوات المقبلة.

(1) سلطان بن عجمي بن منيخ، "دور وسائل الاتصال في تشكيل معارف الجمهور السعودي نحو قضايا الإرهاب: دراسة مسحية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، جامعة القاهرة، 2008م).

(2) Jeffrey Ian Ross; "Deconstructing the terrorism-news media Relationship", Crime Media Culture, Vol. 3 (2), 2007, pp: 215 – 225.

7- وتناولت دراسة "علاقة تعرض الشباب للصحافة المطبوعة والإلكترونية باتجاهاتهم نحو ظاهرة الإرهاب" دراسة تحليلية وميدانية (2006م)⁽¹⁾، العلاقة بين تعرض الشباب المصري للصحافة المطبوعة والإلكترونية واتجاهاتهم نحو قضايا الإرهاب، كما استهدفت الكشف عن دور شبكة الانترنت في إمداد الشباب بالمعلومات التي تساعدكم بشكل أو بآخر في تغيير اتجاهاتهم نحو الإرهاب سواء بالسلب أو بالإيجاب. وقد توصلت الدراسة إلى أن 82.5% من عينة الدراسة يرون أنه لا يمكن للدولة وحدها مواجهة الإرهاب، كما يرى 92.5% من العينة أن الإرهاب لا وطن له ولا دين، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل الخطاب الديني للمؤسسات الرسمية وإعادة تأهيل الدعاة.

(1) سهير عثمان عبد الحليم، "علاقة تعرض الشباب للصحافة المطبوعة والإلكترونية باتجاهاتهم نحو ظاهرة الإرهاب: دراسة تحليلية وميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2006م).

خلاصة المحور الثاني

تناول هذا المحور أبرز الدراسات والأبحاث التي تناولت دور الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية، حيث تبين من تلك الدراسات أن الحوادث الإرهابية تحظى بتغطية إعلامية كبيرة، حيث يسعى كل من الإرهابيين والحكومات إلى استغلال وسائل الإعلام من أجل حشد التأييد لقضيتهم، كما تبين من الدراسات السابقة أن الإرهابيين يستخدمون وسائل الإعلام كأداة لتحقيق المزيد من التغطية والانتشار الواسع من أجل توصيل رسائلهم.

وخلصت هذه الدراسات إلى ضرورة وضع محددات خاصة للتغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، بالإضافة إلى ضرورة تحسين العلاقة بين الإعلام والحكومة وتعزيز الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، كما نوهت إلى أهمية تعديل الخطاب الديني للمؤسسات الرسمية وإعادة تأهيل الدعاة لتقديم صورة صحيحة عن الدين الإسلامي.

المحور الثالث
المؤتمرات العلمية التي تناولت
العلاقة بين الإعلام والظاهرة الإرهابية

اهتمت الكثير من المؤسسات الثقافية والإعلامية والعلمية، داخل مصر وخارجها، بعقد المؤتمرات والندوات التي ناقشت ظاهرة الإرهاب، بحثاً عن الجذور والأسباب تشخيصاً للداء وصولاً إلى العلاج وسبل المواجهة، وبالأخص دور وسائل الإعلام في القضاء على الإرهاب والعنف والتطرف.

في هذا الإطار تجدر الإشارة هنا إلى واحد من أحدث تلك المؤتمرات العلمية، حيث نظم المعهد الدولي العالي للإعلام بأكاديمية الشروق خلال يومي الثلاثاء والأربعاء 1 و2 مارس 2016م، مؤتمره العلمي السنوي الأول تحت عنوان "الإعلام العربي ومواجهة الإرهاب الضوابط المهنية وأخلاقيات الممارسة" تحت رعاية وزير الثقافة والتعليم العالي ورئاسة الدكتورة هويدا مصطفى عميدة المعهد، وبمشاركة عدد كبير من الباحثين بالجامعات المصرية والعربية، وعدد من الخبراء الإعلاميين، وسط بحضور ممثلين لبعض المؤسسات الثقافية والإعلامية في مصر والدول العربية.

ناقش المؤتمر من خلال 35 بحثاً وورقة عمل دور الإعلام العربي في مواجهة الإرهاب من خلال ثلاثة محاور رئيسة تمثلت في:

- المحور الأول: الإعلام والتصدي لظاهرة الإرهاب ورصد دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في التوعية بمخاطر الإرهاب، وإلقاء الضوء على الأسباب المختلفة لهذه الظاهرة، من النواحي التربوية والثقافية والإعلامية، وتشكيل الرأي العام نحوها.

- المحور الثاني: تناول ضوابط وإشكاليات الممارسة الإعلامية لقضايا الإرهاب وكيفية إصدار مدونة سلوك للممارسات الإعلامية في معالجة قضايا الإرهاب، إضافة إلى رصد التجارب العربية والعالمية في الضبط المهني والتشريعي للإعلام في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

- المحور الثالث: تمثل في حلقة نقاشية، شارك فيها نخبة من الإعلاميين والخبراء ناقشت رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة المواطنة والسلام لمواجهة الإرهاب إضافة إلى رصد تجارب المراقدين الإعلامية في مواجهة العنف والتطرف.

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر من الباحثين والخبراء على أهمية دور الإعلام بمختلف وسائله في مساندة الدولة في التصدي للإرهاب، وفي ضوء ذلك كشفت المناقشات ونتائج البحوث عن افتقار الممارسة الإعلامية العربية إلى وجود تعاون وتنسيق على المستوى العربي من أجل تقديم تغطية ذات طابع عربي عام ومشترك لظاهرة الإرهاب، وأن التغطية الإعلامية التي يقدمها الإعلام العربي للأحداث الإرهابية غالباً ما تتسم بالارتجال وعدم التخطيط، فضلاً عن عدم استمراريتها وانتظامها حيث تزداد كثافة تغطية الإعلام واهتمامه بظاهرة الإرهاب أثناء وقوع العمليات الإرهابية أو أثناء المؤتمرات والمناسبات المتعلقة بها، ثم تضعف وتتوارى، وربما تختفي نهائياً وهذا ما يؤثر سلبياً في قوة تأثيرها.

وقد توصل المؤتمر في ختام أعماله إلى عدد من التوصيات فيما يتعلق بالمحاور الثلاثة السابقة، وذلك على النحو التالي:

1- وضع استراتيجية إعلامية لمكافحة الإرهاب والتطرف تتضمن أهدافاً واضحة، والاهتمام بالتنسيق بين الوسائل الإعلامية والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب إذ أن الإرهاب يعمد دائماً إلى القيام بعمليات مثيرة من شأنها جذب انتباه الجماهير، وغالباً ما تُستدرج وسائل الإعلام إلى التغطية المكثفة للنشاطات الإرهابية.

2- الاستعانة بأدوات مساندة للإعلام، كمنابر المساجد والمؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، بهدف تقديم توعية مجتمعية ومواجهة الفكر المتطرف، وذلك لعزل التيارات المتشددة عن جسم المجتمع وعدم توفير حاضنة اجتماعية داعمة للإرهاب.

3- تطوير التشريعات الإعلامية المنظمة لعمل القنوات الفضائية العربية والعمل على وقف القنوات الفضائية الداعمة للجماعات الإرهابية أو الجماعات المتشددة بشتى السبل القانونية والمجتمعية، ودعم وتشجيع الوقوف مادياً ومهنيّاً إلى جانب القنوات الفضائية العربية التي تحارب الإرهاب وتسعى لتوحيد الشعوب العربية.

4- العمل على تنظيم حملات توعية ... تهدف إلى ترويج ونشر ثقافة الحوار وذلك عن طريق جميع أنواع وسائل الإعلام بالتعاون مع الأنظمة الوطنية للتربية والتعليم والتدريب.

5- اهتمام المؤسسات الإعلامية المصرية بقضية السلامة المهنية لحماية الصحفيين من العنف أثناء الأزمات عن طريق تنظيم دورات تدريبية منتظمة حول أساليب الحماية وخاصة في مناطق الأزمات وتوفير أدوات الحماية للصحفيين.

6- التزام القنوات الفضائية بالحياد والأخلاقيات المهنية في تناول المعلومات عن ظاهرة الإرهاب حتى لا تخلق شعورًا بالاحتقان السياسي لدى المشاهدين بل عليها أن تساهم في التصدي للأفكار الإرهابية والتوعية بالأخلاق الوطنية.

7- عقد حلقات نقاشية لكتاب الدراما لزيادة مهارتهم الخاصة بالتعامل مع القضايا المتعلقة بالتمييز والمثيرة للفتنة الطائفية من أجل إيجاد مضمون درامي مسئول وفعال هدفه نشر الحقيقة والبعد عن المبالغات والتهويل والعمل على رفع قدرات كتابة الدراما.

8- إنشاء مرصد إعلامي عربي حتى يتسنى رصد الثغرات الخاصة بتقديم الأخبار السياسية الخاصة بالإرهاب.

9- تبني ميثاق مهني وأخلاقي كامل لمساعدة وسائل الإعلام المصرية والعربية في عرض القضايا السياسية.

10- إصدار كتيب لتحديد كيفية تغطية الحوادث الإرهابية بأمثلة محددة مثل حدوث انفجارات إرهابية أو اغتالات أو نشر صور قتل وإصابات أو إجراء مقابلات مع الإرهابيين، وكيفية كتابة البيانات الصحفية ووضع تعريف واضح للاصطلاحات المستخدمة.

11- وضع خطة تطوير للإعلام الأمني لمواجهة الإرهاب.

12- استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز الحوار بين الحكومة والشباب.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات والأوراق البحثية، السابق الإشارة إليها، بتناول التغطية الإعلامية لظاهرة الإرهاب ودورها في تشكيل معارف الجمهور، كما تناولت أيضاً أطر تقديم قضايا الإرهاب في وسائل الإعلام المختلفة، حيث تبين أن أكثر الأطر استخداماً الإطار السياسي والأمني والإنساني، كما اهتمت بعض هذه الدراسات برصد أبرز الانتهاكات والأخطاء التي يقع فيها البعض من الإعلاميين عند الممارسة الإعلامية الخاصة بتناول الظاهرة الإرهابية ومعالجتها إعلامياً، وكذا علاقة الإرهابيين بوسائل الإعلام، فقد أشارت بعض هذه الدراسات إلى قدرة الجماعات الإرهابية على توظيف وسائل الإعلام لخدمة مصالحها وأهدافها وتوصيل رسائلها، بالأخص للحكومات.

ومن ثم فقد أفادت هذه الدراسات في مجملها الدراسة الحالية التي نقوم بها على المستويين المنهجي والمعرفي، من حيث فهم طبيعة دور الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية، بالإضافة إلى مساعدة الباحثين في بناء استمارة تحليل المضمون، وكذا صحيفة الاستقصاء التي تم تطبيقها على مجموعة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين، كما استفادت مما قدمته هذه الدراسات من مفاهيم ومداخل نظرية ساهمت في بلورة أهداف الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة إلى القدرة على تحليل وتفسير بعض الأفكار والآراء التي حصل عليها الباحثون.

الفصل الأول
الإعلام وحادثة إغتيال النائب العام
"دراسة حالة"

مقدمة

لم يعد الإرهاب ظاهرة تخص دولة بعينها بظروف سياسة خاصة، بل أصبح ظاهرة عالمية تجتاح معظم مناطق العالم، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تطالنا وسائل الإعلام بوقوع العديد من الأحداث الإرهابية في مختلف بلدان العالم التي أصبحت تعاني من الإرهاب خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، ولا شك أن ظاهرة الإرهاب تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من أثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها، بعد أن اتضح أننا أمام ظاهرة إجرامية منظمة تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات والتأثير في أوضاعها السياسية وضرب اقتصادياتها الوطنية عن طريق قتل الأبرياء وخلق حالة من الفوضى العامة⁽²⁾.

فالإرهاب ظاهرة تاريخية عرفها العالم منذ وقت بعيد، والتي لا تزال تأثيراتها السلبية مستمرة حتى وقتنا الراهن خاصة خلال العقدين الأخيرين، حيث صار ظاهرة خطيرة تهدد مختلف دول العالم، مع تفاوت الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأعمال الإرهابية بين دولة وأخرى⁽³⁾، ولعل الأمر الذي ساهم في إعطاء تلك الأهمية القصوى للإرهاب في زمننا الحاضر هو التقدم الهائل لوسائل الإعلام أو ما يسمى بثورة الاتصال التي استقطبت الجماهير بشكل كبير، فالإعلام بمختلف أنواعه يقوم بدور فعال في تعريف المواطنين بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطروحة داخل مجتمعاتهم، بالإضافة إلى توعية الرأي العام وتمكين المواطنين من فهم وحل مشكلات العصر⁽⁴⁾.

(1) هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص 215.

(2) Moran Yarchi, Gadi wolfsfeld, Tamir sheafer and shaul R. shenhar, promoting stories about terrorism to the international news media: A study to public diplomacy, Media, war and conflict, Vol.6, No. (3), 2013, p: 265.

(3) نصيرة تامي، الإعلام الفضائي والإرهاب، الطبعة الأولى (الأردن - عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 5.

(4) نصيرة تامي، دور الإعلام الفضائي في التصدي لظاهرة الإرهاب: الإعلام الفضائي العربي نموذجًا، متوفر على:

<http://temmaryoucef.ab.ma/144191.htm>

وتمثل حوادث الاغتيالات السياسية إحدى صور الإرهاب المنتشرة في أرجاء العالم، والتي تشكل واحدة من المشكلات الشائكة التي يعاني منها المجتمع العالمي بشكل عام، والمجتمع المصري بشكل خاص على مر تاريخه العريق؛ كما تُعتبر الاغتيالات السياسية الأكثر انتشارًا في الدول العربية، وبصفة خاصة مع تصاعد حدة الاحتقان السياسي والتوتر المجتمعي الذي فرضته ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، وبالفعل فقد تزايدت تلك العمليات بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وبغض النظر عن نجاحها أو فشلها، فإنها ساهمت في تعميق الخلافات بين مختلف القوى السياسية والمجتمعية، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار ما يمكن تسميته بدورة العنف.

وما يلاحظ على الاغتيالات التي حدثت في الآونة الأخيرة خاصة في المنطقة العربية هو اتساع دائرة المستهدفين لتشمل عددًا من الفئات مثل السياسيين والعسكريين ورجال القضاء والشرطة والإعلام والنشطاء السياسيين والفنانين.

الإرهاب والإغتيالات السياسية وجهان لعملة واحدة

هناك تعريفات مختلفة للإرهاب على المستوى الأكاديمي والسياسي والأمني والصادر الصحفية، إلا أن أغلبها يشترك في تعريفه بأنه: العنف الذي يستخدم عمدًا، أو التهديد باستخدام العنف ضد المدنيين لخلق خوف وقلق، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية. كما يتضح أن هناك هدفًا واحدًا للإرهابيين، وهو جذب الانتباه وتبرير أعمالهم وشرح أسبابهم، وفي سبيل ذلك يستخدم الإرهابيون الدراما في عملياتهم الإرهابية لعرضها على المسرح العالمي لوسائل الإعلام المختلفة، حيث إن الإرهابيين أصبحوا أكثر اهتمامًا بالتغطية الإعلامية لجرائمهم⁽¹⁾، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث نال الإرهابيون اهتمامًا واسعًا من قبل وسائل الإعلام، والتي أصبحت تقدم للإرهابيين بانتظام الفرص في أن يستمع إليهم تدريجيًا، كما صار الإرهابيون مصدرًا إعلاميًا، حيث تُقدم حججهم وتبريراتهم ودوافعهم عبر وسائل الإعلام⁽²⁾.

إذن، فالإرهاب يُعد من أكبر وأخطر القضايا المطروحة حاليًا، حيث أصبح يُشير مفهومه إلى كل عمل ينطوي على: ترويع وتخويف المواطنين ... الاغتيال ... التعذيب احتجاز المواطنين ... وكذلك إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالمجتمع، كذلك من تعريفاته أنه كل سلوك يتنافى مع الشرعية القانونية والدستورية. كما يمكن تعريفه باعتباره انتهاكًا عمديًا للقواعد الدينية والعرفية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع، وهو أيضًا كل فعل يُخل بأمن واستقرار المجتمع، وكذلك هو كل عمل يهدد المصالح العليا للدولة⁽³⁾.

(1) Moran Yarchi, Gadi Wolfsfeld, Tamir Sheafer and Shaul R. Shenhar, "Promoting Stories about Terrorism to the International News Media: A Study to public diplomacy", Media, war and conflict, Vol.6, No.3, 2013, p: 265.

(2) Op-Cit, p: 266.

(3) نصيرة تامي، مرجع سابق، متوفر على: <http://temmaryoucef.ab.ma/144191.htm>

أما الاغتيال السياسي فهو وسيلة عنيفة للتصفية والتخلص من الخصم الذي تتعارض أفكاره وتوجهاته مع مصالح جهة معينة⁽¹⁾، حيث يمكن تعريف الاغتيال بأنه عملية تصفية جسدية، أي قتل الأعداء السياسيين أو قتل الأبرياء ما داموا معارضين، سواء كانت دوافع القتل سياسية أو فردية، وهو يوجه أساساً للقيادات والوزراء وأصحاب الجاه، وغالباً ما يتم اغتيال القاتل فور وقوع جريمة الاغتيال⁽²⁾، ويكون مرتكز عملية الاغتيال عدة أسباب، منها: أسباب عقائدية أو أسباب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو انتقامية.

وفي الهيئات القانونية الدولية لا يوجد تعريف مطلق يحدد بالضبط المفهوم اللغوي والقانوني والسياسي للاغتيال، ولا تزال التعريفات الموضوعة للاغتيال خاضعة للتأويل بين الأفراد والجماعات، ويُعزى ذلك للغموض الذي يكتنف القاتل والضحية وشرعية وجود ونشاط الاثنين، أي بعبارة أخرى "من يغتال من؟"، ولكن هناك العديد من المواثيق والأعراف الدولية التي تحظر هذا السلوك الذي يوصف بأنه اغتيال، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات جنيف، والتي تحظر صراحة الاستهداف بالتصفية الجسدية خارج نطاق القضاء.

وتستند القواعد التي تعالج عمليات القتل العمد على قوانين دولية أهمها القانون الدولي الإنساني الذي يطبق حصرياً في أوقات "النزاع المسلح" الداخلي أو الخارجي، ومنها القانون الدولي لحقوق الإنسان، المعني بحماية الحقوق الأساسية للجميع في كل الأوقات، بالتنسيق مع معاهدات حقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقوانين الحرب⁽³⁾.

وتُعد الجماعات السرية والعصابات والأقليات القومية أولى من استخدم الاغتيال وسيلة لتحقيق أغراضها لأسباب ودوافع كثيرة ومتنوعة منها القضاء على المنافسين للاستيلاء على السلطة في الدولة، أو استخدام سلطة الدولة للقضاء على التهديدات

(1) نضال محمد العضالية، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط: دراسة توثيقية لأهم عمليات الاغتيال في الشرق الأوسط، (بيروت، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2011م)، ص 15.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (المنوفية، 2005م).

(3) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الاغتيال السياسي: محطات تاريخية، متوفر في:

المتصورة للأمن من قبل جماعات معارضة، كما تستخدمه الجماعات المتمردة التي تسعى إلى تعزيز مواقفها ضد السلطة، وكذلك الحال بالنسبة للإرهابيين الذي يؤمنون بدوافع فكرية، وبالتالي فإن الأساليب والأسلحة والمبررات السياسية قد تتغير خلال المراحل التاريخية، ولكن مبادئ الاغتيال السياسي هي ذاتها على الدوام⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، متوفر في:

<http://rawabetcenter.com/archives/9003>

تاريخ الإغتيالات السياسية في مصر

حفل تاريخ مصر الحديث بالعديد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت ضد شخصيات سياسية رفيعة المستوى إما بدافع الوطنية وإما بتحريض من جماعات وتشكيلات لها أهداف سياسية، ويمكن تقسيم تاريخ الاغتيالات السياسية إلى الاغتيالات التي تمت قبل ثورة يوليو 1952م، وتلك التي تمت بعدها.

يمكن التأريخ لبداية الاغتيالات السياسية في العصر الحديث باغتيال "جان باتيست كليبر" قائد الحملة الفرنسية على مصر، في 14 يونيو 1800م، وتمر فترة طويلة حتى تحدث ثاني أشهر حادثة اغتيال وهي لرئيس وزراء مصر "بطرس باشا غالي" في 20 فبراير 1910م، والذي كان يرأس محكمة حادثة دنشواي، وفي 19 نوفمبر 1924م تم اغتيال الحاكم البريطاني العام في مصر "السير لي ستاك"، ثم يأتي اغتيال آخر مماثل لاغتيال بطرس باشا غالي، وهو اغتيال رئيس الوزراء "أحمد ماهر باشا" في 24 فبراير 1945م على يد أحد المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وفي 5 يناير 1946م يأتي اغتيال وزير المالية أمين عثمان.

وإذا كانت الحوادث السابقة تم وضع أغلبها في إطار سياسي وبدافع الوطنية، إلا أن عمليات الاغتيالات السياسية على أساس ديني قد بدأت من عام 1948م، وكانت أولها عملية اغتيال القاضي "أحمد بك الخازندار" في 22 مارس 1948م، والذي كان قد أصدر أحكامًا بالسجن ضد أفراد من جماعة الإخوان المسلمين في مارس 1948م على خلفية نظره في قضية (تفجيرات سينما مترو)، وفي 28 ديسمبر 1948م تم اغتيال رئيس الوزراء المصري "محمود فهمي النقراشي" على خلفية إصداره قرارًا بحل جماعة الإخوان المسلمين في 8 ديسمبر 1948م.

بعد ثورة 1952 تبدأ عمليات الاغتيالات السياسية بمحاول اغتيال الرئيس السابق جمال عبد الناصر في 26 أكتوبر 1954م، وفي 3 يوليو 1977م يتم اختطاف الشيخ حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق، ثم العثور عليه مقتولاً، حيث أعلنت جماعة التكفير والهجرة مسئوليتها عن الحادث. وتأخذ عمليات الاغتيالات منحى آخر

وهو استهداف المثقفين بدعوى رفض التطبيع مع إسرائيل، حيث يتم اغتيال يوسف السباعي وزير الثقافة الأسبق في 18 فبراير 1978م، ثم تأتي أشهر حوادث الاغتيال السياسي في مصر، وهي للرئيس السابق محمد أنور السادات في 6 أكتوبر 1981م، ثم يأتي اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق في 12 أكتوبر 1992م على يد منتسبين للجماعة الإسلامية، والذين اعترفوا بعد ذلك أن الذي كان مستهدفاً من الاغتيال هو وزير الداخلية حينئذ اللواء عبد الحليم موسى انتقاماً لمقتل المتحدث الرسمي لتنظيم الجماعة الإسلامية علاء محيي الدين عاشور. وتتوالى الاغتيالات السياسية على أساس ديني في مصر ولعل أبرزها اغتيال فرج فودة في 9 يونيو 1992م، ومحاولة اغتيال الأديب العالمي نجيب محفوظ في 14 أكتوبر 1995م.

وبعد ثورة 30 يونيو 2013م تطفو إلى السطح مرة أخرى الاغتيالات السياسية لرموز الدولة ولعل أبرزها محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد أحمد إبراهيم في 5 سبتمبر 2013م، ثم تأتي أحدث (وليست آخر) حوادث الاغتيالات السياسية في مصر للنائب العام هشام بركات، حيث تُعتبر عملية اغتيال النائب العام المصري في تفجير سيارة مفخخة يوم الاثنين الموافق 29 يونيو 2015م الضربة الأقسى التي تعرضت لها مصر في الفترة الأخيرة، إذ يُعد المستشار هشام بركات أرفع مسئول حكومي يتم اغتياله منذ عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في يوليو 2013م عقب مظاهرات واحتجاجات واسعة ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في الرئيس المعزول محمد مرسي، كما أنها تُعد أول عملية اغتيال تمت لمسئول كبير منذ الإطاحة بمرسي وما أعقبها من اضطرابات وأعمال عنف استهدفت بشكل خاص عناصر الشرطة والجيش على يد عناصر مسلحة، سواء في سيناء أو في غيرها من المدن المصرية.

الإخوان والانتهاك بالاعتقالات السياسية

نظرة واحدة متأنية للتاريخ المعاصر تبين أن جماعة الإخوان المسلمين أول من اتجه لتسييس الإسلام واستخدام الدين في تحقيق مغانم ومكاسب سياسية، فقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين في عام 1928م على يد حسن البنا في أحد مراكز محافظة الإسماعيلية، وفي عام 1931م برز نشاطها في القاهرة حيث أسس البنا عددًا من الشُعَب في أكثر من محافظة.

تعامل الاحتلال الإنجليزي مع الجماعة بصفقتها ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، أي يمكن تصنيفها بكونها حزبًا سياسيًا، لمواجهة فاعلية رموز النهضة العربية الأولى، وكتبهم التي بدأت تُشكل مرجعًا لتيارات سياسية ذات طابع استقلالي، أو التي كانت تطالب بخروج الاستعمار، على المستوى الفكري، إضافة إلى مواجهتها لأحزاب أخرى كانت تكتسح الساحة السياسية كحزب الوفد ومصر الفتاة.

كذلك القوى السياسية المصرية فإنها تعاملت مع الإخوان المسلمين بصفقتهم حزبًا سياسيًا في الدرجة الأولى والأخيرة، ولم يجرِ التعامل معهم على أنهم تعبير أو ممثل سياسي أو ثقافي للإسلام والمسلمين، وبقيت هذه المعاملة حتى التسعينيات من القرن الماضي.

وما ميز المرحلة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين وما بعدها حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين هو فترة الاعتقالات السياسية التي كانت تتم بمباركة القصر تارة أو الاحتلال الإنجليزي تارة أخرى، رغم أن الاعتقالات السياسية في تلك الفترة كانت منتشرة في كل الحركات السياسية في العالم وليست مقتصرة على الإخوان فقط.

ففي منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، شهدت مصر سلسلة اغتيلات، طالعت كبار رجال الدولة، أمثال أحمد ماهر عام 1945م رئيس الوزراء الذي اغتيل في قاعة البرلمان، والمستشار والقاضي أحمد الخازندار عام 1948م، وبعده بشهور لقي رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي مصرعه، عند ديوان وزارة الداخلية، وغيرهم من كبار رجال الدولة.

ورغم أنه لم يثبت - حتى كتابة هذه السطور - وجود أي صلة للإخوان المسلمين باغتيال النائب العام، إلا أنه وفي ظل الاتهام الرسمي للجماعة فإن ثمة من يرى تشابهاً بين عملية اغتيال هشام بركات وبين اغتيال القاضي أحمد الخازندار عام 1948م على صعيد تداعياتها على مستقبل العلاقة بين السلطة والإخوان. فكما كان قتل الخازندار بداية مواجهة عنيفة بين الدولة والجماعة في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، يتوقع البعض أن تطلق عملية اغتيال بركات مرحلة جديدة من المواجهة والصراع بين الطرفين، لاسيما في ضوء إصرار الطرفين على مواصلة هذا الصراع المفتوح حتى النهاية⁽¹⁾.

(1) اغتيال النائب العام المصري يصعد المواجهة مع الإخوان، صحيفة (الحياة)، 30 يونيو 2015م.

المشكلة البحثية

تهتم وسائل الإعلام اهتمامًا بالغًا بأحداث الاغتيالات السياسية، حيث تُصنف باعتبارها أحداثًا ذات قيمة إخبارية متزايدة، نظرًا لأنها تنطوي على قدر متزايد من الصراع، ومن ثم تتصدر هذه الأحداث الصفحات الأولى بالصحف، فضلًا عن مقدمة النشرات والبرامج الإخبارية، وفي هذا الصدد يدركها الرأي العام باعتبارها أحداثًا بالغة الأهمية خلال فترة زمنية معينة. إلا أن التغطية الإعلامية لمثل هذه الأحداث أصبحت موضع قلق الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بمكافحة الإرهاب، وذلك في ظل الفوضى الإعلامية التي تشهدها وسائل الإعلام المصرية (الرسمية والخاصة والحزبية على السواء) في تعاملها مع قضية الإرهاب، والتي قد تؤدي إلى تكريس الخوف والهلع لدى الرأي العام وتعزيز فقدان الثقة في الجهاز الأمني، وما قد يستتبع ذلك من هزات غير مأمونة في السياحة والعلاقات مع الخارج وتعطيل التنمية وخفض الاستثمارات الخارجية والداخلية في المشروعات المأمولة والانخفاض في البورصة ... وغيرها.

لذا يُعد هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على المشكلة التي تواجه وسائل الإعلام في التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، خاصة تلك المتعلقة بحوادث اغتيال الرموز السياسية.

وتتحدد المشكلة البحثية في رصد وتحليل المعالجة الإعلامية (بشقيها الصحفي والتلفزيوني) لحوادث اغتيالات رموز الدولة بعد ثورة 30 يونيو بالتطبيق على حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، من خلال رصد مدى التوافق والاختلاف في أطر تقديم الصحافة والتلفزيون لحادثة الاغتيال، بالإضافة إلى تقييم أداء الإعلاميين أثناء قيامهم بتغطية حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- 1- كيف قُدمت حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في وسائل الإعلام؟
- 2- إلى أي مدى نجح الإعلاميون في معالجة الإعلام لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات؟

نظرية الأطر الإعلامية

تعتمد الدراسة على نظرية الأطر الإعلامية والتي تُعد من المداخل النظرية التي تجمع بين قوة تأثير وسائل الإعلام ومحدودية هذا التأثير، حيث تكمن قوة التأثير في الإطار الذي تقدم وسائل الإعلام المعلومات من خلاله، وبالتالي التأثير على طريقة إدراك المتلقي للمعلومة ضمن هذا الإطار المقدم والمعد من قبل وسائل الإعلام. أما محدودية هذا التأثير، فإنها تكمن في المتلقي وأفكاره المسبقة والعمليات المختلفة التي يتم من خلالها تمثيل واستيعاب المعلومات الواردة له حتى يتسنى للفرد إدراكها بالطريقة التي تتفق وأفكاره واتجاهاته.

وتسمح نظرية الأطر الإعلامية للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسالة الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، كما تقدم هذه النظرية تفسيراً منظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باختيارات وباستجابات المتلقي المعرفية والوجدانية لتلك القضايا⁽¹⁾.

وتستمد نظرية الأطر الإعلامية جذورها من بعض النظريات التي تعتمد على "التفاعل الرمزي" (Symbolic Interaction) و"البناء الاجتماعي" (Social Construction) للحقيقة، وكل من هاتين النظريتين توضح أن التوقعات التي يكونها الفرد عن نفسه وعن الآخرين وعن المجتمع هي أحد العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية⁽²⁾.

أي أن الأطر ما هي إلا طريقة أو أداة تقدم وسائل الإعلام من خلالها المعلومات عن القضايا والأحداث المختلفة، ومعنى هذا، أن وسائل الإعلام ما هي إلا وسائل أو أدوات في أيدي الإعلاميين الذين يساهمون في تشكيل الأطر التي تُقدم من خلالها المعلومات؛ ولهذا فعندما تصل لنا معلومات داخل إطار ما، فإن هذا الإطار يتناسب

(1) حسن عماد مكاي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001م)، ص 348.

(2) Stanley J. Baran, Dennis K. Davis. – Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future, (US: Wadsworth/ Thomason Learning, 4th Edition 2006), p: 265.

مع أغراض وأهداف المصدر الذي قدم هذه المعلومة، فمن غير المحتمل أن تكون المعلومة المقدمة لنا عبر هذا الإطار موضوعية بمعنى الكلمة⁽¹⁾.

وتعتمد الدراسة الحالية على كل من نموذج "روبرت اينتمان" (Robert Entman 1993)⁽²⁾، وذلك لتحديد تعريف المشكلة أو القضية والأسباب الكامنة وراءها، وكذلك عرض وتبرير معالجات القضية وتوقع آثارها المحتملة، كما تعتمد على نموذج "بان" و"كوسيكى" (Pan & Kosicki 1993)⁽³⁾، لرصد الأفكار الرئيسية التي يتضمنها النص الخبري فيما يتعلق بالقضايا والأحداث المعنية بالدراسة.

(1) Denis McQuail, Mass Communication Theory, (London: Sage Publication, 4th Edition, 2000), p: 343.

(2) Robert M. Entman, "Framing Toward Clarification of Fractured Paradigm". in: Journal of Communication. Vol. 43, No. (4), 1993, P: 53.

(3) Myra Gregory Knight, "Getting Past the Impasse: Framing as a Tool for Public Relations", Available at: <http://www.google.com.eg/search? 22/12/13>.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

أ- كيفية تقديم حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في وسائل الإعلام.

ويتحقق هذا الهدف من خلال رصد وتحليل أطر خطاب المعالجة الإعلامية بشقيها الصحفي والتلفزيوني لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، ويتفرع من هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- 1- رصد الأطروحات والأفكار المحورية الخاصة بحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات كما تضمنها الخطاب الإعلامي بشقيه الصحفي والتلفزيوني.
- 2- رصد وتحليل الأطر الإعلامية المستخدمة لتقديم حادثة اغتيال النائب العام.
- 3- رصد جوانب الاتفاق والاختلاف في أطر المعالجة الصحفية والتلفزيونية لحادثة الاغتيال.

ب- تقييم أداء الإعلاميين في معالجتهم الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات.

ويتحقق هذا الهدف من خلال رصد وتحليل التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- 1- رصد وتحليل مستوى التغطية الإعلامية والإستراتيجيات الإقناعية التي استخدمها الإعلاميون.
- 2- تقييم تدخلات الإعلاميين في وصف حادثة اغتيال النائب العام.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة نحو الإجابة عن عدة تساؤلات خاصة بموضوع الدراسة تتمثل في:

أ- كيف قُدمت حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في وسائل الإعلام؟

- 1- ما الأفكار المحورية للمعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟
- 2- ما طبيعة الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟
- 3- ما موضوعات الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟
- 4- ما وظائف الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟

ب- إلى أي مدى نجح الإعلاميون في معالجتهم الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات؟

- 1- ما مستوى التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟
- 2- ما مستوى وصف حادثة اغتيال النائب العام؟
- 3- ما العلاقة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال النائب العام ومستوى وصف هذه الحادثة؟
- 4- ما الإستراتيجيات الإقناعية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟

5- ما العلاقة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال النائب العام والإستراتيجيات الإقناعية لعرض الحدث؟

6- ما مدى تدخل الكاتب / المذيع في وصف حادثة اغتيال النائب العام، وما نوع هذه التدخلات؟

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تقوم برصد وتحليل الخطاب الإعلامي بشقيه الصحفي والتلفزيوني لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، بالإضافة إلى رصد مدى التوافق والاختلاف بين أطر تقديم الصحافة والتلفزيون لهذه الحادثة، وكذلك تقييم أداء الإعلاميين في معالجتهم لحادثة الاغتيال.

مناهج الدراسة

- **منهج دراسة الحالة:** الذي يقوم على أساس اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل، وتقوم هذه الدراسة على دراسة المعالجة الإعلامية لحوادث اغتيال رموز الدولة بعد ثورة 30 يونيو 2013م بالتطبيق على حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات يوم الاثنين الموافق 29 يونيو 2015م.

- **منهج المسح الإعلامي:** يُعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية خاصة البحوث الوصفية والاستكشافية ويُعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة، حيث تعتمد هذه الدراسة على هذا

المنهج بشقيه الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال مسح التراث العلمي السابق، المضامين الخاصة بحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات بالصحافة والتلفزيون.

- المنهج المقارن: وهو أداة من أدوات الاستقراء المرتبطة بالدراسات التحليلية والميدانية، وهو ايضا الذي يستخدم كمنهج مساعد للمقارنة بين أطر معالجة الصحافة والتلفزيون لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

أدوات الدراسة

- تحليل المضمون: حيث تهتم أداة تحليل المضمون بالمعاني والأفكار التي تضمها الرسالة الإعلامية، وبالشكل الذي تقدم فيه تلك الرسالة، ولا تكتفي الدراسة بالتحليل الكمي للبيانات، بل تهتم أيضاً بالتفسير والتحليل ورصد الملاحظات الكيفية، وتسعى استمارة تحليل المضمون في الدراسة نحو رصد وتحليل الأطر الإعلامية الموظفة في تناول حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، وتقييم أداء الإعلاميين في تغطيتهم الإعلامية للحادثة.

الإطار الإجرائي للدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

1- عينة الصحف

تم اختيار خمس صحف تمثل التوجهات الأساسية للصحف المصرية لتطبيق الدراسة عليها، وهي:

- الصحف القومية:

(الأهرام)، (الأخبار)، حيث تعبران عن التوجه الرسمي للدولة.

- الصحف الحزبية:

(الوفد)، حيث تعبر عن التوجه الليبرالي في الصحافة المصرية.

- الصحف الخاصة:

(الشروق)، و(الوطن)، حيث تعبران عن التوجه الخاص في الصحافة المصرية.

2- عينة التلفزيون

تم اختيار عينة الدراسة التحليلية للقنوات التلفزيونية وفقاً لأسلوب العينة العمدية، حيث تم إجراء مسح شامل للبرامج الحوارية التالية: برنامج "المشهد" بقناة النيل، وبرنامج "على مسئوليتي" بقناة صدى البلد، وبرنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة، وبرنامج "العاشر مساءً" بقناة دريم، وبرنامج "لازم نفهم" بقناة سي بي سي إكسترا، وذلك لاختيار الموضوعات المتعلقة بحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات.

ثانياً: الحدود الزمنية للدراسة

تمتد الحدود الزمنية للدراسة من 29 يونيو 2015م وهو تاريخ اغتيال النائب العام هشام بركات، وحتى 4 يوليو 2015م وهو تاريخ تفجيرات سيناء، حيث تحولت التغطية الإعلامية من متابعة حادثة الاغتيال وتداعياتها إلى تغطية حادث تفجيرات سيناء.

نتائج الدراسة التحليلية

- فيما يلي عرض نتائج الدراسة التحليلية من خلال النقاط التالية:
- توصيف عينة الدراسة.
 - المحور الأول: كيفية تقديم المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات.
 - المحور الثاني: تقييم أداء الإعلاميين في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام.

توصيف عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لأسلوب العينة العمدية، ويُقصد بها العينة التي تتم عن طريق الاختيار العمدى أو التحكمي، أي الاختيار المقصود من جانب الباحثين لعدد محدد من وحدات المعاينة⁽¹⁾، حيث تم إجراء مسح شامل لكل من:

1- الصحف التالية:

الأهرام والأخبار والشرق والوطن والوفد، وذلك لاختيار مقالات الرأي المتعلقة بحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في الفترة من 29 يونيو 2015م إلى 4 يوليو 2015م، حيث أفردت صحف الدراسة 41 مقالاً، وكانت الصحف القومية الأكثر اهتماماً بحادثة اغتيال المستشار هشام بركات فقد تم نشر 21 مقالاً في صحيفتي الأهرام والأخبار، بينما تم نشر 13 مقالاً في الصحف الخاصة (الشرق والوطن)، وسبعة مقالات في صحيفة الوفد. وكانت أغلب مقالات الرأي التي تم تحليلها عبارة عن أعمدة لكتاب ما عدا افتتاحيتين تم نشرهما في صحيفة الأهرام: الأولى بعنوان "الإرهاب مرتدي ثوب الإسلام" بتاريخ 30 يونيو 2015م، والثانية بعنوان "وداعاً محامي الشعب" بتاريخ 1 يوليو 2015م

2- القنوات التليفزيونية التالية:

قناة النيل وقناة سي بي سي إكسترا وقناة دريم وقناة صدى البلد وقناة الحياة، وذلك لاختيار برامج التوك شو التي ناقشت حادثة الاغتيال في نفس الفترة الزمنية، حيث أفردت هذه القنوات 18 ساعة و13 دقيقة، وقد جاء في المرتبة الأولى برنامج "العاشرة مساءً" بقناة دريم حيث قدم 313 دقيقة لمناقشة حادثة اغتيال النائب العام، يليه برنامج "لازم نفهم على سي بي سي إكسترا" الذي قدم 277

(1) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، (القاهرة: عالم الكتب، 1999م)، ص ص 302 - 303.

دقيقة، وبرنامج "على مسئوليتي" بقناة صدى البلد الذي قدم 245 دقيقة، ثم برنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة الذي قدم 180 دقيقة، وأخيرًا برنامج "المشهد" بقناة النيل الذي قدم 78 دقيقة، كما تبين أنه تم معالجة الحادثة من خلال الحوار بين المذيع وأحد الضيوف (18 فقرة من إجمالي 38 فقرة بنسبة 47.4%)، يليه الحديث المباشر (16 فقرة من إجمالي 38 فقرة بنسبة 42.1%)، حيث ينفرد المذيع بكاميرا البرنامج ويوجه حديثه للجمهور، وفي أربع مرات فقط استخدم البرنامج قالب الندوة، حيث يستضيف البرنامج أكثر من ضيف لمناقشة الأبعاد المختلفة لجوانب الحادث (مرتين في برنامج "لازم نفهم"، ومرة واحدة في كل من برنامج الحياة اليوم وبرنامج العاشرة مساء).

نخلص مما سبق إلى أن: الصحف القومية كانت الأكثر اهتمامًا بمعالجة حادثة اغتيال النائب العام، بينما في المقابل تبين أن القنوات التليفزيونية الخاصة كانت الأكثر اهتمامًا بمناقشة الحادثة، وقد يرجع ذلك لطبيعة الوسيلة، حيث تعتبر القنوات التليفزيونية الخاصة هي الأكثر مشاهدة من القنوات المملوكة للدولة، كذلك لطبيعة قناة النيل والبرامج المقدمة فيها وذلك لأنها تلتزم بالخريطة البرمجية، بينما القنوات الخاصة فتحت الإرسال أكثر من الوقت المحدد للبرنامج.

كذلك فتحت صحف الدراسة باب الرأي للكتاب لمناقشة حادثة الاغتيال دون عرض لوجهة نظر الصحيفة في الحادث، إلا صحيفة الأهرام التي اهتمت بعرض وجهة نظرها، وعلى النقيض تبارى المذيعون (في عينة الدراسة) في معالجة الحادث من وجهة نظر واحدة؛ إما من خلال الحوار مع ضيف واحد أو من خلال الحديث المباشر، الأمر الذي يعني أن قنوات الدراسة لم تهتم (من حيث الشكل) بتقديم معالجة موضوعية للحادث.

وفيما يلي يتم عرض النتائج التفصيلية للدراسة التحليلية مقسمة على محاورين:

- المحور الأول: كيفية تقديم المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات.
- المحور الثاني: تقييم أداء الإعلاميين في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام.

المحور الأول

كيفية تقديم المعالجة الإعلامية لحادثة

اغتيال النائب العام هشام بركات

أستهدفت الدراسة التحليلية التعرف على كيفية تقديم عينة الدراسة لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات وذلك من خلال التعرف على ما يلي:

- 1- الأفكار المحورية للمعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات.
- 2- طبيعة الأطر المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات.
- 3- موضوعات الأطر المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات.
- 4- وظائف الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات.

1- الأفكار المحورية لحادثة اغتيال هشام بركات في عينة الدراسة

تبين من الدراسة التحليلية أن فكرة "مسئولية جماعة الإخوان المسلمين عن الحادث" جاءت في المرتبة الأولى، حيث ظهرت في 40.5% من مواد الرأي التي تناولت حادثة اغتيال النائب العام، وبفارق كبير جاءت في المرتبة الثانية "المطالبة بتعديل القانون"، ثم "مسئولية جماعات أخرى عن الحادث"، حيث حملت عينة الدراسة مسؤولية الحادث للداخلية والاختراق الأمني لكل من "جهاز الشرطة" و"داعش" و"أجناد مصر" و"معبر رفح" و"تحالف قطر مع تركيا"، كما تبين اهتمام عينة الدراسة بدرجة أقل بوصف الحدث ونعي الفقيد، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 1)

الأفكار المحورية لحادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تلفزيون	صحف	الأفكار المحورية
%	ك			
40.5	32	11	21	مسئولية جماعة الإخوان المسلمين عن الحادث
13.9	11	5	6	المطالبة بتعديل القانون
12.7	10	6	4	مسئولية جماعات أخرى عن الحادث
10.1	8	7	1	وصف الحدث
7.6	6	2	4	نعي هشام بركات
5.1	4	4	-	قوائم الاغتيالات
5.1	4	-	4	إدانة الإرهاب
5.1	4	3	1	أفكار أخرى
100	79	38	41	الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق اتفاق الصحف والتلفزيون في تحميل مسؤولية الحادث لجماعة الإخوان المسلمين، وفي المرتبة الثانية بالنسبة للصحف جاءت فكرة "المطالبة بتعديل القانون"، بينما بالنسبة للتلفزيون فقد جاء "وصف الحدث" ويرجع ذلك لطبيعة الوسيلة التي أتاحت الفرصة لعرض موقع الحدث وحجم الدمار الذي شهده المكان بالإضافة إلى فيديو يوضح اللحظات الأخيرة من حياة الفقيد هشام بركات، كما ألقت برامج الدراسة مسؤولية الحادث على جماعات أخرى غير الإخوان المسلمين، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن صحف الدراسة اهتمت بإدانة الإرهاب في مطلقه، بينما أوضحت برامج الدراسة أن هناك قوائم لاغتيال شخصيات بارزة في الفترة القادمة. وفيما يلي توضيح للأفكار المحورية التي تم معالجتها في صحف وبرامج الدراسة:

- تبين من الدراسة التحليلية تعدد الأفكار المحورية بالمقالات الصحفية الخاصة بصحف الدراسة القومية والخاصة والحزبية، فلقد اتضح أن هناك اتفاقاً بين الصحف بمختلف أنواع ملكيتها حول فكرة محورية رئيسية تمثلت في "إرهاب جماعة الإخوان" حيث جاءت هذه الفكرة في المركز الأول بصحف الدراسة، بنسبة

(47.6%) في الصحف القومية، وبنسبة (46.1%) في الصحف الخاصة، وبنسبة (42.9%) في الصحف الحزبية، وهو ما يؤكد اتفاق كتاب مقالات صحف الدراسة المختلفة على أن جماعة الإخوان هم من وراء عملية اغتيال المستشار هشام بركات.

- كما تبين من الدراسة التحليلية تجاهل الصحف الحزبية لفكرة تعديل قانون مكافحة الإرهاب، في حين اهتمت كل من الصحف القومية والخاصة بتلك الفكرة، وهو ما يشير إلى اهتمام كل من الصحف القومية والخاصة بضرورة إجراء تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية لمكافحة الإرهاب في مصر.

وبالإضافة لما سبق يُلاحظ اهتمام الصحف القومية والحزبية بموقف الدول العربية والغربية من قضية إرهاب الإخوان في مصر والمتمثل في اغتيال المستشار هشام بركات، حيث جاءت في الصحف الحزبية فكرة "تحالف قطر وتركيا مع إرهاب الإخوان"، وجاءت في الصحف القومية فكرة "موقف الغرب من إرهاب الإخوان"، في حين تجاهلت الصحف الخاصة ذلك تمامًا في مقالاتها فيما يشير إلى اهتمام الصحف الخاصة بالشأن الداخلي فقط للقضية وتجاهل موقف الدول المختلفة لقضية الإرهاب في مصر.

وفيما يتعلق بالتليفزيون، فقد ناقش برنامج "لازم نفهم" في قناة "سي بي سي إكسترا" الحادثة في ثلاث أفكار رئيسية، وهي: "مسئولية الإخوان المسلمين عن الحادث"، و"مسئولية جماعات أخرى عن الحادث" تمثلت في: إلقاء المسؤولية على جماعة داعش، وجماعة أجناد مصر، بالإضافة إلى الاختراق الأمني لجهاز الداخلية، كما ناقش البرنامج المطالبة بتعديل القانون الجنائي في فقرتين.

أما برنامج "العاشر مساء" في قناة "دريم" فقد قدم وصفًا لحادثة اغتيال النائب العام في ثلاث فقرات، وكذلك مناقشة "المطالبة بتعديل القانون الجنائي" في ثلاث فقرات أيضًا، وذلك من خلال تفعيل القانون الحالي وتعديله للتغلب على ما وصفه مقدم البرنامج "العدالة البطيئة"، كما ألقى البرنامج مسؤولية الحادث على جماعة الإخوان المسلمين واستهدافها للقضاة.

وناقش برنامج "الحياة اليوم" في قناة الحياة "مسئولية جماعة الإخوان المسلمين عن الحادث" في أربع فقرات من البرنامج، كما قدم وصفًا للحادث في ثلاث فقرات، كما قدم البرنامج تحليلًا في فقرتين فقط تناول تأثير حادثة اغتيال النائب

العام على المجتمع المصري والاقتصاد، وكذلك الربط بين اغتيال هشام بركات وتوقيت نشر فيديو حادثة اغتيال القضاة في سيناء.

كما عالج برنامج "المشهد" في قناة النيل حادثة اغتيال النائب العام في ست أفكار رئيسية وهي: "مسئولية الإخوان المسلمين عن الحادث"، و"مسئولية جماعة الإخوان المسلمين عن دعم الجماعات الإرهابية الأخرى"، ومثال ذلك: "جميع الجماعات الإرهابية خرجت من رحمها تنظيم القاعدة أساسه الإخوان داعش أساسها القاعدة والقاعدة أساسها الإخوان"⁽¹⁾، و"الفئات الأخرى المستهدفة من الاغتيالات"، كما ناقشت كل من "دلالة اغتيال النائب العام"، و"دلالة توقيت الاغتيال" حيث خلصت الحلقة إلى أن الهدف هو "ضرب المؤسسة القضائية، وإسقاط مصر الدولة"⁽²⁾، بالإضافة إلى تقديمها وصفاً للحادث ومكانه واللحظات الأخيرة من حياة الفقيه.

وقدم برنامج "على مسؤوليتي" في قناة "صدى البلد" خمس أفكار تناولت: مسؤولية جماعات أخرى عن الحادث من خلال دعوة البرنامج لإغلاق معبر رفح لمسئوليته عن دخول الإرهابيين إلى الأراضي المصرية، كما ألقى البرنامج مسؤولية الحادث على جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى مناقشة قوائم الاغتيالات والفئات الأخرى المستهدفة من عمليات الاغتيال.

(1) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

(2) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

2- طبيعة الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة حادثة إغتيال هشام بركات

تبين من الدراسة التحليلية أن 77.2% من الأفكار الرئيسية التي عالجت حادثة اغتيال هشام بركات تم وضعها ضمن الإطار العام الذي يضع الأحداث في سياق عام ومجرد، وقد يرجع ذلك لطبيعة العينة فهي عبارة عن مقالات للرأي وبرامج توك شو تهتم في المقام الأول بمناقشة الحادث ومعالجة القضايا المتسببة فيه وليس متابعة تطوراتها.

(جدول رقم 2)

طبيعة الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة حادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تلفزيون	صحف	طبيعة الأطر الإعلامية
%	ك			
22.8	18	13	5	إطار محدد
77.2	61	25	36	إطار عام
100	79	38	41	الإجمالي

يتبين من نتائج الجدول السابق اتفاق صحف الدراسة والبرامج التلفزيونية موضع التحليل في معالجة حادثة الاغتيال في إطار عام ناقش ما يلي: مسؤولية جماعة الإخوان المسلمين عن الحادث، بالإضافة إلى الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها جماعة الإخوان المسلمين بعد سقوط محمد مرسى، كذلك تم مناقشة كل من "مسؤولية الجماعات الإرهابية الأخرى عن الحادث" و"المطالبة بتعديل القانون الجنائي" في إطار عام. كما تبين أن البرامج التلفزيونية كانت الأكثر استخداماً للإطار المحدد من الصحف عينة الدراسة، وذلك لطبيعة الوسيلة التي أتاحت الفرصة لعرض صور وفيديوهات حول الحادث بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع المراسلين والمصادر المختلفة للحصول على معلومات محددة حول الحادث.

3- موضوعات الأطر المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات

خلصت الدراسة التحليلية إلى أنه رغم تعدد موضوعات الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة حادثة اغتيال النائب العام في عينة الدراسة، إلا أن "إطار المسؤولية" هو من أكثر الأطر التي هيمنت على المعالجة الإعلامية للحادث، حيث ركزت عينة الدراسة على إلقاء المسؤولية على جماعة الإخوان المسلمين منذ اللحظات الأولى للحادث، يليه بفارق واضح "استخدام إطار "الصراع" من خلال التأكيد على فكرة صراع جماعة الإخوان المسلمين مع الدولة من أجل استرجاع سيطرتها على السلطة، كما تم استخدام إطار "الجوانب الإنسانية" من خلال التركيز على الجوانب الإنسانية في حياة الفقيه هشام بركات وتأثير الحادث على أسرته خاصة ابنته، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 3)

موضوعات الأطر المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تليفزيون	صحف	الأطر الرئيسية
%	ك			
43	34	21	13	إطار المسؤولية
20.3	16	4	12	إطار الصراع
17.7	14	5	9	إطار الجوانب الإنسانية
8.9	7	6	1	إطار الجاني والضحية
5.1	4	2	2	إطار ديني أو أخلاقي
3.8	3	-	3	إطار الفساد
1.3	1	-	1	إطار النقد أو التغيير
100	79	38	41	الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن إطار "المسؤولية" جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لصحف الدراسة، وقد استخدمته الصحف الخاصة والحزبية بشكل واضح من خلال التأكيد على مسؤولية الدولة ووزارة الداخلية عن حادث اغتيال النائب

العام هشام بركات؛ نتيجة للتقصير الأمني تجاه تأمينه. وفي المرتبة الثانية جاء استخدام الصحف لإطار "الصراع"، وكانت الصحف القومية هي الأكثر استخداماً لهذا الإطار وذلك للتأكيد على أن الدولة تحارب إرهاب جماعة الإخوان التي تعيش حالة من الصراع مع الدولة المصرية انتقاماً لخروجها من السلطة، كما اهتمت صحف الدراسة بوضع الحادث في إطار "الفساد" وإطار "النقد".

وفيما يتعلق بالتليفزيون، اتفقت البرامج التليفزيونية - موضع التحليل - على استخدام إطار "المسؤولية" في المرتبة الأولى، إلا أنها اختلفت في استخدام باقي الأطر الإعلامية ويرجع ذلك لاختلاف السياسة التحريرية لكل برنامج، ففي حين اهتم برنامج "الحياة اليوم" بمعالجة الحادث في إطار الصراع، مثال ذلك الإشارة إلى أن هدف الإخوان هو فرض السيطرة على الأمة "هم يريدون فرض إرادتهم على الأمة والسيطرة على الأمة عن طريق الادعاء بأنهم يمثلون الدين أي يتاجرون بالدين"⁽¹⁾، كما قدم كل من برنامج "لازم نفهم" وبرنامج "العاشرة مساء" الحادث في إطار "الجاني والضحية" ومثال ذلك: "يواجهون القانون متهمين بالقتل يذكرنا بحادثة الخازندار استخدام سلاح الدم هو سلاح الإخوان منذ عام 1928"⁽²⁾، "كره الإخوان للقضاة منذ 66 عاماً مقتل الخازندار بسبب قضية تفجيرات سينما مترو قتل الإخوان للقضاة في سيناء الحرب على القضاة لن تتوقف"⁽³⁾، ولم يغفل مقدم برنامج "العاشرة مساء" وضع الحادث في إطار "أخلاقي" من خلال مناقشة المطالبة بتعديل القانون الجنائي والتأكيد على تنفيذ أحكام القانون.

(1) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

(2) برنامج لازم نفهم، قناة سي بي سي إكسترا، 30 يونيو 2015م.

(3) برنامج العاشرة مساء، قناة دريم، 29 يونيو 2015م.

4- وظائف الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة إغتيال هشام بركات

خلصت الدراسة التحليلية إلى أن أغلب الأفكار الرئيسية كانت وظيفة الإطار فيها عرض تقييمات حول حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، وبفارق واضح جاءت في المرتبة الثانية وظيفة "استعراض أسباب" الحادث، وأخيراً وظيفة "طرح حلول أو نتائج". وبالرغم من منطقية هذه النتيجة حيث دارت أغلب أفكار المعالجة الإعلامية حول إلقاء المسؤولية على جماعة الإخوان المسلمين، ولكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الفترة الزمنية للدراسة، حيث اهتمت الدراسة الحالية بتحليل المعالجة الإعلامية فور وقوع الحادث، الأمر الذي يُعطي مؤشراً بالغ الخطورة فيما يتعلق بعدم موضوعية وسائل الإعلام المصرية في معالجتها للقضايا المتعلقة بالإرهاب، واستعجالها في إصدار الأحكام وطرح التقييمات على حساب طرح التفسير واستعراض أسباب الحادث.

(جدول رقم 4)

وظائف الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تلفزيون	صحف	الأطر الرئيسية
%	ك			
79.5	62	28	34	عرض تقييمات
35.9	28	15	13	استعراض الأسباب
29.5	23	13	10	طرح حلول أو نتائج
100	113	56	57	الإجمالي

تبين من الدراسة التحليلية للصحف اتفاقها في توزيع الأطر المختلفة في عرض تقييمات الحادث، وهو ما يؤكد على تركيز صحف الدراسة على تقييم الحادث أكثر من الانتباه إلى أسباب وقوع الحادث بشكل عام، ومن أمثله تلك التقييمات "كان لابد أن تأخذ الدولة بئراً جنودنا وضباطنا الذين قتلهم الإخوان بدم بارد ونحن مازلنا

نحاكمهم وندللهم بقوانين عادية وأمام القضاء الطبيعي⁽¹⁾، وذلك للإشارة إلى أن التراخي في محاسبة المخطئ أدى لهذه الجريمة، و"ربما كان ذلك الحادث الإرهابي بشعاً بالقدر الذي يكفي لانشغال الجميع بالفاجعة التي أصابت مصر كلها، ولكنها لا ينبغي أن تشغل الحكومة عن التقصير الأمني الذي أدى لوصول كل تلك الكمية من المتفجرات إلى قلب القاهرة⁽²⁾"، وذلك لإلقاء اللوم على تقصير الجانب الأمني، كذلك "فثبات خط السير يُعطي لأي إرهابي أن ينفذ عملياته بسهولة ويسر وهو ما حدث بالفعل⁽³⁾"، وهو تقييم من الكاتب على أن ثبات خط سير موكب النائب العام سهل عملية الاغتيال، أيضاً "لن تسكت رصاصات أو قنابل الجماعات الإرهابية أصوات الحق والعدل على أرضنا⁽⁴⁾، و"ضرورة مراجعة كل خطط عمليات تأمين الشخصيات العامة وكبار المسؤولين. الدلالة الرئيسية هي وجود ثغرات قاتلة في المنظومة الأمنية بأكملها ينبغي علاجها بسرعة⁽⁵⁾"، و"عملية اغتيال النائب العام لها دلالتها؛ حيث تعني أن أيديهم طائلة وقادرة على اصطيان رأس أي مسئول وتؤكد قدرتهم على رصد وتتبع تحركات كبار المسؤولين⁽⁶⁾".

كما تبين من تحليل التليفزيون اتفاق جميع البرامج التليفزيونية التي تم تحليلها توظيف الأطر الإعلامية المختلفة في عرض تقييمات لحادثة اغتيال النائب العام، ومن

-
- (1) محمد عبد الحافظ، مقال صحفي، بعنوان: ضد العدالة، جريدة (الأخبار)، عدد: 19727، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 14.
 - (2) محمد صلاح البديري، مقال صحفي، بعنوان: إخوان الخازندار واقترب النهاية، جريدة الوطن، عدد: 1158، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 14.
 - (3) مجدي حلمي، مقال صحفي، بعنوان: كان الله في عون السيسي، جريدة (الوفد)، عدد: 8827، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 6.
 - (4) محمد عبد الهادي علام، مقال صحفي، بعنوان: تماسك الجبهة الداخلية وأبواق الخارج، جريدة (الأهرام)، عدد: 46958، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 1.
 - (5) عماد الدين حسين، مقال صحفي، بعنوان: عشر ملاحظات سريعة على حادث اغتيال بركات، جريدة (الشروق)، عدد: 2341، 1 يوليو 2015م، ص 2.
 - (6) جمال يونس، مقال صحفي، بعنوان: السيسي والإرهاب، جريدة (الوفد)، عدد: 8827، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 4.

أمثلة ذلك: الإشارة لضرورة سرعة تطبيق القانون حيث ذكرت المستشارة تهاني الجبالي ضيفة برنامج "العاشرة مساءً" أن "مصر في حالة حرب ويجب إعلان الأحكام العرفية وإعلان حالة الطوارئ بشكل عاجل حتى نحافظ على قيمة الدولة"⁽¹⁾، وكذلك ما ذكره مقدم برنامج "العاشرة مساءً": "هل ستظل دبلوماسية السلحفاة تستخدم في مواجهة الجماعات الإرهابية، قانون الإجراءات الجنائية لم يعد صالحاً وخطواته بطيئة"⁽²⁾، وتساءلت لميس الحديدي مقدمة برنامج "لازم نفهم": "هل هناك اختراق أممي؟ لماذا لا يتم تغيير المسار بشكل يومي؟ كيف تزرع المتفجرات بغيبة عن الأمن"⁽³⁾، وذلك للإشارة إلى المسؤولية غير المباشرة لوزير الداخلية عن الحادث.

وفي المرتبة الثانية برز توظيف برنامج "لازم نفهم" بقناة "سي بي سي إكسترا" الأطر الإعلامية في استعراض أسباب الحادث، لكن استخدمت هذه الوظيفة بشكل أخف في باقي قنوات الدراسة، كما تبين اهتمام برنامج "العاشرة مساءً" بتوظيف الأطر الإعلامية لطرح أو عرض نتائج خاصة بحادثة الاغتيال، ومن الحلول التي طرحتها برامج الدراسة البرنامج "توفير سكن إداري في مكان رحب التجمع للنائب العام لتسهيل عملية تأمينه"⁽⁴⁾، و"سرعة تطبيق قانون الإرهاب وتسهيل حركة الأجهزة الأمنية وأجهزة جمع المعلومات"⁽⁵⁾، كما أشار مصطفى بكري ضيف برنامج الحياة اليوم إلى "المطالبة بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإحالة قضايا الإرهاب إلى المحاكم العسكرية تعديل قانون الإجراءات الجنائية ليسمح بمحاكمة سريعة"⁽⁶⁾، وفي برنامج "على مسئولتي" اقترح أحمد موسى "تعويض المتضررين من أموال الإخوان المتحفظ عليها"⁽⁷⁾.

(1) برنامج العاشرة مساءً، قناة دريم، 29 يونيو 2015م.

(2) برنامج العاشرة مساءً، قناة دريم، 29 يونيو 2015م.

(3) برنامج لازم نفهم، قناة صدی البلد، 29 يونيو 2015م.

(4) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

(5) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

(6) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

(7) برنامج على مسئولتي، قناة صدی البلد، 30 يونيو 2015م.

المحور الثاني
تقييم أداء الإعلاميين في المعالجة الإعلامية
لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات

هدفت الدراسة التحليلية إلى تقييم أداء الإعلاميين في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات؛ حيث اشتمل التقييم على الجوانب التالية:

- 1- مستوى التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام.
- 2- مستوى وصف حادثة اغتيال النائب العام.
- 3- الإستراتيجيات الإقناعية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لحادثة الاغتيال.
- 4- تدخلات الكاتب / المذيع في وصف حادثة اغتيال النائب العام.

1- مستوى التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال هشام بركات

تبين من الدراسة التحليلية أن أغلب التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب هشام بركات كانت قائمة على إطلاق الأحكام (52 من إجمالي 123، بنسبة 42.2%)، يليها في المرتبة الثانية التغطية القائمة على الاستدلال والاستنتاج (40 من إجمالي 123، بنسبة 32.5%)، وأخيراً التغطية القائمة على السرد (31 من إجمالي 123، بنسبة 25.2%).

(جدول رقم 5)

مستوى تغطية حادثة إغتيال هشام بركات

مستوى تغطية الحدث		تليفزيون	صحف	الإجمالي	
				ك	%
قائمة على إطلاق الأحكام		15	37	52	42.2
قائمة على الاستدلال والاستنتاج		16	24	40	32.5
قائمة على السرد		26	5	31	25.2
ن (إجمالي فئة مستوى التغطية)		57	66	123	100

وبالمقارنة بين الصحف والتليفزيون في مستوى تغطية حادثة اغتيال النائب العام اتضح وجود اختلاف، حيث جاءت التغطية القائمة على إطلاق الأحكام في

المرتبة الأولى بالنسبة للصحف، بينما جاءت التغطية القائمة على السرد الأولى بالنسبة للتلفزيون، وقد يرجع ذلك لطبيعة الوسيلة الإعلامية، حيث تتيح طبيعة التلفزيون كوسيلة قائمة على "الحكي" الفرصة للمذيع لسرد تفاصيل الحدث، بينما لا تتوفر هذه الخاصية في الصحف حيث محدودية المساحة المخصصة لمقالات الرأي في صحف الدراسة.

كما تبين من الدراسة التحليلية اتفاق صحف الدراسة وفقاً لمليتها (قومية وحزبية وخاصة) على أن تغطية حادثة اغتيال النائب هشام بركات كانت "قائمة على إطلاق الأحكام"، وهو ما يؤكد على أن صحف الدراسة باختلاف مليتها أصدرت حكمهم على أن القتل ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين منذ الساعات الأولى لعملية الاغتيال دون انتظار تحقيقات النيابة، ومثال لذلك "فقد الشعب واحداً من رجاله المخلصين والمدافعين عنه فقدنا النائب العام المستشار هشام بركات الذي راح ضحية الغدر والخسة والندالة من جماعة الإخوان الإرهابية التي نفذت تلك الجريمة التي روعت الشعب وأبكت الجميع⁽¹⁾"، وكذلك "أن الإخوان هم من اغتالوا المستشار هشام⁽²⁾"، وأيضاً "الذين اغتالوا الشهيد هشام بركات هم جماعة الإخوان الإرهابية⁽³⁾". وفي المرتبة الثانية جاءت التغطية "القائمة على الاستدلال"، حيث كانت في أغلبها استخدام الحجج الإقناعية التي تدلل على صحة استنتاجهم بتحميل مسؤولية اغتيال النائب العام هشام بركات لجماعة الإخوان المسلمين، ومن أمثله تلك الاستدلالات ما يلي "لابد من التأكيد على أن القول بمسؤولية الجماعة الإرهابية عن جريمة الاغتيال تخطيطاً وتنفيذاً ليس من قبل الحدس أو التخمين بل بمثابة الترجمة المباشرة للتهديدات المعلنة من جانب رموز وأعضاء الجماعة للقضاء والمثبته في جميع الوثائق

(1) أحمد موسى، مقال صحفي، بعنوان: الشهيد هشام بركات، جريدة (الأهرام)، عدد: 46958، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 11.

(2) عماد الدين حسن، مقال صحفي، بعنوان: لا تلتمسوا الأعداء للإرهابيين، جريدة (الشروق)، عدد: 2340، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 2.

(3) محمود غلاب، مقال صحفي، بعنوان: بنت البطل وأبناء العار، جريدة (الوفد)، عدد: 8826، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 6.

والمخطوطات التي ضُبطت مع أعضاء بالجماعة الذين تم ضبطهم والتي تؤكد استهدافهم لرجال القضاء⁽¹⁾، وكذلك "بيان من عدد من الأشخاص والمحسوبين على الإسلام السياسي وأيدته جماعة الإخوان المسلمين جاء فيه أن الحكام والقضاة والضباط والجنود والمفتين والإعلاميين والسياسيين وكل من يثبت يقيناً اشتراكهم، ولو بالتحريض في انتهاك الأعراض وسفك الدماء البريئة وإزهاق الأرواح بغير حق، حكمهم في الشرع أنهم قتلة، تسري عليهم أحكام القاتل، ويجب القصاص منهم بضوابطها الشرعية⁽²⁾"، و"لسنا في حاجة لمشاهدة مقطع فيديو يشير منه محمد مرسى في جلسة محاكمته إلى رقبته إشارة الذبح قبل دقائق من الإعلان عن استشهاده المستشار هشام بركات كي ندرك أن هذه العملية الخسيسة الجبانة لاغتياله هي من صنع وتدبير جماعة الإخوان وتنظيمها الدولي⁽³⁾".

كما تبين من الدراسة التحليلية لقنوات الدراسة اتفاقها جميعاً في أن التغطية الإعلامية لحادثة الاغتيال كانت "قائمة على السرد"، خاصة في برنامج "العاشرة مساءً" بقناة "دريم"، حيث قدم وائل الإبراشي سبع فقرات من إجمالي 11 فقرة عبارة عن حديث مباشر لوصف الحدث، وكذلك برنامج "على مسئوليتي" بقناة "صدى البلد"، حيث قدم أحمد موسى أربع فقرات من إجمالي ست فقرات قدم فيها معلومات تفصيلية حول مكان الحادث ووزن العبوة الناسفة وقوتها التدميرية وعدد السيارات التي تم تدميرها وتفاصيل الحوار الذي دار بين الشهيد قبيل وفاته مع الأشخاص الذين حاولوا إسعافه، دون أن يقدم أي سند أو توثيق لكم المعلومات التي عرضها.

وفي المرتبة الثانية جاءت التغطية "القائمة على الاستدلال والاستنتاج"، حيث اتفقت أغلب قنوات الدراسة، ماعدا قناة "سي بي سي إكسترا"، حيث جاءت المعالجة الإعلامية في

(1) محمد بركات، مقال صحفي، بعنوان: قراءة في جريمة الاغتيال، جريدة (الأخبار)، عدد: 19725، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 4.

(2) معتز بالله عبد الفتاح، مقال صحفي، بعنوان: التفجيرات والاعتقالات هل هذا نداء الكنانة، جريدة (الوطن)، عدد: 1157، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 14.

(3) أمينة النقاش، مقال صحفي، بعنوان: شهادة وفاة الإخوان، جريدة (الأهالي)، عدد: 1734، 1 يوليو 2015م، ص 5.

برنامج "لازم نفهم" "قائمة على إطلاق الأحكام" في المرتبة الثانية؛ ومن أمثلة استخدام الاستدلال والاستنتاج في التغطية الإعلامية "هم يريدون فرض إرادتهم على الأمة والسيطرة على الأمة عن طريق الادعاء بأنهم يمثلون الدين أي يتاجرون بالدين هاني السباعي أعلن فرحته وأنه سجد لله شكرًا على هذه الجريمة الإرهابية على أنها نجحت! هذه جريمة يقف وراءها الإخوان"⁽¹⁾، "ما دام هو ممثلًا للشعب فهو عدو للجماعة الإرهابية"⁽²⁾، وللتأكيد على مسئولية الإخوان المسلمين عن الحادث استخدام لقطات فيديو تظهر الرئيس المعزول محمد مرسي وهو يشير بعلامة الذبح وتعليق من مقدمة برنامج لازم نفهم "بيصدروا الأوامر وهم في القفص ويتنفذ الحكم"⁽³⁾.

وفي المرتبة الثالثة جاءت التغطية "القائمة على إطلاق الأحكام"، ومن أمثلة ذلك "الي بيحك الفانوس بيطلع له العفريت يقوله شببك لبيك، الإخوان بالذات الي بيخرجهم من الفانوس أول حاجة يقتلوه لأنهم خونة"⁽⁴⁾، كذلك ما ذكر في برنامج "المشهد": "هم أحفاد قتلة المستشار الخازندار، هم البؤرة الرئيسية لخروج الجماعات الأصولية الإرهابية التي يُعاني منها العالم هم الحاضنة الرئيسية"⁽⁵⁾.

2- مستوى وصف حادثة اغتيال هشام بركات

تبين من نتائج الدراسة التحليلية أنه غلب على التغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات المستوى الوصفي العام (بنسبة 62%) البعيد عن توضيح التفاصيل وخلفيات الحادث، وفي المرتبة الثانية جاءت التغطية التقريرية القائمة على إطلاق الأحكام ويليهما في المرتبة الثالثة التغطية التقريرية القائمة على الاستدلال، وهي نتيجة تتفق مع ما سبق وتوصلت إليه الدراسة التحليلية فيما يتعلق بمستوى التغطية الإعلامية. كما تبين من الدراسة التحليلية أن 19% من المادة

(1) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

(2) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

(3) برنامج لازم نفهم، قناة سي بي سي إكسترا، 30 يونيو 2015م.

(4) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

(5) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

الإعلامية المحللة اهتمت بتقديم تفاصيل وخلفيات حول الحادثة تساعد الجمهور على إدراك وفهم حادثة اغتيال هشام بركات، الأمر الذي يعطي مؤشراً على أن التغطية الإعلامية كانت في مجملها متعجلة وسريعة.

(جدول رقم 6)

مستوى وصف حادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تلفزيون	صحف	مستوى وصف الحدث
%	ك			
62	49	9	40	عام
59.5	47	11	36	تقريري قائم على إطلاق الأحكام
41.8	33	10	23	تقريري قائم على الاستدلال
19	15	13	2	مزود بتفاصيل وخلفيات
2.5	2	1	1	سطحي
100	146	44	102	الإجمالي

وتوضح بيانات الجدول السابق أن مستوى وصف حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات بمقالات صحف الدراسة (باختلاف ملكيتها: قومية وحزبية وخاصة) قامت بوصف الحدث بشكل عام (40 فقرة من 102 فقرة لوصف حادث الاغتيال)، وهو ما يشير إلى أن معظم كتاب المقالات قاموا بوصف الحدث بشكل عام عبر ربطه بقضية أعم وأشمل متمثلة في قضية الإرهاب، بدون إضافة تفصيل أو معلومات أو خلفيات حول الحادث. ومن ثم جاءت مقالات الرأي بصحف الدراسة قائمة على إطلاق الأحكام التي تؤكد على تورط الإرهاب بمقتل النائب العام هشام بركات، بالإضافة إلى التأكيد على أن جماعة الإخوان هي جزء من جماعات الإرهاب على مستوى العالم (36 فقرة من إجمالي 102 فقرة لوصف حادث الاغتيال)، ومن أمثلة الأحكام العامة التي أطلقها كتاب المقالات في صحف الدراسة: "في جريمة الغدر والخسة التي ارتكبها جماعة الإرهاب والإفك والضلال باستهدافها النائب العام

المستشار هشام بركات"⁽¹⁾، ومثال آخر "إن الحرب التي تخوضها مصر حالياً هي حرب قد تطول لسنوات، وهذا يحتاج قدرة هائلة فهي ليست حرباً تقليدية بين جيشين ولكنها حرب يعيش جزء من الخصوم فيها بيننا، وهذا يزيد من صعوبة الموقف"⁽²⁾، وكذلك "الإرهاب الذي يقتل في رجب أو شوال لا يعبأ ولا يكثر كثيراً بسفك الدم الحرام في نهار رمضان"⁽³⁾.

كما يتبين من الجدول رقم (6)، أن بعض المقالات جاءت بشكل تقريرى قائم على الاستدلال، حيث قام كتاب المقالات بتقديم الاستدلالات المختلفة على أن عملية اغتيال النائب العام هشام بركات هي جزء من عمليات الإرهاب في مصر والتي تصدرها جماعة الإخوان، ومن أمثلة تلك الاستدلالات "فمصر وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تعرضت لأحداث إرهابية عديدة وطالت أرواحاً كثيرة ما بين مدنيين وعسكريين ورجال شرطة"⁽⁴⁾، و"بعد مرور عامين مازال الإرهاب الأسود يضرب في البلاد بفعل وتأيد ودعم تلك العصابة والتنظيمات التكفيرية والمتطرفة المتحالفة معها"⁽⁵⁾، ومثال آخر "فتاريخ جماعة الإخوان الإرهابية المشين لاغتيال القضاة حافل بالعديد من العمليات الإرهابية"⁽⁶⁾.

-
- (1) محمد بركات، مقال صحفي، بعنوان: المواجهة بالقانون، جريدة (الأخبار)، عدد: 19726، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 4.
 - (2) أسامة هيكل، مقال صحفي، بعنوان: احذروا الاغتيال المعنوي، جريدة (الوطن)، عدد: 1160، بتاريخ 3 يوليو 2015م، ص 14.
 - (3) جمال يونس، مقال صحفي، بعنوان: السيسي والإرهاب، جريدة (الوفد)، عدد: 8827، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 4.
 - (4) المقال الافتتاحي، بعنوان: مصر أقوى من الإرهاب، جريدة (الأهرام)، عدد: 46957، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 11.
 - (5) محمد موسى، مقال صحفي، بعنوان: الحرب على الخرفان والغريان، جريدة (الشروق)، عدد: 2341، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 4.
 - (6) حسن الرشيدى، مقال صحفي، بعنوان: شجاعة القضاة وشياطين الإخوان، جريدة (الوفد)، عدد: 8826، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 4.

كما تبين من الدراسة التحليلية وجود اختلاف بين البرامج التلفزيونية موضوع التحليل وصحف الدراسة في مستوى وصف حادثة اغتيال النائب العام، حيث جاء في المرتبة الأولى مستوى الوصف المزود بتفاصيل وخلفيات عن الحادث، حيث اهتمت البرامج التلفزيونية بسرد معلومات وتفاصيل حول الحادث بطرق مختلفة منها: سرد مقدم البرنامج للجمهور، ولقطات الفيديو المباشرة والمسجلة من موقع الحدث، ولقاءات المراسلين في موقع الحدث مع شهود العيان ورجال الأمن. كذلك اهتمت البرامج التلفزيونية بتقديم خلفية معلوماتية لمسيرة الفقيه الراحل هشام بركات، وكذلك معلومات حول تاريخ جماعة الإخوان المسلمين وحوادث الاغتيال التي اتهموا بارتكابها، وتبين من الدراسة التحليلية أن برنامج "العاشر مساء" بقناة دريم كان من أكثر البرامج التي اعتمدت على تقديم خلفية معلوماتية وتاريخية حول الحدث وما يتعلق به، يليه برنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة.

وفي المرتبة الثانية جاءت التغطية التقريرية القائمة على إطلاق الأحكام، ومن أمثلة ذلك: "ثاني أهم جريمة اغتيال في تاريخ مصر، جماعات الإسلام الإخواني الإرهابي الإجرامي 81 اغتالوا الرئيس أنور السادات"⁽¹⁾، وكذلك "مصر في حالة حرب ويجب إعلان الأحكام العرفية وإعلان حالة الطوارئ بشكل عاجل حتى نحافظ على قيمة الدولة"⁽²⁾، كما علق المذيع على المطالبة بتعديل قانون الإجراءات الجنائية "العدالة البطيئة لا تقاوم الإرهاب"⁽³⁾، وكان برنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة من أكثر البرامج التي اعتمدت على وصف الحدث بتغطية تقريرية قائمة على إطلاق الأحكام، يليه برنامج "لازم نفهم" بقناة صدى البلد.

وفي المرتبة الثالثة جاءت التغطية التقريرية القائمة على الاستدلال، ومن أمثلة استخدام الاستدلال في البرامج التلفزيونية موضع التحليل: "جميع الجماعات الإرهابية خرجت من رحمها تنظيم القاعدة أساسه الإخوان داعش أساسها القاعدة والقاعدة أساسها الإخوان"⁽⁴⁾، وهناك أيضاً "جزء من النسيج الفكري لجماعة الإخوان

(1) برنامج على مسؤوليتي، قناة صدى البلد، 30 يونيو 2015م.

(2) برنامج العاشر مساء، قناة دريم، 29 يونيو 2015م.

(3) برنامج العاشر مساء، قناة دريم، 30 يونيو 2015م.

(4) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

المسلمين القتل والإرهاب وسفك الدماء"⁽¹⁾، وكذلك الاستشهاد بمواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر) "بالأمس دعوات على حسابات داعش أنهم يتوعدون أرض الكنانة بمزيد من عمليات العنف بعد ما حدث في تونس والكويت وفرنسا وقال أحدهم إن الدور على أرض الكنانة أسموها بالغزوات الرمضانية"⁽²⁾.

كما هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين مستوى تغطية الحدث ومستوى وصف الحدث، وهو ما توضحها بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 7)

العلاقة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال هشام بركات ووصفها

الإجمالي		مستوى تغطية الحدث						مستوى وصف الحدث
		قائمة على إطلاق الأحكام		قائمة على الاستدلال والاستنتاج		قائمة على السرد		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
32.2	79	40	46	28.6	26	17.9	7	تقريري قائم على إطلاق الأحكام
31.8	78	34.8	40	29.7	27	28.2	11	عام
26.1	64	22.6	26	36.3	33	12.8	5	تقريري قائم على الاستدلال
9	22	2.6	3	5.5	5	35.9	14	مزود بتفاصيل وخلفيات
0.8	2	-	-	-	-	5.1	2	سطحي
100	245	100	115	100	91	100	39	الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود علاقة واضحة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال النائب العام ومستوى وصف الحدث المقدم في وسائل الإعلام (بشقيها

(1) برنامج المشهد، قناة النيل، 30 يونيو 2015م.

(2) برنامج لازم نفهم، قناة سي بي سي إكسترا، 29 يونيو 2015م.

الصحفي والتليفزيوني)، فالتغطية القائمة على إطلاق الأحكام استخدمت وصفًا للحدث باستخدام التغطية التقريرية القائمة على إطلاق الأحكام أو تغطية عامة، بينما التغطية القائمة على الاستدلال استخدمت وصفًا للحدث باستخدام التغطية التقريرية القائمة على الاستدلال وإطلاق الأحكام، أما التغطية القائمة على السرد فقد استخدمت وصفًا للحدث مزودًا بتفاصيل وخلفيات عن الحادث أو تغطية عامة.

3- إستراتيجيات عرض حادثة اغتيال هشام بركات

خلصت الدراسة التحليلية إلى أن الإستراتيجيات الإقناعية المهيمنة على الخطاب الإعلامي تمثلت في "الإبراز لوجهة نظر واحدة" في المرتبة الأولى، يليها "شخصنة الأحداث"، ثم في المرتبة الثالثة كل من "توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي" و"الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث"، وفي المرتبة الرابعة جاء "التعميم ومنح الأخطاء طابعًا أبدئيًا"، ثم "تعزيز مصطلحات وشعارات ومفاهيم بعينها"، وبتكرارات أقل جاءت الإستراتيجيات الإقناعية التالية: "المبالغة والتهويل" و"استخدام التقنيات البلاغية" و"تجزئة الأحداث ونزعها من سياقها"، و"التهوين والتشكيك"، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 8)

إستراتيجيات عرض حادثة اغتيال هشام بركات

الإجمالي		تليفزيون	صحف	إستراتيجيات عرض الحدث
%	ك			
18.7	25	10	15	الإبراز لوجهة نظر واحدة
16.4	22	19	3	شخصنة الأحداث
12.7	17	3	14	توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي
12.7	17	14	3	الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث
10.4	14	7	7	التعميم ومنح الأخطاء طابعاً أبدياً
8.2	11	0	11	تعزيز مصطلحات وشعارات ومفاهيم بعينها
6.0	8	8	0	المبالغة والتهويل
6.0	8	0	8	تقنيات بلاغية
4.5	6	6	0	تجزئة الأحداث ونزعها من سياقها
3.0	4	0	4	التهوين والتشكيك
1.5	2	1	1	أخرى تذكر
100	134	68	66	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق تأثير طبيعة الوسيلة على نوع الإستراتيجية الإقناعية المستخدمة في عرض الحدث؛ حيث استخدمت صحف الدراسة في المرتبة الأولى "الإبراز لوجهة نظر واحدة"، يليها في المرتبة الثانية "توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي"، ثم في المرتبة الثالثة "تعزيز مصطلحات وشعارات ومفاهيم بعينها"، بينما اختلف الوضع في البرامج التليفزيونية عينة الدراسة، حيث جاء استخدام إستراتيجية "شخصنة الأحداث" في المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية "الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث"، وفي المرتبة الثالثة "الإبراز لوجهة نظر واحدة".

كما يلاحظ من بيانات الجدول رقم (8) أن هناك إستراتيجيات إقناعية أستخدمت في الصحف ولم تُستخدم في البرامج التليفزيونية، حيث تفرض طبيعة

الوسيلة استخدام الإستراتيجيات الملائمة لها، حيث استخدمت الصحف إستراتيجية "تعزيز مصطلحات وشعارات ومفاهيم بعينها" و"استخدام التقنيات البلاغية"، ومن أمثلة ذلك أنه لوحظ تركيز الصحف الخاصة على إستراتيجية استخدام مصطلحات وشعارات ومفاهيم بعينها ومن أمثلة ذلك: الجماعات الضالة⁽¹⁾، وعصابات الإرهاب⁽²⁾، والإرهاب الأسود، وحرب طاحنة، والثورة المخطوفة، وعصابة الإخوان⁽³⁾. بينما في البرامج التليفزيونية استخدمت إستراتيجية "المبالغة والتهويل" والتي استخدمت بشكل واضح في برنامج "على مسؤوليتي" بقناة صدى البلد، حيث ذكر أحمد موسى معلومات حول الحادث، قائلاً: "وزن العبوة 200 - 300 كيلو جرام، قوتها التدميرية 600 - 700 متر أكثر من 40 - 45 سيارة دمرت في المنطقة كل العمارات الواقعة في المنطقة كل الشقق والمحال التجارية شيء مرعب جداً"⁽⁴⁾، كما استخدمت إستراتيجية "تجزئة الأحداث ونزعها من سياقها" في البرامج التليفزيونية فقط (برنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة، وبرنامج "المشهد" بقناة النيل).

كما اتضح من نتائج دراسة تحليل الصحف أن أغلب المقالات الصحفية بالصحف القومية والحزبية والخاصة اعتمدت في إستراتيجياتها لعرض حدث اغتيال النائب العام هشام بركات على "إبراز وجهة نظر واحدة"، وذلك للتركيز على فكرة أن جماعة الإخوان هي وراء اغتيال النائب العام هشام بركات وأن وزارة الداخلية تتحمل مسؤولية اغتيال النائب العام لتقصيرها في تأمينه، ومن أمثلة ذلك "تتحمل وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن اغتيال النائب العام"⁽⁵⁾، وكذلك "لا يمكن أن

(1) محمد صلاح البديري، مقال صحفي، بعنوان: إخوان الخازندار واقترب النهاية، جريدة (الوطن)، عدد: 1158، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 14.

(2) عمرو حمزاوي، مقال صحفي، بعنوان: كلمة حق، جريدة (الشروق)، عدد: 2340، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 6.

(3) محمد موسى، مقال صحفي، بعنوان: الحرب على الخرفان والغربان، جريدة (الشروق)، عدد: 2341، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 4.

(4) برنامج على مسؤوليتي، قناة صدى البلد، 29 يونيو 2015م.

(5) محمد أبو الفضل، مقال صحفي، بعنوان: الغرب والإرهاب ودم النائب العام، جريدة (الأهرام)، عدد: 46959، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 11.

أغفل التقصير والتقاعس الأمني الواضح والثقوب الموجودة في إجراءات الحراسة والتأمين، والتي كانت وراء نجاح التنظيم الإرهابي في تنفيذه عملية إرهابية خسيصة أودت بحياة محامي الشعب المستشار الجليل هشام بركات⁽¹⁾، و"حادث استشهاد النائب العام المستشار هشام بركات نموذج لتحالف الثلاثي المرعب فالرجل اغتيل وحده دون باقي من معه، وهو سر يجب أن تتم الإجابة عنه رغم أن الانفجار كان شديداً ومروعاً وسيارته تحولت إلى كتلة حديدية⁽²⁾".

في حين اعتمدت الصحف الخاصة والحزبية على إستراتيجية "توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي"، ومن أمثلة ذلك توظيف الكاتب لبيان مجهول المصدر لتأكيد وجهة نظره بتحميل الإخوان المسلمين مسؤولية الحادث "صدر بيان من عدد من الأشخاص المحسوبين على الإسلام السياسي وأيدته جماعة الإخوان المسلمين جاء فيه أن الحكام والقضاة والضباط والجنود والمفتين والإعلاميين والسياسيين وكل من يثبت يقيناً اشتراكهم - ولو بالتحريض - في انتهاك الأعراض وسفك الدماء البريئة وإزهاق الأرواح بغير حق، حكمهم في الشرع أنهم قتله، تسري عليهم أحكام القاتل، ويجب القصاص منهم بضوابطها الشرعية، وعلى رأس الموقعين الشيخ يوسف القرضاوي⁽³⁾"، و"أعلنت حركة العقاب الثوري التابعة لجماعة إخوان الشياطين بكل فجور وبجاجة أنه واجب على الثوار استهداف القضاة الذين تولوا النظر في قضاياهم⁽⁴⁾"، وهنا استخدم الكاتب هذا الإعلان للتأكيد على وجهة نظره بأن الإخوان هم من وراء اغتيال النائب العام هشام بركات.

(1) أمال عثمان، مقال صحفي، بعنوان: ثقب في جدران الأمن، جريدة (الوطن)، عدد: 1158، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 14.

(2) مجدي حلمي، مقال صحفي، بعنوان: كان الله في عون السيسي، جريدة (الوفد)، عدد: 8828، بتاريخ 2 يوليو 2015م، ص 6.

(3) معتز بالله عبد الفتاح، مقال صحفي، بعنوان: التفجيرات والاعتقالات هل هذا نداء الكنانة، جريدة (الوطن)، عدد: 1157، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 14.

(4) حسن الرشيد، مقال صحفي، بعنوان: شجاعة القضاة وشياطين الإخوان، جريدة (الوفد)، عدد: 8827، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 4.

كما يتبين من نتائج الجدول رقم (8) أن الإستراتيجية الإقناعية المهيمنة على المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام في القنوات التلفزيونية موضع التحليل، كانت "شخصنة الأحداث"، حيث استخدمت بكل وضوح في كل من برنامج "لازم نفهم" بقناة "سي بي سي إكسترا"، وبرنامج "العاشر مساء" بقناة "دريم"، وبرنامج "الحياة اليوم" بقناة "الحياة"، ومن أمثلة ذلك اتهام ضيف برنامج لازم نفهم جماعة "أجناد مصر" بمسئوليتها عن الحادث "العملية نسخة طبق الأصل من محاولة اغتيال محمد إبراهيم وزير الداخلية الأسبق أجناد مصر هم الي فجروا مديرية أمن القاهرة والدقهلية هذه هي طريقتهم وهذه هي وسيلتهم هناك تار بينهم وبين القضاء"⁽¹⁾.

وفي المرتبة الثانية جاء استخدام "الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث"، والذي استخدم بشكل واضح في برنامج "على مسئولتي" بقناة "صدى البلد" وبرنامج "لازم نفهم" بقناة "سي بي سي إكسترا"، ومن أمثلة ذلك وصف اغتيال النائب العام بأنه ضرب للمؤسسة القضائية التي تمثل عمود الخيمة "البلد خيمة لها عمود ووتدين، وتد من الناحية اليمين هو الشرطة وتود من الناحية الشمال هو القضاء وعمود الخيمة هو القوات المسلحة، المخطط هو عملية فزع داخلي عملية إرهاب داخلي"⁽²⁾، واتهام مقدمة برنامج "لازم نفهم" بقناة "سي بي سي إكسترا" جماعة الإخوان المسلمين "يواجهون القانون بالقتل أي حد ينطق بالمصالحة هو محكوم عليه بالإعدام الفكري"⁽³⁾.

كما هدفت الدراسة التحليلية التعرف على العلاقة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال النائب العام والإستراتيجيات الإقناعية المستخدمة في عرض هذا الحدث.

(1) برنامج لازم نفهم، قناة سي بي سي إكسترا، 29 يونيو 2015م.

(2) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

(3) برنامج لازم نفهم، قناة سي بي سي إكسترا، 29 يونيو 2015م.

(جدول رقم 9)

العلاقة بين مستوى تغطية حادثة اغتيال هشام بركات وإستراتيجيات عرض الحدث

الإجمالي		مستوى تغطية الحدث						إستراتيجيات عرض الحدث
		قائمة على إطلاق الأحكام		قائمة على الاستدلال والاستنتاج		قائمة على السرد		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
20.5	46	25.0	24	23.2	16	10.2	6	إبراز وجهة نظر واحدة
15.2	34	13.5	13	14.5	10	18.6	11	شخصنة الأحداث
12.5	28	14.6	14	14.5	10	6.8	4	توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي
11.6	26	10.4	10	14.5	10	10.2	6	التعميم ومنح الأخطاء طابعاً أبدياً
11.6	26	8.3	8	5.8	4	23.7	14	الإثارة والدراما و السرد الروائي للقصص
9.4	21	11.5	11	10.1	7	5.1	3	تعزيز مصطلحات شعارات، مفاهيم بعينها
6.7	15	7.3	7	5.8	4	6.8	4	تقنيات بلاغية
4.5	10	3.1	3	5.8	4	5.1	3	تجزئة الاحداث ونزعها من سياقها
4.5	10	2.1	2	1.4	1	11.9	7	المبالغة والتهويل
2.2	5	3.1	3	2.9	2	0.0	0	التهوين والتشكيك
1.3	3	1.0	1	1.4	1	1.7	1	أخرى تذكر
100	224	100	96	100	69	100	59	الإجمالي

توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة بين مستوى التغطية الإعلامية والإستراتيجيات الإقناعية التي تم توظيفها، حيث تبين اتفاق كل من التغطية الإعلامية "القائمة على إطلاق الأحكام" والتغطية الإعلامية "القائمة على الاستدلال والاستنتاج" في استخدام الإستراتيجيات الإقناعية التالية: إستراتيجية "إبراز وجهة

نظر واحدة"، وإستراتيجية "توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي"، وإستراتيجية "شخصنة الحدث".

بينما استخدمت التغطية "القائمة على السرد" الإستراتيجيات التالية: إستراتيجية "الإثارة والدراما والسرد الروائي للقصص"، وإستراتيجية "شخصنة الأحداث"، وإستراتيجية "المبالغة والتهويل".

4- تدخلات الكاتب/ المذيع في وصف حادثة اغتيال هشام بركات

خلصت الدراسة التحليلية إلى أن الإعلاميين الذين قاموا بالتغطية الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام تدخلوا في وصف الحادث من وجهة نظرهم دون الاستناد إلى مصادر أو مرجعيات محددة، حيث اتسمت معالجتهم الإعلامية لحادثة اغتيال النائب بالعفوية والارتجال وعدم التخطيط، الأمر الذي جعلها تغطية تفتقر إلى الإطار المرجعي الذي يحقق لها التماسك المنهجي، فجاءت التغطية الإعلامية في مجملها لا ترتقي لحدث جلل بحجم اغتيال شخصية النائب العام.

(جدول رقم 10)

تدخل الكاتب/ المذيع في وصف حادثة الاغتيال

الإجمالي		تلفزيون	صحف	مدى تدخل الكاتب/ المذيع
%	ك			
87.3	69	29	40	يوجد تدخل
12.7	10	9	1	لا يوجد تدخل
100	79	38	41	الإجمالي

نوع تدخلات الكاتب/ المذيع في وصف حادثة اغتيال هشام بركات

تبين من الدراسة التحليلية أن "تضمنين رأيي" من أكثر التدخلات التي ظهرت في وصف الإعلاميين لحادثة الاغتيال، يليها في المرتبة الثانية "تعليق أو تعقيب على تصريحات المصادر"، ثم "تضمنين توقعات"، و"صياغة استخلاصات"، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 11)

نوع تدخل الكاتب/ المذيع في وصف حادثة الاغتيال

الإجمالي		تلفزيون	صحف	نوع تدخل الكاتب/ المذيع
%	ك			
31.7	32	11	21	تضمنين رأي
18.8	19	1	18	تضمنين توقعات
25.7	26	20	6	تعليق أو تعقيب على تصريحات المصادر
12.9	13	10	3	صياغة استخلاصات
4	4	3	1	تدخل بالوصف في فقرات سرد الحدث
6.9	7	6	1	الإضافة في توصيف الفاعلين
100	101	51	50	الإجمالي

يوضح الجدول السابق تأثير طبيعة الوسيلة على نوع التدخل الذي يقوم به الكاتب أو المذيع في وصف حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، حيث تدخل كتاب المقالات في الصحف "بتضمنين رأيي" في المرتبة الأولى، ومثال ذلك: "بعد تكرار عمليات الاغتيال ووصولها إلى القضاء هناك حاجة غلط لابد من علاجها وهي الأخطاء الأمنية ويدفعنا ذلك إلى السؤال عن كيفية وصول السيارة المفخخة إلى منزل النائب العام في منطقة سكنية⁽¹⁾"، حيث يبدي الكاتب رأيه في أن هناك تقصيراً من الجانب الأمني

(1) محمود غلاب، مقال صحفي، بعنوان: بنت البطل وأبناء العار، جريدة (الوفد)، عدد: 8827، بتاريخ 1 يوليو 2015م، ص 6.

تجاه الحادث، وكذلك "إن مصر تتعرض الآن لهجوم أصبح القتال مفروضاً عليها وأن هناك أعداء لنا في الداخل والخارج ولا يحول بين هؤلاء وتحقيق وهدفهم إلا تماسك الجبهة الداخلية المصرية ووقوفها خلف القوات المسلحة مهما طال الأمر"، ويتضمن رأي الكاتب هنا أن مصر تتعرض لهجوم من الداخل والخارج وأنه لا بد من تماسك الجبهة الداخلية لمواجهة هذا الهجوم. يليه في المرتبة الثانية "تضمن توقعات"، ومن أمثلة تلك التدخلات "ستظل مصر الشامخة التي لن تحيد عن استكمال خارطة الطريق"⁽¹⁾، وهنا يتوقع الكاتب أنه بالرغم من قوة الإرهاب إلا أن مصر سوف تستكمل خارطة الطريق ولن تتراجع، كما توقع الكاتب إنه إذا تم دمج جماعة الإخوان في المجتمع سوف تصبح مصر في نفس موقف تونس، "في عقد مقارنة بين مصر وتونس وأتوقع نفس المستقبل إذا تم دمج جماعة الإخوان مع المجتمع"⁽²⁾.

أما في التليفزيون فكان "التعليق أو التعقيب على تصريحات المصادر أو الضيوف" هو التدخل الواضح من قبل المذيعين، ويرجع ذلك لطبيعة التليفزيون التي تسمح للمذيع التعقيب على المصادر والضيوف، وما يعيب هذا التدخل أنه ينتقص من موضوعية وحيادية المذيع، ومثال على ذلك تعقيب مذيع برنامج "المشهد" بقناة النيل على ضيف البرنامج قائلاً: "الرد الانتقامي الأهوج الجبان الخائن هو رد على أحكام الإعدام التي صدرت على البعض منهم"⁽³⁾، كذلك قيام مقدمة برنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة بتوجيه الضيف في السؤال، حيث قالت "رأي النائب العام معبر عن هذا الشعب الذي رفض هؤلاء وأنزلهم عن مقاعدهم في 6/30 والنهارة بتكلم عن جريمة إرهابية وهي جريمة استثنائية بكل المقاييس

(1) المقال الافتتاحي، بعنوان: مصر أقوى من الإرهاب، جريدة (الأهرام)، عدد: 46957، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 11.

(2) معتز بالله عبد الفتاح، مقال صحفي، بعنوان: التفجيرات والاعتقالات هل هذا نداء الكنانة، جريدة (الوطن)، عدد: 1157، بتاريخ 30 يونيو 2015م، ص 14.

(3) برنامج المشهد، قناة النيل، 29 يونيو 2015م.

لابد أن تواجه بالردع القانوني رأي حضرتك في هذا الوضع القائم هل إحنا محتاجين نحولهم لمحاكمات عسكرية؟"⁽¹⁾.

كما تبين من الدراسة التحليلية أن كلاً من برنامج "لازم نفهم" بقناة "سي بي سي إكسترا" وبرنامج "العاشرة مساءً" بقناة "دريم" كانا من أكثر البرامج التي تمثل تدخل المذيع في التعليق أو التعقيب على تصريحات المصادر والضيوف، وكذلك التدخل من خلال صياغة استخلاصات في نهاية الفقرة، ويعد هذا التدخل (إذا استخدم دون تضمين رأي المذيع وتوقعاته) من أفضل أنواع التدخلات، حيث يتيح للجمهور متابعة ما فاتته من الحلقة.

(1) برنامج الحياة اليوم، قناة الحياة، 29 يونيو 2015م.

ملخص الدراسة التحليلية

تمتلك حوادث اغتيال الرموز السياسية من المنظور الإعلامي قوة ذاتية تدفع الجماهير للاهتمام بها، كما تستقطب وتدفع بالتالي وسائل الإعلام للانجذاب إليها وتغطيتها، فمثل هذه الحوادث تعتبر "دراما" كاملة تتضمن جميع العناصر الدرامية الضرورية: البطل والمكان والزمان والمفاجأة والتشويق والصراع، وهو ما جعل حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات حدثاً إعلامياً بامتياز.

إلا أن التغطية الإعلامية لمثل هذه الأحداث أصبحت موضع قلق الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بمكافحة الإرهاب، وذلك في ظل الفوضى الإعلامية التي تشهدها وسائل الإعلام المصرية (الرسمية والخاصة والحزبية) في تعاملها مع قضية الإرهاب، حيث أكدت الدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب أن التغطية الإعلامية العشوائية (غير المدروسة) لهذه الظاهرة تخدم بطريقة موازية أهداف الإرهابيين في تحقيق الشهرة الإعلامية لعملياتهم، فالعملية الإرهابية التي لا ترافقها تغطية إعلامية تُعتبر بالنسبة للإرهابيين عملية فاشلة، لذا يسعى الإرهابيون إلى تسويق حجم الخسائر جراء الحادث الإرهابي، إضافة إلى خلق أجواء من الفوضى والترويع، وتعزيز فقدان الثقة في الجهاز الأمني.

لذا يُعد هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على المشكلة التي تواجه وسائل الإعلام في التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، خاصة تلك المتعلقة بحوادث اغتيال الرموز السياسية. وتتحدد المشكلة البحثية في رصد وتحليل المعالجة الإعلامية (بشقيها الصحفي والتلفزيوني) لحوادث اغتيالات رموز الدولة بعد ثورة 30 يونيو بالتطبيق على حادثة اغتيال هشام بركات، من خلال رصد مدى التوافق والاختلاف في أطر تقديم الصحافة والتلفزيون لحادثة الاغتيال، بالإضافة إلى تقييم أداء الإعلاميين أثناء قيامهم بتغطية حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- 1- كيف قُدمت حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في وسائل الإعلام؟
- 2- إلى أي مدى نجح الإعلاميون في المعالجة الإعلامية لحادثة اغتيال النائب العام؟

أهم نتائج الدراسة التحليلية

اعتمدت الدراسة التحليلية على منهج دراسة الحالة، وذلك لتحليل وتقييم المعالجة الإعلامية لحوادث اغتيال رموز الدولة بعد ثورة 30 يونيو بالتطبيق على حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات في الفترة من 29 يونيو 2015م إلى 4 يوليو 2015م (وهو تاريخ تفجيرات سيناء، حيث تحولت التغطية الإعلامية من متابعة حادثة الاغتيال وتداعياتها إلى تغطية حادث تفجيرات سيناء).

وقد تم اختيار خمس صحف تمثل التوجهات الأساسية للصحف المصرية، وهي: الأهرام والأخبار والوفد والشروق والوطن، كما تم اختيار البرامج الحوارية التالية (بأسلوب العينة العمدية)، وهي: برنامج "المشهد" بقناة النيل، وبرنامج "على مسئوليتي" بقناة صدى البلد، وبرنامج "الحياة اليوم" بقناة الحياة، وبرنامج "العاشرة مساء" بقناة دريم، وبرنامج "لازم نفهم" بقناة سي بي سي إكسترا. وتمثلت أهم نتائج الدراسة التحليلية على النحو التالي:

1- كثافة الاهتمام بحادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، حيث أفردت صحف الدراسة 41 مقالاً، وقدمت القنوات التلفزيونية (محل الدراسة) 18 ساعة و43 دقيقة طوال فترة التحليل.

2- الفكرة المحورية المسيطرة على المعالجة الإعلامية بشقيها الصحفي والتلفزيوني كانت "مسئولية جماعة الإخوان المسلمين عن الحادث" في المرتبة الأولى، تليها "المطالبة بتعديل القانون الجنائي".

3- تم معالجة حادثة اغتيال النائب العام في إطار عام يتعلق بالجرائم الإرهابية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تم استخدام إطار "المسئولية" في أغلب المعالجات الإعلامية للحادث سواء في الصحف أو البرامج التلفزيونية عينة الدراسة، كما استخدمت صحف الدراسة (خاصة الصحف القومية) إطار "الصراع" للتأكيد على

أن الدولة تحارب إرهاب جماعة الإخوان التي تعيش حالة من الصراع مع الدولة المصرية انتقاماً لخروجها من السلطة.

4- استخدمت الأطر الإعلامية في معظم المعالجات الإعلامية (بنسبة 79.5%) لعرض تقيييمات لحادث اغتيال النائب العام، وذلك على حساب استخدامها لاستعراض الأسباب أو استخدامها لطرح الحلول والنتائج، الأمر الذي انعكس على مستوى المعالجة الإعلامية التي بدت سطحية متعجلة قائمة على إطلاق الأحكام (بنسبة 42.2%)، والاستنتاج (بنسبة 32.5%).

5- ظهر تأثير طبيعة الوسيلة الإعلامية على مستوى التغطية الإعلامية، حيث غلب على البرامج التليفزيونية استخدام السرد في عرض الحدث؛ وذلك لطبيعة التليفزيون القائمة على "الحكي"، بينما غلب على المقالات الصحفية عينة الدراسة إطلاق الأحكام، حيث محدودية المساحة المخصصة لمقالات الرأي.

6- تعددت الإستراتيجيات الإعلامية المستخدمة في تغطية حادثة اغتيال النائب العام، والتي تمثلت في: "التحجيم والإبراز لوجهة نظر واحدة"، و"شخصنة الأحداث"، و"توظيف اقتباسات المصادر"، و"الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث".

7- كذلك ظهر تأثير طبيعة الوسيلة الإعلامية على نوع الإستراتيجيات الإعلامية المستخدمة في عرض الحدث، حيث استخدمت صحف الدراسة في المرتبة الأولى "التحجيم والإبراز لوجهة نظر واحدة"، يليها في المرتبة الثانية "توظيف اقتباسات المصادر"، بينما اختلف الوضع في البرامج التليفزيونية عينة الدراسة، حيث جاء استخدام إستراتيجية "شخصنة الأحداث" في المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية "الإثارة والدراما والسرد الروائي للحدث".

8- تبين من الدراسة التحليلية تدخل الكاتب / المذيع في وصف حادثة الاغتيال، وذلك من خلال تضمين رأيه الشخصي، أو التعقيب على تصريح المصادر الرسمية بإبراز وجهة نظره الشخصية، أو ذكر توقعاته الشخصية للحدث وأثاره المحتملة.

9- كما يمكن إجمال أبرز الأخطاء التي وقع فيها الإعلاميون في تغطية حادثة اغتيال النائب العام هشام بركات، فيما يلي:

- تقديم تغطية متعجلة وسريعة وسطحية تهتم أساسًا بتقديم جواب عن سؤال ماذا حدث؟

- غياب التغطية الإعلامية ذات الطابع التفسيري والتحليلي، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء المعالجة الإعلامية على سطح الحدث.

- اتسمت المعالجة الإعلامية بالعفوية والارتجال وعدم التخطيط، الأمر الذي جعلها تغطية تفتقر إلى الإطار المرجعي الذي يحقق لها التماسك المنهجي.

- تضارب المعلومات والأخبار والقصص حول حادثة اغتيال النائب العام بما أدى إلى بث بعض البلبلة والغموض.

- نقل بعض المعلومات عن نوعية الأسلحة المستخدمة وقدرتها التدميرية وخصائصها الفنية والتكتيكات الإرهابية، يؤدي إلى تعزيز فقدان الثقة في الجهاز الأمني.

الفصل الثاني
القائم بالاتصال
وإشكاليات معالجة قضايا الإرهاب

مقدمة

موضوع الدراسة وأهميته

على الرغم من الاهتمام الواضح والتركيز الكبير على دور وسائل الإعلام في مواجهة الإرهاب، على المستويين الأكاديمي والمهني، إلى جانب غيرها من مؤسسات المجتمع الخاصة بعملية التنشئة الاجتماعية، مثل المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية وغيرها، إلا أن هناك اهتمامًا بالغًا بدور الإعلام في هذا الأمر، لاسيما وأنه تُثار الكثير من القضايا والإشكاليات التي تتعلق بدور الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية ومكافحتها، وهي قضايا تحتاج في حقيقة الأمر إلى المزيد من الدراسة والبحث، ربما في مقدمة تلك القضايا والإشكاليات التي تثيرها الدراسات الأكاديمية والممارسات المهنية: تعاون مصادر المعلومات مع الإعلاميين وتوفير البيانات والمعلومات أمامهم، تأكيدًا لحق الجمهور في المعرفة، وكذلك حرية الممارسة الصحفية / الإعلامية والمشكلات التي تواجه الإعلاميين عند تغطية حوادث الإرهاب ومعالجتها إعلاميًا، ما يرتبط أيضًا بقضية حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى إشكالية أخرى مهمة تتعلق بتداخل بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالعنف والإرهاب وغيرها من قضايا وإشكاليات.

في هذا الإطار يتناول هذا البحث دور الإعلام في مواجهة ظاهرة الإرهاب، بالتركيز على بعض القضايا والإشكاليات التي تُثير جدلاً في بعض الأحيان، عند الممارسة الصحفية / الإعلامية، من خلال استطلاع رأي مجموعة من الصحفيين والإعلاميين، من وسائل إعلام، مختلفة ومتنوعة، باعتبارهم طرفاً رئيساً وفاعلاً أساسياً في المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب وتبعاته، ما قد يساعدنا على الوصول إلى وضع إستراتيجية إعلامية في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

مشكلة الدراسة

في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب وتزايد حدتها، على أكثر من مستوى: ما بين محلي وإقليمي ودولي، والحاجة إلى تأكيد الدور المجتمعي لكافة مؤسسات المجتمع في مواجهة تلك الظاهرة، فإنه يبرز دور الإعلام بوسائله المختلفة، التقليدية والحديثة على السواء، في مواجهة العنف على وجه الخصوص، والظاهرة الإرهابية على وجه العموم، من خلال التوصل إلى إستراتيجية إعلامية تتبناها وسائل الإعلام المختلفة، ويعمل بها الصحفيون والإعلاميون، عند التعاطي مع تلك الظاهرة، وهو الأمر الذي تتبناه هذه الدراسة وتسعى إلى تحقيقه.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مدى تأثر الإعلاميين في تغطيتهم الإعلامية للحوادث الإرهابية بالرؤساء المباشرين في العمل.
- رصد المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطية الحوادث الإرهابية، وكيفية مواجهتهم لها.
- الكشف عن موقف الإعلاميين من التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية.
- رصد وتحليل موقف الإعلاميين من بعض القضايا التي تثيرها ظاهرة الإرهاب.
- التعرف على موقف الإعلاميين من آليات ضبط الأداء الإعلامي.
- استطلاع رأي الإعلاميين بغية التوصل إلى إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية من خلال رصد درجة موافقتهم على مجموعة المعايير والحلول المقترحة لضمان معالجة إعلامية مهنية لتغطية الحوادث الإرهابية.
- وضع دليل إرشادي للإعلاميين خاص بكيفية التعامل مع الأحداث الإرهابية، بالإضافة إلى أبرز المصطلحات الخاصة بدور الإعلام في مواجهة الإرهاب.

تساؤلات الدراسة

تمثل تساؤلات الدراسة انعكاسًا لأهدافها وترجمة صادقة لها، حيث يمكن صياغة تلك التساؤلات على النحو التالي:

- 1- ما مدى تأثير الإعلاميين في تغطيتهم للحوادث الإرهابية بالرؤساء المباشرين لهم في العمل؟
- 2- ما مشكلات الممارسة المهنية للإعلاميين أثناء تغطيتهم للحوادث الإرهابية، وكيفية مواجهتها؟
- 3- ما موقف الإعلاميين من التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية؟
- 4- ما موقف الإعلاميين من آليات ضبط الأداء المهني؟
- 5- ما معايير ضمان معالجة إعلامية مهنية لتغطية الإرهاب في مصر؟ وكيف يمكن تنفيذها؟
- 6- ما الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الإعلامية بالمهنية في مجال تغطية حوادث الإرهاب في مصر؟ وكيف يمكن تحقيقها بما يمثل إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية؟

الإطار النظري للدراسة

إذا كان الإرهاب ذا طبيعة معقدة ومتنوعة، ما ينعكس على أنشطته الواسعة عبر الأماكن والأزمنة، فإنه من الصعوبة الاعتماد على تفسير واحد أو اللجوء إلى نظرية محددة، أو فرع معرفي واحد، يقدم فهمًا شاملاً لكل جوانب الظاهرة الإرهابية⁽¹⁾، وتستفيد هذه الدراسة من الفهم العام والطرح الفكري الخاص بعدد من نظريات الإعلام في مقدمتها:

أ- نظرية "المسئولية الاجتماعية": Social Responsibility Theory

تؤكد هذه النظرية حرية وسائل الإعلام، وأن كل حرية يقابلها مسئولية، فالحرية حق وواجب ومسئولية في ذات الوقت، ومن جانب آخر فإن التجاوزات التي تحدث من قبل الصحافة يكون لها أكبر الضرر في المجتمع⁽²⁾، ومن ثم تقوم الفكرة الرئيسة لهذه النظرية على التوازن بين حرية وسائل الإعلام ومسئوليتها أمام المجتمع⁽³⁾. وهو ما يستلزم قيام وسائل الإعلام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، من خلال وضع معايير مهنية للإعلام، منها الصدق والموضوعية والتوازن والدقة

(1) ديفيد كانتر، الإرهاب: طبيعة متعددة الوجوه، ص 17، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م).

(2) انظر: أميرة العباسي، "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، 2003م، ص 16. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م)، ص ص 223-224.

(3) رباب عبد الرحمن هاشم، "أبعاد المسئولية المهنية والأخلاقية لبرامج الحوار التلفزيونية بالقنوات الحكومية والخاصة في تغطية انتخابات الرئاسة المصرية 2012"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر/ديسمبر 2012م، ص ص 345-346.

والحياد، بالإضافة إلى تعددية وسائل الإعلام بما يعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، ومن ثم فإنه "يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة"⁽¹⁾.

إن المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام تجاه المجتمع هي "مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام".

أما مسؤولية الصحفي تجاه جماعته المهنية فهي "محصلة استجابة الصحفي نحو فهم ومشاركة جماعته المهنية في أداء مهامها، وحرصه على تماسك واستمرار وسمعة جماعته الصحفية، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها، وهي استجابة نابعة من ذاته غير مجبر عليها"⁽²⁾.

ب- نظرية "حارس البوابة": Gatekeeping Theory

تذهب هذه النظرية إلى أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل من المصدر إلى الجمهور المستهدف فإنه توجد نقاط أو بوابات، وكأن الاتصال هنا عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما

(1) انظر: محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م)، ص ص 224-225.

(2) محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م)، ص ص 98-102. للمزيد انظر: محمد حسام الدين محمود إسماعيل، المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1996م).

يخرج⁽¹⁾، أي ما يُنشر وما لا يُنشر على الجمهور، بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته وكيف سيمر⁽²⁾.

بذلك، فإن القائم بالاتصال هو المسئول عن البحث عن المعلومة، والتأكد من صحتها قبل تقديمها للجمهور، ومن ثم قدرة الصحفي على الملاحظة والمتابعة للأحداث المختلفة واختيار ما يمكن نشره، وإن كان يواجه الكثير من الضغوط في هذا السبيل⁽³⁾، وغيرها من الأمور التي تؤثر عليه، حيث يتأثر حارس البوابة بعدة معايير هي: قيم المجتمع وتقاليدته وما به من مبادئ يسعى لإقرارها، المعايير الذاتية للقائم بالاتصال وتشمل عوامل التنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات والميول والانتماءات والجماعات المرجعية، المعايير المهنية للقائم بالاتصال وتشمل سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار وعلاقات العمل وضغوطه، معايير الجمهور من حيث ردود فعل الجمهور تجاه المادة الإعلامية⁽⁴⁾.

نوع الدراسة

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التي تستهدف التعرف على رؤية الإعلاميين، مجتمع الدراسة، لأخلاقيات الممارسة المهنية فيما يتعلق بمواجهة الظاهرة الإرهابية، ومن جانب آخر تهتم الدراسة برصد العوامل المؤثرة على اتجاهات هذه الممارسة، ومقترحات الإعلاميين الخاصة ببناء إستراتيجية إعلامية عند التعاطي مع ظاهرة الإرهاب ومعالجتها إعلامياً.

(1) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الطبعة السابعة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008م)، ص ص 176-177.

(2) انظر: محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 270.

(3) أميرة العباسي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

(4) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص ص 178-184. للمزيد حول نظرية "حارس البوابة" يمكن الرجوع إلى: جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، ص ص 298 - 351.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على أسلوب المسح الإعلامي في جمع البيانات، من خلال مسح مجتمع الإعلاميين العاملين في عدد من وسائل الإعلام: الحكومية والحزبية والخاصة، المقروءة والمرئية والإلكترونية، بهدف الحصول على إجابات دقيقة عن موضوع الدراسة، التي تسهم في الإجابة عن مجموعة من التساؤلات للتوصل إلى نتائج مفسرة، لها دلالتها الإحصائية، وذلك لقياس آراء واتجاهات القائمين بالاتصال نحو إستراتيجية إعلامية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب. وقد استخدمت الدراسة أيضًا المنهج المقارن بهدف المقارنة بين استجابات المبحوثين في وسائل الإعلام بوجه عام.

كما تستعين الدراسة بمنهج "تحليل المستوى الثاني" من خلال إجراء قراءة متأنية للتراث العلمي السابق الخاص بالدراسات التي تناولت دور الإعلام في معالجة الظاهرة الإرهابية وتغطية أحداثها، للوقوف على ملامح المعالجة الإعلامية، ومناقشة سبل الحل والمواجهة التي قدمتها تلك الدراسات.

عينة الدراسة

اختار الباحثان عينة الدراسة الميدانية وفقًا لأسلوب العينة الحصصية، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين قوامها واحد وأربعين إعلاميًا من العاملين بالصحافة والإذاعة والتلفزيون والمواقع الصحفية الإلكترونية، مع مراعاة طبيعة ملكية الوسيلة الإعلامية.

أداة جمع البيانات وأسلوب المعالجة

قام الباحثان بجمع بيانات هذه الدراسة من خلال صحيفة الاستقصاء التي تم تصميمها وتوزيع أسئلتها على عدة محاور عرضت نتائج الدراسة وفقاً لها، وقد تم عرض الاستثمارة على عدد من المحكمين، لقياس صدقها وقدرتها على الإجابة عن تساؤلات البحث.

إجراءات الصدق للدراسة

يُقصد بالصدق اتفاق المحكمين على أن أداة القياس صالحة لتحقيق أهداف الدراسة، ويُطلق عليه الصدق الظاهري، ومن ثم قام الباحثان بالتحقق من صدق استثمارة الاستبيان بتحكيما من خلال عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال الإعلام⁽¹⁾، وأُجريت بعض التغييرات اللازمة على الاستثمارة بناءً على توجيهاتهم لوضع استثمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

وقد تم تطبيق الاستثمارة ميدانياً بأسلوب المقابلة الشخصية، وبعد المراجعة المكتبية لاستثمارات البحث واستبعاد غير الصالح منها للتطبيق والمعالجة الكمية تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، والاعتماد على حساب التكرارات واستخراج الجداول البسيطة والمركبة، واستخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي، بالإضافة إلى بعض المعاملات الإحصائية (كا² - معامل التوافق)، وذلك للتوصل إلى نتائج الدراسة العامة والتفصيلية.

(1) استعان الباحثان في تحكيم الاستثمارة بكل من:

أ.د. هويدا مصطفى: أستاذ الإذاعة والتلفزيون - عميد المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق.

أ.د. ثروت فتحي: أستاذ الصحافة بكلية التربية النوعية جامعة القاهرة.

أ.م.د. سهير صالح: أستاذ مساعد الإذاعة والتلفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق.

أ.م.د. وسام نصر: مدير مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

الإعلام ومواجهة الإرهاب: إطار معرفي

تحدي الإرهاب

أُمسى الإرهاب ظاهرة عالمية، لا ظاهرة محلية أو إقليمية فحسب، حيث بات يمثل هاجسًا عالميًا يورق الكثيرين من دول العالم، شعوبًا وحكومات، حتى يمكننا القول هنا إن الإرهاب يُعد واحدًا من ضمن أكبر التحديات التي يواجهها العالم المعاصر، خاصة وأنه ارتبط بعدة ظواهر - سلبية بالطبع - منها التطرف والتعصب والتشدد ورفض الآخر، فضلًا عن استخدام العنف، بما أدى إلى إزهاق أرواح الكثيرين من الأبرياء، ووقوع العديد من الأعمال التدميرية والتخريبية التي تؤثر بالأساس على حالة الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

وإذا كان الإرهاب يرتبط بالعنف، في أغلب الأحيان، فقد ارتبطت أعمال العنف على مر التاريخ، ومنذ أقدم الأزمنة، بالأهداف السياسية، فكانت هناك دائمًا جماعات تحاول التأثير على الرأي العام وزعزعة استقرار الحكومات، من خلال الاعتداءات المتكررة على أفراد الشعب أو بعض رموزه السياسية، وعادة ما يصاحب ذلك تخريب مادي يطول المؤسسات الحكومية، خاصة ما يحمل منها رمزًا سياسيًا أو أيديولوجيًا⁽¹⁾، ولعل متابعة دقيقة للحوادث الإرهابية تكشف لنا تلك الحقائق المتعلقة بظاهرة الإرهاب فكرًا وممارسة.

ومن ثم فإن الإرهاب، يلزمه التطرف والعنف في بعض الأحيان، إن لم يكن في أغلبها، إنما يمثل قيمة سلبية من القيم المنتشرة في عدد من المجتمعات، إذ لا يمكن فصل الإرهاب والعنف عن باقي القيم السلبية التي قد تسود المجتمع في وقت من

(1) ديفيد كانتر، الإرهاب: طبيعة متعددة الوجوه، ص 18، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م).

الأوقات مثل الرشوة والفساد والمحسوبية والاختلاس والتزوير وغيرها من الأمراض الاجتماعية⁽¹⁾، والتي تنتشر بالأخص في دول العالم الثالث. وواقع الأمر أنه تعدد أسباب الإرهاب وتتنوع دوافعه، ما بين عوامل ترتبط بالبيئة الدولية، ومنها عجز الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها وإخفاقها في تحقيق تعاون دولي جدي وإيجاد تنظيم عادل، واستضافة بعض الدول لعناصر إرهابية رغبة منها في تحقيق أهداف خارجية، ومعاونة بعض الدول من الحروب الأهلية بما أدى إلى فقدان السيطرة الحكومية وترحيب بعض الأطراف بالإرهابيين للانخراط في صفوفها، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بالبيئة العربية منها الهجوم الشرس على كل ما هو إسلامي⁽²⁾، وتعديات السلطة، وإهدار حقوق الشعب، وانتشار الفساد، كما أن ثمة دوافع سياسية تتعلق بالرغبة في تحقيق أغراض سياسية كالإفراج عن المسجونين، ودوافع اقتصادية منها انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بين الشباب، ودوافع اجتماعية ونفسية وشخصية منها التفكك الأسري والفقر وتدهور الظروف المعيشية، ودوافع دينية كالتنشئة الدينية

(1) هشام الحديدي، الإرهاب: بذوره وبثوره.. زمانه ومكانه وشخصه، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015م)، ص 11.

(2) ملحوظة: اهتمت بعض الدراسات والمقالات العلمية بدراسة وتحقيق الفرضية التي تربط بين المسلمين والإرهاب، وأنهم - أي المسلمين - أكثر عدوانية من غيرهم، وأنهم أكثر دعماً للإرهاب، وبالأخص في المجتمعات الغربية، إلا أن الدراسات الاستقصائية توصلت إلى أن الأمر ليس كذلك. انظر مثلاً:

Peter Fischer & Tobias Greitemeyer & Andreas Kastenmüller, What Do We Think About Muslims? The Validity of Westerners' Implicit Theories About the Associations Between Muslims' Religiosity, Religious Identity, Aggression Potential, and Attitudes Toward Terrorism, Group Processes Intergroup Relations, SAGE Publications, 2007, Vol. 10 (3), pp: 373- 382.

كما اهتمت بعض الدراسات بتناول صورة المسلمين والعرب قبل وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م منها مثلاً: Helen R. McClure, The Crystallization of a Panic: A Content analysis of Anglophone Canadian Print Media Discourse on Arabs and Muslims pre and post 9/11, Faculty of The School of International Service of American University in Partial Fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy in International Relations, 2011.

غير السليمة وسوء فهم الدين، ودوافع إعلامية منها محاولات جذب الانتباه والرغبة في طرح قضية ما على الرأي العام⁽¹⁾.

كل هذه الدوافع والأسباب، وربما غيرها، تجتمع معاً - في كثير من الأحيان وفي كثير من بلداننا - لتنتج إرهابيين يمارسون إرهاباً ضد المجتمع ومواطنيه.

وإذا كان الواقع يشير إلى أن هناك جهوداً دولية - غير قليلة - لمواجهة الظاهرة الإرهابية، إلا أن تلك الجهود تعاني من بعض المشكلات التي تحد من نتائجها، ومن ذلك اختلاف المصالح وتنوعها بين الدول، ما بين مصالح سياسية وأخرى اقتصادية، فضلاً عن عدم وجود تعريف جامع مانع للظاهرة الإرهابية، يرجع في جانب منه إلى اختلاف الرؤى واختلاط المفاهيم في بعض الأحيان، ذلك على الرغم من جهود الباحثين والأكاديميين المبذولة بكثرة في هذا الشأن⁽²⁾، وإن كانت هناك دراسات أكاديمية تختلف فيما بينها أحياناً حول تعريف الإرهاب⁽³⁾.

كما أن هناك مشكلات أخرى تتعلق بحق اللجوء السياسي ونظام تسليم المجرمين السياسيين، ومشكلة تنازع القوانين من حيث اختلافها من دولة إلى دولة أخرى، بما قد يجعل من تسليم الإرهابيين أمراً صعباً في بعض الأحيان، وثمة مشكلة أخرى تتعلق بمنع تبادل المعلومات لأسباب خاصة بالسيادة والأمن القومي، وإيواء بعض الدول لإرهابيين على أراضيها، وعزوف بعض الدول عن الدخول في اتفاقيات

(1) عبد الرحمن بن عطية الله الظاهري، "الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007م)، ص ص 149 - 156.

(2) سهير عثمان عبد الحليم، "علاقة تعرض الشباب للصحافة المطبوعة والإلكترونية باتجاهاتهم نحو ظاهرة الإرهاب" دراسة تحليلية ميدانية"، مصدر سابق، ص 93.

(3) Ibrahim Seaga Shaw, Stereotypical representations of Muslims and slam following the 7/7 London terror attacks: Implications for intercultural communication and terrorism prevention, The International Communication Gazette, 74- (6), 2012, p: 515.

مكافحة الإرهاب لأسباب شتى منها اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية، كما أشرنا سابقاً، بما يؤدي إلى تعطيل مبدأ التسليم أو المحاكمة⁽¹⁾.

وفي ظل تنامي الحوادث الإرهابية يوماً بعد يوم فقد شهدت السنوات الأخيرة اتساع نطاق ما يُسمى بـ "الحرب على الإرهاب"، (WOT) (War On Terrorism)، وهي السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م⁽²⁾، ومن جانبها روجت الكثير من وسائل الإعلام - وبالأخص داخل الولايات المتحدة - لهذا الأمر من خلال التركيز على نواحي الخوف والخطر والتشديد على المستقبل الغامض الذي يُسببه الإرهاب⁽³⁾.

وبالمقابل حدث توسع في الأهداف المطلوب تحقيقها من أجل استئصال الإرهاب، وهو ما أدى إلى ارتفاع "فاتورة" الحرب البشرية والمالية والسياسية خاصة مع استمرار تغذية الإرهاب والحرب المضادة⁽⁴⁾، فحسب البعض فإن هذه الحرب قد أسفرت عن انتشار المزيد من التطرف والراдикаلية بين الشباب، وتشهد على ذلك أنشطة العنف والإرهاب التي تُمارس على نطاق واسع في نواح شتى، وكأن للإرهاب

(1) انظر: سهير عثمان عبد الحليم، المصدر سابق، ص ص 119 - 123. انظر أيضاً: عبد الرحمن بن عطية الله الظاهري، "الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007م)، ص 151 وص ص 255 - 258.

(2) لقد تُرجمت الحرب على الإرهاب آنذاك على أنها حرب ضد (تنظيم القاعدة وحركة طالبان بأفغانستان). انظر: P. Eric Louw, The War against terrorism: A public Relations Challenge for the Pentagon, The International Journal for Communication Studies, London, Vol. 65 (3), p: 211.
(3) David L. Altheide, The mass media and terrorism, Discourse & Communication, SAGE Publications, 2007, Vol. 1 (3), pp: 292- 293.

انظر أيضاً:

Brain V. Klocke, Framing The World: Elite Ideologies in U. S. Media Discourse of the War on Terrorism Campaign, Faculty of the Graduate School of the University of Colorado in partial fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Sociology, 2004.

(4) دينا فكري لطفي خضر، "المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية العربية في مواقع القنوات التلفزيونية العربية على شبكة الإنترنت"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2008م).

القدرة على المحافظة على عناصر قوته وتجديدها⁽¹⁾، وسياسيًا فإن هذه الحرب قد عززت من حالة الضعف والترهل التي يُعانيها النظام العربي الرسمي، فضلًا عن تأثيرها السلبي على قوى المقاومة في بعض البلدان التي تشهد بعض الصراعات والتوترات، في مقدمتها فلسطين ولبنان والعراق، وعلى المستوى الدولي فقد أسهمت تلك الحرب في إيجاد حالة من عدم الاستقرار الدولي، ليس بسبب فشلها في وقف العمليات الإرهابية المتزايدة فحسب ولكن أيضًا بسبب ترسيخها نهجًا دوليًا جديدًا يقبل بفكرة التدخل العسكري لمكافحة الإرهاب، فأصبح ممكنًا لدولة ما التدخل العسكري في دولة أخرى تحت هذه الحجة، ما قد يؤدي إلى مزيد من توتر العلاقات الدولية وتزايد الصراع بين الدول⁽²⁾.

إن هذا لا يعني رفضنا فكرة "الحرب على الإرهاب" بقدر الحاجة الضرورية والماسة إلى إستراتيجية دولية متكاملة، واضحة المعالم والطرق والأساليب، لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إطار من التعاون والتنسيق بين دول ومؤسسات المجتمع الدولي.

-
- (1) مايكل فيشنفيسكي، دراسة حالة عصابات الشباب والإرهاب بالشيشان، التجنيد والأنشطة والشبكات، ص 240، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م).
- (2) فتوح أبو دهب هيكمل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014م)، ص 175.

التنمية وتحدي الإرهاب

تُمثل التنمية قضية محورية واهتمامًا أساسيًا، في الدول النامية على وجه الخصوص، وفي مقدماتها مصر وبلدان المنطقة العربية، ومن جانب آخر فإن قضية الإرهاب تُشكل إحدى القضايا الضخمة التي تُمثل عائقًا كبيرًا أمام جهود التنمية ومساعي الاستقرار، وذلك في الدول التي تشهد عمليات إرهابية بين الحين والآخر، من حيث التأثير على حركة الاستثمارات ونشاط السياحة، ومن جانب آخر التأثير على الأمن القومي، كما أن الإرهاب الذي تصدّره بعض الدول إلى الخارج عن طريق الجماعات التي تتكون بداخلها وتقوم بعمليات إرهابية خارجية فمن الممكن أن يعرّض تلك الدول لأزمات سياسية ودبلوماسية مع دول أخرى، كما يمكن أن يعرّضها لهجمات عسكرية، مثلما حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م ودخول أمريكا أفغانستان بدعوى محاربة الإرهاب⁽¹⁾، كل ذلك وغيره يؤثر بالطبع على عملية التنمية.

هنا تنبغي الإشارة إلى أن محور العملية التنموية هو الإنسان، الذي قد يكون مواطنًا صالحًا يشارك بفاعلية وإيجابية مع غيره من المواطنين في بناء الوطن، وقد يتحول - بفعل مجموعة من العوامل والأسباب والظروف - إلى الإرهاب وممارسة العنف.

إن التنمية عملية هادفة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، من خلال رفع المستوى المعيشي للناس بزيادة الدخل ومستوى الاستهلاك من الطعام والخدمات الطبية والتعليمية، الأمر الذي يتم عبر تنمية اقتصادية مخططة ومنظمة، ما يتطلب خلق الظروف المساعدة بإقامة أنظمة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية

(1) ولواء عبد الرحمن عبد الغفار فودة، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات الأوربية الموجهة باللغة العربية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2014م)، ص 57.

وزيادة حرية الناس بتوسيع مجال خياراتهم مثل زيادة تنوع السلع وزيادة الخدمات للمستهلك، ما يستلزم مشاركة الجماعات المحلية في مشروعات التنمية⁽¹⁾. ويشير مفهوم التنمية كذلك إلى مجموع الإجراءات الحكومية والنشاطات والبرامج والخطط والمشروعات التي تضعها الدولة والمنظمات غير الحكومية وتنفذها بهدف تنمية المجتمع من خلال توفير البنية الأساسية وتأمين الحد الأدنى من الخدمات كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات والدورات التدريبية المتنوعة لتنمية المهارات المهنية وتعزيز القدرات الذاتية ومحو الأمية، ومن ثم وضع القدرات الاقتصادية في خدمة أبناء المجتمع لرفع مستواهم المعيشي وتحسين الخدمات والضمانات الاجتماعية وبناء قدراتهم الذاتية والارتقاء بمستواهم الثقافي⁽²⁾.

على هذا النحو فإن مفهوم التنمية هو مفهوم مركب، متنوع ومتشعب ومتعدد الأبعاد، فهناك التنمية البشرية التي تتعلق ببناء القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتدريب، والتنمية الاقتصادية المرتبطة برفع مستوى معيشة الأفراد والحصول على نصيب عادل من ثروات الوطن، والتنمية السياسية والتي تتمثل في رفع الوعي السياسي والمشاركة السياسية والانخراط في العمل العام واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية المتمثلة في بناء الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومن أمثلتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والتنمية الثقافية عبر تطوير القدرات الذهنية للأفراد ورفع مستويات الحوار الثقافي، والتنمية الإدارية التي تسعى إلى الحد من الروتين والبيروقراطية وتطوير قدرات الأجهزة الإدارية ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية⁽³⁾.

وفي مصر تمثل مشكلة الإرهاب أحد أبرز التحديات وأكبر المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري في المرحلة الراهنة، حيث تحد بدورها من تحقيق السلام والاستقرار الأمني، وبالتالي إعاقة الإسراع في الخطوات الخاصة بعملية التنمية، التي

(1) انظر: مؤسسات الإمام الصدر، مجموعة مشاركين، معجم مفاهيم التنمية، (لبنان، 2004م)، ص 35، ص ص 45-46.

(2) المرجع السابق، ص 122.

(3) سامح فوزي، الخيط الرفيع بين الموطنة والتنمية والإعلام، في: هاني دانيال (تحرير)، سامح فوزي (تقديم)، الموطنة والإعلام التنموي، (القاهرة: مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، 2009م)، ص 18-19.

يتطلع لها المواطن المصري منذ سنوات بعيدة أملًا في التخلص من مشكلات الحاضر وأبرزها الفقر والمرض والجهل، تطلعًا إلى مستقبل ينعم فيه بالرخاء. من هنا فإن مواجهة الإرهاب تتطلب تعاونًا إقليميًا ودوليًا على كافة المستويات المجتمعية: الأمنية- العسكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية، وغيرها، ذلك أن السبيل الوحيد للقضاء على أسباب الإرهاب ودوافعه، هو التعامل معه على أساس كونه ظاهرة مركبة، متعددة الوجوه والأبعاد والجوانب⁽¹⁾، والإيقان بأن التنمية مدخل أساسي وطريق ملائم لمواجهة الإرهاب واقتلعه من جذوره.

(1) ديفيد كانتر، الإرهاب: طبيعة متعددة الوجوه، ص 41، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، مرجع سابق.

الإعلام والإرهاب.. فض اشتباك

من المنتظر أن يقوم الإعلام، عبر وسائله المختلفة، التقليدية منها والحديثة، بدور مهم، رئيس وفاعل، مع غيره من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في التصدي لأعمال العنف والإرهاب ومواجهة الفكر المتطرف، حيث إن الإعلام لا يستطيع أن يعزف منفردًا أو أن يعمل بمعزل عن باقي مؤسسات المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن وسائل الاتصال والإعلام من الأهمية بمكان، سواء بالنسبة للإرهابيين أو الحكومات المعنية بمكافحة الإرهاب على السواء، بل قد تعادل في أهميتها الحادث الإجرامي نفسه.

وإذا كانت بعض الدراسات قد توصلت إلى أن وسائل الإعلام تنحاز إلى جانب الحكومة في مواجهة الإرهاب، من خلال إنتاج أطر إعلامية تتبنى وتؤيد مواقف الحكومة، على حساب رسالة الإرهاب التي تسعى إلى الاتصال بالشعب والتواصل معه عبر وسائل الإعلام المختلفة⁽¹⁾، ففي المقابل، هناك الكثير من النقد الذي يوجه للإعلام في ممارساته اليومية، من حيث إنه - وفي بعض الأحيان - يكون من بين العوامل المحفزة لأعمال الإرهاب، المشجعة عليه والمؤدية إليه، من خلال الاهتمام بالتسلية والترفيه والمواد الخفيفة، وليس هذا فحسب بل إنه "يُعلي من قدر السفهاء، ويسفه العلماء ويهمشهم، ويجعل من التوافه قضايا عامة وساخنة، يلح عليها إلحاحًا حتى يملأ بها عقول الناس"، ومن جانب آخر تعاني وسائل الإعلام فقرًا شديدًا في البرامج الخاصة عن العلماء في الداخل والخارج وتتجاهل الجديد من مراكز البحوث والاختراعات والابتكارات وعلوم الفضاء والفلك والفيزياء والمشروعات الاقتصادية المناسبة للشباب، والأفكار الجديدة المناسبة للعاطلين عن العمل

(1) ماري برنزون ومايكل ستول، الإطار الإعلامي لحوادث الإرهاب بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ص 379، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، المرجع السابق.

والخريجين الجدد، فضلاً عن البرامج الوثائقية التاريخية، وموضوعات التنمية وتجارب الشعوب والأمم والأفراد، والتقدم النهضوي العربي⁽¹⁾.

كما تقوم بعض وسائل الإعلام، وبدون قصد في الغالب، بالترويج لغايات الإرهاب وأهدافه وإعطائه حالة إعلامية لا يستحقها⁽²⁾، حيث يستخدم الإرهابيون وسائل الإعلام للاتصال بالسلطات والحصول على معلومات من وسائل الإعلام ليحللوا الأساليب والطرق المختلفة للضغط على خصومهم⁽³⁾، وتشير بعض الدراسات التي اهتمت بتناول ظاهرة الإرهاب إلى اهتمام الإرهابيين بالبعد التواصلي ورمزية كل عمل إرهابي يقومون به⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي يتحقق من خلال تناول وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية وتبعاتها على نحو مثير، بشكل تصبح معه وسائل الإعلام مسرحاً للصراعات، خاصة وأنه من المعروف أن لوسائل الإعلام - وفي كثير من الأحيان - تأثير كبير على الممارسة السياسية وصناعتها واتخاذ القرارات⁽⁵⁾.

ومن ثم فإن هناك الكثير من الاتهامات الموجهة لوسائل الإعلام في هذا الشأن، والتي يتفق عليها العديد من الخبراء وسلطات مكافحة الإرهاب، مفادها أن بعض وسائل الإعلام، وفي حقيقة الأمر، تخدم الإرهاب، إذ أنها من خلال تغطيتها لأخباره وحوادثه تساعده على نشر رسالة الرعب التي يعتمد عليها، إلى جانب كونها وسيلته في نقل مطالبه السياسية على المسؤولين بالحكومة، كما تساهم في تحقيق شهرة الإرهابيين، حتى صرح البعض بأن الصحفيين هم أفضل أصدقاء للإرهابيين، لذا ينادي هؤلاء البعض بضرورة نشر الأخبار في أضيق نطاق، خوفاً من أن يكون الإعلام بنشره تلك الأخبار يُعطي الإرهاب فرصة التواصل مع الجمهور، وكأنه يمنح الإرهاب

(1) هشام الحديدي، مرجع سابق، ص 26-27.

(2) إسماعيل محمود عبد الرحمن، الإعلام والإرهاب والثقافة البديلة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م)، ص 37.

(3) المرجع السابق، ص 52.

(4) P. Eric Louw, The War against terrorism: A public Relations Challenge for the Pentagon, The International Journal for Communication Studies, London, Vol. 65 (3), p: 212.

(5) Ibid, p: 220.

ميزة عن الحكومة أو سلطات مكافحة الإرهاب، ومن ثم فإنهم يقترحون فرض القيود والضوابط على نشر أخبار الإرهابيين⁽¹⁾.

وفي حالة الإعلام المصري، فإن بعض الخبراء والباحثين يوجهون انتقاداً له من حيث إنه يفتقد الإستراتيجية والمشروع والرسالة، وإنه لا يدرك دوره الحيوي في تثقيف الشعب وتوجيه الجماهير من خلال خلق وعي سلوكي جمعي إيجابي وبث وتشجيع القيم الأخلاقية الإيجابية وإحياء العادات والتقاليد الجميلة⁽²⁾، التي تتناسب وعملية تنمية المجتمع ونهضته، بما يصب في اتجاه مواجهة الظاهرة الإرهابية والتصدي لها.

من هنا كانت أهمية التغطية الإخبارية وتحليل دلالاتها فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب⁽³⁾، خاصة وأن تعاطي أي نظام صحفي وإعلامي مع قضايا الإرهاب يختلف في ضوء عدة اعتبارات من بينها مضمون القضية أو طبيعة الحدث وحجم القضية وتوقيتها⁽⁴⁾، كما تنطوي قضايا الإرهاب التي لا بد أن تتعاطى معها الأنظمة الصحفية والإعلامية على الكثير من العناصر التي تشغل بها الصحيفة وتتابعها خبراً وتحليلاً، ومن ذلك: تحديد نوع القائمين بالإرهاب (منظمات - جماعات - أفراد - حكومات - دول)، تحديد المستهدفين من أعمال العنف والإرهاب

(1) ماري برنزون ومايكل ستول، الإطار الإعلامي لحوادث الإرهاب بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ص 357، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، مرجع سابق.

(2) هشام الحديدي، الإرهاب، مرجع سابق، ص ص 29 - 30.

(3) ماري برنزون ومايكل ستول، الإطار الإعلامي لحوادث الإرهاب بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ص 355، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، مرجع سابق.

(4) نسرين رياض عبد الله، قضايا الإرهاب في الخطاب الصحفي المصري والخطاب الصحفي السعودي: دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2000 - 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2007م)، ص 61.

(مدنيين - عسكريين - أصحاب دين معين أو جنسية معينة)، تحديد الغرض من الإرهاب (أهداف سياسية - اقتصادية - اجتماعية - إضرار بالمصالح العامة)⁽¹⁾. إن كتابة التقرير والتعليق عليها تلعبان دوراً أساسياً في التأثير على الجماهير، وهو الهدف الأساسي من قيام الإرهابيين بتلك الأنشطة، ذلك أن الدعاية والترويج لقضيتهم من أهم العناصر التي يعتمدون عليها في نشر أفكارهم والقدرة على استقطاب المزيد من الأفراد إلى صفوفهم⁽²⁾، فمن الملاحظ في هذا الشأن أنه عقب تنفيذ بعض العمليات الإرهابية تُعلن العناصر الإرهابية التي نفذت العملية مسئوليتها عن الحادث الإرهابي، لتنجز هدفاً رئيساً من أهدافها هو الدعاية من خلال النشاط الإرهابي فيما يعرف بـ (Propaganda of the deed)⁽³⁾.

إن الفارق بين الإرهاب كسلوك عدواني يترتب عليه خسائر فادحة، وغيره من حوادث العنف إنما يكمن "في أن الإرهاب يحمل رسائل تواصل مهمة. فالحوادث الإرهابية عادة ما تكون بمثابة رسائل إلى الجمهور، الهدف منها، بث حالة من الرعب والفرع. وقد تكون تهديدية بمعنى أنه في حالة عدم الاستجابة للمطالب، فإن تلك الحوادث سوف تتكرر. من هنا كانت أهمية وسائل الإعلام الحديثة في تغطية ونقل الحوادث الإرهابية وردود أفعال السلطات تجاهها، بشكل منتظم للقارئ. وهو ما يؤكد أهميتها الإعلامية، لكل من الإرهابيين وسلطات مكافحة الإرهاب في الوقت ذاته، التي تتخذ في ضوءها ردود الأفعال المناسبة"⁽⁴⁾.

(1) نسرين رياض عبد الله، المصدر السابق، ص 71.

(2) ديفيد كانتر، الإرهاب: طبيعة متعددة الوجوه، ص 38، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، مرجع سابق.

(3) ديباك ك. جوبتا وجون هورجان وأليكس ب. شميدت، الإرهاب والجريمة المنظمة: بعداً نظرياً، ص 201، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م.

(4) ماري برنزون ومايكل ستول، الإطار الإعلامي لحوادث الإرهاب بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ص 356، في: ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، المرجع السابق.

ومع كل، فإن ذلك لا يمنعنا من العمل باستمرار على حث وسائل الإعلام المختلفة على الاضطلاع بدورها في "تثقيف الشعب وتنويره وتهذيبه وتطويره وإطلاعه على تجارب وخبرات الشعوب الأخرى"⁽¹⁾، والقيام بدوره الحيوي في مواجهة ظاهرة الإرهاب وما يرتبط بها من ظواهر أخرى منها العنف والتطرف والتشدد ورفض الآخر من خلال العمل على ترسيخ وتدعيم قيم التسامح والحوار والمواطنة وقبول الآخر وغيرها من قيم إيجابية.

(1) المرجع السابق، ص 27.

مواجهة الإرهاب.. كلنا مسئولون

يُمثل التصدي للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، مسئولية جماعية، تشاركية وتضامنية، إذ يجب أن تشترك في تحملها جميع شعوب الأرض، بالإضافة إلى المؤسسات والتنظيمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بها، من خلال تعاون دولي حقيقي⁽¹⁾.

وإذا كانت هناك بعض التداعيات السلبية لإستراتيجية "الحرب على الإرهاب" فإنه من الأهمية العمل على اقتلاع أسباب الإرهاب من جذوره، وبناء إستراتيجية متكاملة، على المستوى: القومي والإقليمي والدولي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية والعسكرية والثقافية، بالإضافة إلى إستراتيجية إعلامية يتبناها الإعلاميون ويعملون بها عبر منابرهم الإعلامية المتنوعة.

وتتطلب المواجهة برنامج عمل مشترك يأخذ في الحسبان دور مؤسسات: الثقافة والإعلام والتربية والتعليم والمجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الدينية، وغيرها، من خلال إستراتيجية متكاملة، إعلامية وثقافة وتربوية، يكون هدفها إعادة صياغة وعي الشعب وإعادة ترسيخ القيم الأخلاقية والمبادئ القويمة⁽²⁾.

وإذا كنا نتوقع دورًا كبيرًا من وسائل الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية وكشف خطورة هذه الجرائم وأبعادها المختلفة، فإنه الأمر الذي يتطلب إمداد وسائل الإعلام المختلفة بالبرامج الجادة والكتابات الرصينة، للمفكرين ورجال الدين، ودعم الحرية التامة، بما يُساهم في عرض جميع وجهات النظر والآراء المختلفة في كل

(1) عبد الرحمن بن عطية الله الظاهري، "الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر"، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007م)، ص 254.

(2) هشام الحديدي، مرجع سابق، ص 393.

القضايا التي يواجهها المجتمع في المؤسسات المختلفة للدولة، من قضايا وموضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية⁽¹⁾.

كما ينبغي الإشارة إلى دور الإعلام الأمني في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب، من حيث تعزيز أنشطة الإعلام الأمني والتنسيق مع الأنشطة الإعلامية المختلفة في كل دولة، لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار⁽²⁾، من أجل بناء جبهة شعبية قوية ضد الإرهاب وكل مظاهر العنف.

وفي إطار التركيز على دور الإعلام في مواجهة الإرهاب فإنه ثمة حاجة ملحة وضرورية إلى وضع إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، يشترك في وضعها الأكاديميون والإعلاميون وغيرهم من المهتمين بمواجهة تلك الظاهرة، وهو ما عملنا عليه، ويتضح خلال الصفحات القادمة.

(1) أكرم حسام عبد الرؤوف فرحات، "مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة لحالتي مصر والولايات المتحدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م)، ص 95.

(2) هشام الحديدي، مرجع سابق، ص 414.

النتائج العامة للدراسة

استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة أثناء تغطيتها للحوادث الإرهابية، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 12)

وظائف وسائل الإعلام أثناء تغطية الحوادث الإرهابية

الترتيب	وزن مرجح	نقاط مرجحة	%	تكرار	
1	36.8	158	85.4	35	تقديم الأخبار والمعلومات
2	28.2	121	68.3	28	توعية المجتمع بخطر الإرهاب
3	23.3	100	58.5	24	التشويق والإثارة الإعلامية
4	11.7	50	36.6	15	مراقبة أداء الحكومة
	100	429		41	الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق، وحسب رأي المبحوثين عينة الدراسة، أن أهم وظيفة يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة أثناء تغطية العمليات الإرهابية هي: تقديم الأخبار والمعلومات (بنسبة 85.4%، وزن مرجح 36.8%)، يليها في المرتبة الثانية توعية المجتمع بخطر الإرهاب (بنسبة 68.3%، وزن مرجح 28.2%)، ثم في المرتبة الثالثة يأتي التشويق والإثارة الإعلامية (بنسبة 58.5%، وزن مرجح 23.3%)!!، وأخيراً بفارق نسبي واضح مراقبة أداء الحكومة (بنسبة 36.6%، وزن مرجح 11.7%)!!.

وفيما يتعلق بالمصادر التي يعتمد عليها الإعلاميون في إعداد المادة الإعلامية المتعلقة بتغطية الحوادث الإرهابية، فقد تبين من الدراسة الميدانية أن كل من "الخبراء والمتخصصين" و"التقارير الرسمية الصادرة من الحكومة" جاءت في

المرتبة الأولى، يليها بفارق نسبي بسيط "المواقع الإخبارية على الانترنت"! الأمر الذي يُعطي مؤشرًا خطيرًا على طبيعة التغطية الإعلامية، حيث تُثار العديد من علامات الاستفهام حول هذه المواقع ومدى مصداقيتها وموثوقيتها، وفي المرتبة الثالثة جاء اعتماد الإعلاميين على "المسؤولين الحكوميين" (بنسبة 80.5%، ووزن مرجح 9.1%). كما يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن اعتماد الإعلاميين على وسائل الإعلام المختلفة والكتب والأرشيف يأتي في مرتبة متأخرة، الأمر الذي يؤكد أن التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب هي تغطية آنية، تكتفي بوصف الحدث من خلال الإجابة عن السؤال: ماذا حدث؟، دون الاهتمام بإعطاء خلفيات معرفية كافية عن الموضوع بما يساعد على تفسير الظاهرة الإرهابية وتحليلها بدقة، من خلال الإجابة عن السؤال لماذا حدث؟

كما يُلاحظ من الدراسة الميدانية أن انخفاض الوزن المرجح للمصادر التي يعتمد عليها الإعلاميون إنما يشير إلى تنوع المصادر الإعلامية وتعددتها، وهي دلالة إيجابية على أداء الإعلاميين، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 13)

مصادر الإعلاميين في تغطية الحوادث الإرهابية

الترتيب	وزن مرجح	نقاط مرجحة	%	تكرار	
1	10.1	380	90.2	37	الخبراء والمتخصصون
2	9.1	342	90.2	37	المواقع الإخبارية على الإنترنت
1	10.1	382	85.4	35	التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة
7	6.9	260	82.9	34	المعايشة والإطلاع
6	7.4	280	82.9	34	محطات وقنوات الراديو والتلفزيون
3	9.0	338	80.5	33	المسؤولون الحكوميون
8	6.6	248	80.5	33	شبكات التواصل الاجتماعي
9	5.9	224	80.5	33	الجرائد والمجلات
10	5.1	191	78.0	32	الأرشيف والمكتبات
4	7.7	289	78.0	32	مواقع وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت
4	7.7	289	78.0	32	وكالات الأنباء
7	6.9	262	78.0	32	تقارير المراسلين والمندوبين
5	7.6	287	75.6	31	المواطنون
	100	3772	41		الإجمالي

المحور الأول
مدى تأثير الإعلاميين بالرؤساء المباشرين
في تغطية الحوادث الإرهابية

استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على مدى تأثر الإعلاميين أثناء تغطيتهم للحوادث الإرهابية بالرؤساء المباشرين لهم. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1- مدى تأثر الإعلاميين بالرؤساء المباشرين في تغطية الحوادث الإرهابية.

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن 80.5% من الإعلاميين، عينة الدراسة، يتدخل رؤسائهم المباشرون في تغطيتهم الإعلامية للحوادث الإرهابية، حيث يرى 24.4% (10) مبحوثين من إجمالي 41 مبحوثاً) أن رؤسائهم المباشرين يتدخلون دائماً في عملهم أثناء تغطية الحوادث الإرهابية، بينما يرى 56.1% من المبحوثين أن هذا التدخل يكون أحياناً.

كما تبين من الدراسة أن نوع الوسيلة الإعلامية يؤثر في تدخل الرؤساء المباشرين، حيث يوضح (الجدول رقم 3) أن الإعلاميين العاملين في الصحف هم الأكثر تأثراً بالرؤساء المباشرين (م=2.13) من الإعلاميين العاملين في القنوات التلفزيونية (م=1.94)، وقد يرجع ذلك إلى تفهم القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية لطبيعة الوسيلة التي يعملون بها والتي يتعرض لها نسبة كبيرة من جمهور المشاهدين، وبالتالي فإن الأمر لا يحتاج إلى تدخل كبير أو مباشر من جانب رؤساء العمل.

(جدول رقم 14)

مدى تأثر الإعلاميين بالرؤساء المباشرين

الإجمالي		الوسيلة الإعلامية				
		تلفزيون		صحافة		
%	ك	%	ك	%	ك	
24.4	10	11.8	2	33.3	8	دائمًا
56.1	23	70.6	12	45.8	11	أحيانًا
19.5	8	17.6	3	20.8	5	لا يتدخل
100	41	100	17	100	24	الإجمالي

2- أشكال التدخل في العمل الإعلامي من قبل الرؤساء المباشرين

تبين من الدراسة الميدانية أن 33 إعلامياً من إجمالي 41 مبحوثاً يتعرضون لتدخل الرؤساء المباشرين في تغطيتهم الإعلامية للحوادث الإرهابية، حيث تتعدد أشكال تدخل الرؤساء كما توضحها بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 15)

أشكال التدخل في العمل الإعلامي أثناء تغطية الأحداث الإرهابية

تكرار	%	
16	48.5	حذف أجزاء معينة من الموضوع بعد إعداده
16	48.5	التركيز على جانب معين من الموضوع وإغفال جوانب أخرى
15	45.5	إضافة أبعاد معينة لبعض الموضوعات
13	39.4	إبراز موضوعات معينة
12	36.4	حذف موضوعات معينة بعد الانتهاء من إعدادها
9	27.3	فرض مصادر معينة على الموضوعات
8	24.2	الاهتمام بالإنارة الإعلامية
33		جملة من سئلوا

فيما يتعلق بأشكال التدخل في العمل الإعلامي من قبل الرؤساء المباشرين، تبين أن كل من "حذف أجزاء معينة من الموضوع بعد إعداده"، و"التركيز على جانب معين من الموضوع وإغفال جوانب أخرى" جاء في المرتبة الأولى بنسبة 48.5%، ويليهما بفارق نسبي قليل "إضافة أبعاد معينة لبعض الموضوعات"، وفي المرتبة الثالثة تأتي "إبراز موضوعات معينة"، وفي المرتبة الرابعة تأتي "حذف موضوعات معينة بعد الانتهاء من إعدادها"، أما باقي أشكال التدخل فقد حظيت بنسب منخفضة كما يوضحها الجدول رقم (4).

وبصفة عامة فقد تبين أن الإعلاميين العاملين بالصحف هم الأكثر تعرضاً لهذه الأشكال من التدخل، ربما لأنه يتم عرض الموضوعات الصحفية على رئيس القسم أو رئيس التحرير قبل نشرها.

3- أسباب التدخل في العمل الإعلامي من قبل الرؤساء المباشرين.

تبين من الدراسة الميدانية أن مراعاة السياسية التحريرية للوسيلة الإعلامية تُعد من أهم أسباب تدخل الرؤساء المباشرين في العمل أثناء الانتخابات - من وجهة نظر الإعلاميين، حيث جاء هذا السبب في المرتبة الأولى بنسبة 75.8%، وفي المرتبة الثانية بفارق واضح جاء "إرضاء السلطة والأجهزة الرقابية" بنسبة 54.5%، أما باقي الأسباب فقد جاءت بنسب منخفضة يوضحها الجدول التالي.

(جدول رقم 16)

أسباب التدخل في العمل الإعلامي أثناء تغطية الأحداث الإرهابية

أسباب التدخل في العمل الإعلامي	تكرار	%
مراعاة السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية.	25	75.8
إرضاء السلطة والأجهزة الرقابية.	18	54.5
إرضاء مالِك الوسيلة الإعلامية.	10	30.3
تحقيق الربح المادي والشهرة والانتشار.	8	24.2
إرضاء أطراف معينة داخل المجتمع (تيارات أو أحزاب سياسية معينة).	7	21.2
جملة من سئلوا	33	

المحور الثاني

المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطية العمليات الإرهابية وكيفية مواجهة الإعلاميين لها.

هدفت الدراسة الميدانية التعرف على المشكلات المهنية والأخلاقية والقانونية التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطياتهم للأحداث الإرهابية، كما هدفت أيضاً التعرف على سبل مواجهتهم لهذه المشكلات، خاصة القانونية منها، بالإضافة إلى أبرز الأخطاء والانتهاكات والضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون أثناء تغطيتهم الإعلامية للعمليات الإرهابية، على النحو التالي:

1- المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء التغطية الإعلامية للانتخابات.

خلصت الدراسة إلى أن "عدم تعاون بعض المصادر" من أهم المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطيتهم الإعلامية للحوادث الإرهابية (32 مبحوثاً من إجمالي 41 مبحوثاً بنسبة 78%)، يليها بفارق طفيف في المرتبة الثانية "نقص المعلومات وتقديم معلومات غير كافية في بعض الأحيان" (30 مبحوثاً من إجمالي 41 مبحوثاً بنسبة 73.2%)، وهو ما يشير إلى القضية القديمة المتجددة التي يعاني منها الإعلاميون والمتعلقة بحرية تداول المعلومات والوصول إليها وتعاون المسؤولين ومن يملك المعلومة معهم، وفي المرتبة الثالثة بفارق نسبي واضح جاء "التعرض للعنف ومحاولات الاعتداء" (14 مبحوثاً من إجمالي 41 مبحوثاً بنسبة 34.1%)، وعلى الرغم من انخفاض نسبة اختيار هذه المشكلة، إلا أنها تدق ناقوس الخطر بخصوص حتمية الاهتمام بالسلامة المهنية للإعلاميين العاملين في مجال التغطية الإعلامية الميدانية، ما يتطلب تدريبات وورش عمل خاصة بهذا الشأن تنظمها الكيانات الصحفية والإعلامية، إضافة إلى عناية الأجهزة الرسمية بتوفير الأمان للإعلاميين، بينما تبين من إجابات الإعلاميين عينة الدراسة أن باقي المشكلات التي تواجههم ليست على درجة كبيرة من الأهمية، وهي تتمثل في: تدخل رئيس التحرير أو رئيس القسم، وعدم وضوح بعض المصطلحات وتعرضهم للضغوط النفسية والعصبية، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 17)

المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطية العمليات الإرهابية

تكرار	%	
32	78.0	عدم تعاون بعض المصادر.
30	73.2	نقص المعلومات أو تقديم معلومات غير كافية في بعض الأحيان.
14	34.1	التعرض للعنف ومحاولات الاعتداء.
7	17.1	تدخل رئيس التحرير أو رئيس القسم في عملي.
6	14.6	عدم وضوح بعض المصطلحات.
6	14.6	ضغوط نفسية وعصبية.
41		جملة من سنلوا

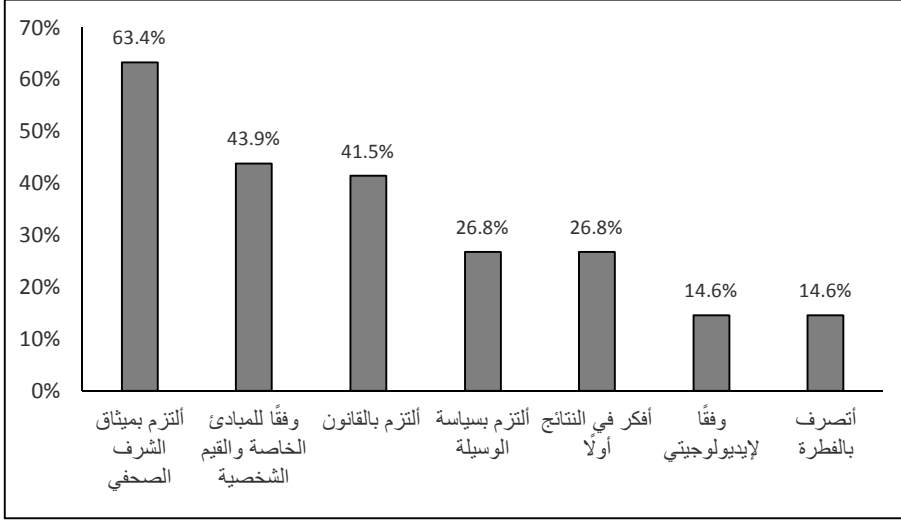
2- سبل مواجهة الإعلاميين للمشكلات الأخلاقية والقانونية أثناء التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية.

رصدت الدراسة الميدانية أن "الالتزام بميثاق الشرف الصحفي" جاء في المرتبة الأولى بنسبة 63.4%، ما يُعطي انطباعاً عن احترام الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي، وهو الأمر الذي يتطلب العناية بدراسة ميثاق الشرف الصحفي في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام بالجامعات، وتذكرة الصحفيين به من خلال تدريبات وورش عمل تنظمها نقابة الصحفيين والمؤسسات الصحفية.

يليه في المرتبة الثانية بفارق نسبي واضح "وفقاً لمبادئ الخاصة والقيم الشخصية" بنسبة 43.9%، يليها بفارق طفيف "الالتزام بالقانون" بنسبة 41.5%، أما باقي سبل مواجهة المشكلات الأخلاقية والقانونية فقد حصلت على نسب مئوية منخفضة كما يتضح من بيانات الشكل التالي:

(شكل رقم 1)

سبل مواجهة الإعلاميين للمشكلات الأخلاقية والقانونية التي تواجههم أثناء تغطية العمليات الإرهابية



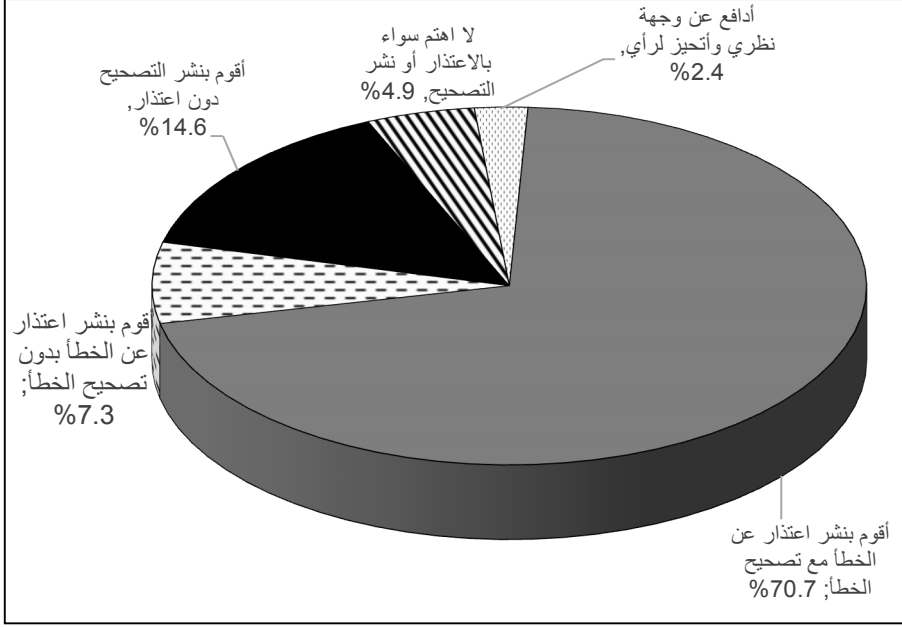
3- سبل مواجهة الإعلاميين للمشكلات المهنية أثناء التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أغلب الإعلاميين (29 مبحوثاً من إجمالي 41 مبحوثاً، بنسبة 70.7%) يقومون بنشر "اعتذار" عن الخطأ مع تصحيحه⁽¹⁾، يليه بفارق نسبي كبير نشر التصحيح دون اعتذار (6 مبحوثين من إجمالي 41 مبحوثاً، بنسبة 14.6%)، ونسبة ضئيلة جداً 7.3% من الإعلاميين عينة الدراسة يقومون بنشر اعتذار عن الخطأ بدون تصحيح، كما يتضح من بيانات الشكل التالي:

(1) حق الرد والتصحيح: بمعنى أنه كما يملك الصحفي أو الإعلامي حق كتابة الخبر أو الرأي أو تناول موضوع ما فإن من يمسهم بما يُنشر لهم حق التصحيح والتوضيح. انظر: هويدا مصطفى وآخرون، الإعلام والانتخابات مدونة مهنية وأخلاقية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام بالتعاون مع مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية، 2011م)، ص 72.

(شكل رقم 2)

سبل مواجهة الإعلاميين للمشكلات المهنية التي تواجههم أثناء تغطية العمليات الإرهابية



4- أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الإعلاميون أثناء تغطية الحوادث الإرهابية.

تبين من هذه الدراسة الميدانية أن أغلب الإعلاميين عينة الدراسة يرون أن "سطحية المعالجة الإعلامية من حيث عدم إعطاء خلفية كافية من المعلومات والبيانات" يُعد من أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الإعلاميون ووسائل الإعلام أثناء تغطية الحوادث الإرهابية بنسبة 70.7%، وهذا الأمر وإن كان يمثل اعترافاً صريحاً من قبل الإعلاميين بتقديم معالجة سطحية أحياناً لحوادث الإرهاب، فإنه الأمر الذي يؤكد في المقابل ضرورة الاهتمام بتقديم خلفيات معرفية للجمهور

حول الظاهرة الإرهابية، بما يساعد على تفسيرها وتحليلها في إطار السياق العام للمجتمع المصري والإقليمي والدولي.

يلي ذلك في المرتبة الثانية ونسبة 53.7% من المبحوثين الذين يرون أنه من بين الأخطاء "التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى"، ما يعكس مشكلة انحياز بعض الإعلاميين ومؤسساتهم، يليه بفارق صغير "محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام" (43.9%)، ثم كل من "تقديم المواد المثيرة" و"تركيز التغطية الإعلامية على الإثارة" و"عدم الاهتمام بمعالجة جذور الظاهرة الإرهابية وأسبابها العميقة" (39%)، وبنسب منخفضة جاءت باقي الأخطاء والانتهاكات، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 18)

أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الإعلاميون

أثناء تغطية العمليات الإرهابية

الخطأ والانتهاكات	تكرار	%
سطحية المعالجة الإعلامية من حيث عدم إعطاء خلفية كافية من المعلومات والبيانات.	29	70.7
التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى.	22	53.7
محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام.	18	43.9
تقديم المواد المثيرة.	16	39.0
تركيز التغطية الإعلامية على الإثارة.	16	39.0
عدم الاهتمام بمعالجة جذور ظاهرة الإرهاب وأسبابها العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية	16	39.0
نقص وغياب المعلومات الدقيقة والموثقة.	13	31.7
التركيز على الحدث أكثر من الظاهرة.	11	26.8
الاعتماد على مصادر غير موثوق بها نتيجة الرغبة في تحقيق السبق الإعلامي.	11	26.8
عدم مراعاة الصالح العام للمجتمع.	10	24.4
عدم فهم بعض محددات وملامح البيئة القانونية والسياسية.	8	19.5
تقديم تغطية متعجلة وسريعة.	8	19.5
غياب الطابع التفسيري والتحليلي للتغطية الإعلامية.	8	19.5
عدم مراعاة قيم وتقاليد المجتمع.	7	17.1
افتقاد التوازن.	6	14.6
هيمنة الطابع الخبري على التغطية الإعلامية.	5	12.2
جملة من سئلوا	41	

5- أبرز الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون أثناء تغطية العمليات الإرهابية. تبين من الدراسة الميدانية أن نحو 63.4% من المبحوثين يرون أن "المنع من الوصول إلى المعلومات" من أبرز الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون أثناء تغطيتهم للحوادث الإرهابية، وهو ما يتسق مع ما تم الإشارة إليه من قبل فيما يتعلق بأبرز المشكلات التي يواجهها الإعلاميون أثناء تغطية العملية الإرهابية. وفي المرتبة الثانية يأتي "هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه وسائل الإعلام لدعم أو انتقاد تيارات سياسية معينة" (58.5%)، ما يتسق مع مشكلة الانحياز السابق الإشارة إليها، يليه بفارق طفيف في المرتبة الثالثة "التدخلات الحكومية لتأييد وجهة نظر معينة" (56.1%)، بينما يرى 43.9% من المبحوثين أن "ضغط الوقت وسرعة تلاحق الأحداث" يأتي في المرتبة الرابعة، يليه بفارق طفيف "التداخل بين العمل السياسي والعمل المهني" (41.5%)، ثم "ضغوط الرأي العام وتوجهاته" (19.5%)، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(جدول رقم 19)

أبرز الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون أثناء تغطية العمليات الإرهابية

الضغوط	تكرار	%
المنع من الوصول إلى المعلومات.	26	63.4
هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه وسائل الإعلام لدعم أو انتقاد تيارات سياسية معينة.	24	58.5
التدخلات الحكومية لتأييد وجهة نظر معينة.	23	56.1
ضغط الوقت وسرعة تلاحق الأحداث.	18	43.9
التداخل بين العمل السياسي والعمل المهني.	17	41.5
ضغوط الرأي العام وتوجهاته.	8	19.5
جملة من سنلوا	41	

المحور الثالث
موقف الإعلاميين من التغطية الإعلامية
للحوادث الإرهابية.

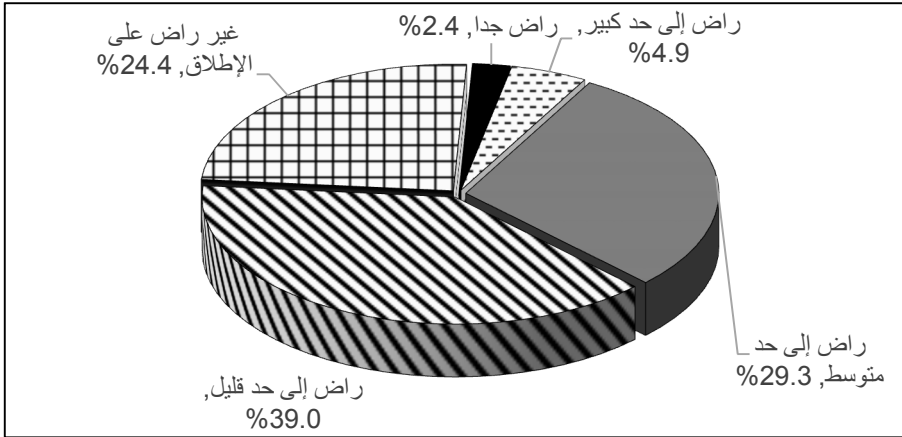
هدفت الدراسة الميدانية التعرف على مدى رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية، وأسباب رضائهم أو عدم رضائهم عن أداء وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التعرف على المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى ضبط بغية الارتقاء بمستوى التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب، وكذلك القضايا التي تُثير جدلاً كبيراً عند تغطية الحوادث الإرهابية.

1- رضا الإعلاميين عن أداء وسائل الإعلام في التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب.

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن معدل رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام كان ضعيفاً (م = 2.22، وزن نسبي = 44.4%)، حيث تبين أن 63.4% من الإعلاميين غير راضين عن أداء وسائل الإعلام، وبفارق واضح 29.3% من الإعلاميين راضون إلى حد متوسط، بينما 7.3% فحسب من الإعلاميين راضون عن تغطية وسائل الإعلام لحوادث الإرهاب كما يتضح من بيانات الشكل التالي:

(شكل رقم 3)

مدى رضا الإعلاميين عن التغطية الإعلامية للانتخابات



كما اتضح من الدراسة أن نوع الوسيلة لا يؤثر على درجة رضا الإعلامي عن تغطية وسائل الإعلام للعمليات الإرهابية، حيث تبين أن قيمة كا²(1)، غير دالة إحصائيًا، حيث لا توجد اختلافات واضحة بين المبحوثين في درجة رضائهم عن التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية (الإعلاميين العاملين بالصحف، م = 2.25، وزن نسبي = 45%، والإعلاميين العاملين بالتلفزيون، م = 2.18، وزن نسبي = 43.6%).

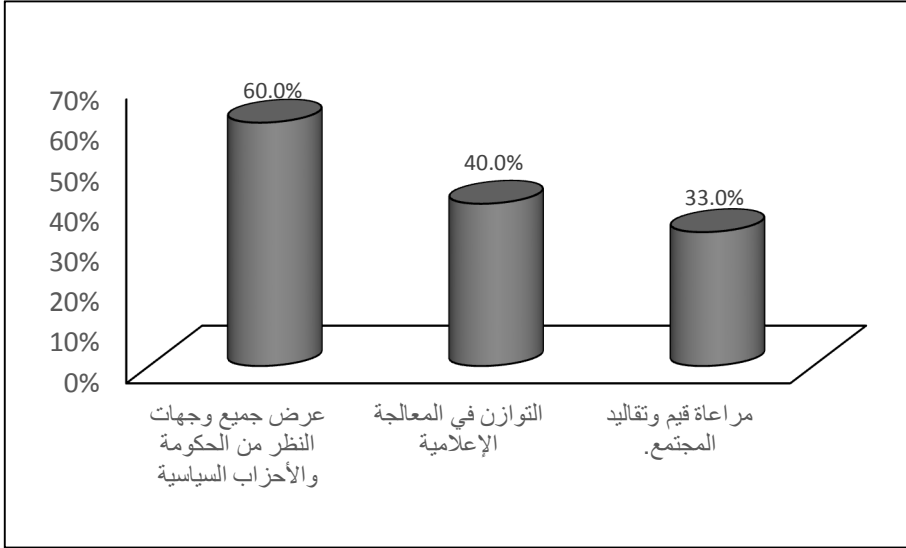
2- أسباب رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية.

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن 15 مبحوثًا من إجمالي عينة الدراسة راضون بشكل عام عن أداء وسائل الإعلام في تغطيتها للحوادث الإرهابية، وكان من أهم أسباب رضائهم عن أداء وسائل الإعلام "عرض جميع وجهات النظر من حكومة وأحزاب سياسية"، يليها في المرتبة الثانية "التوازن في المعالجة الإعلامية"، وأخيرًا "مراعاة قيم وتقاليد المجتمع في التغطية الإخبارية لحوادث الإرهاب"، وهو ما توضحه بيانات الشكل التالي:

(1) كا² = 0.812، د.ح = 4، ر = 0.038، الدلالة الإحصائية = 0.937.

(شكل رقم 4)

أسباب رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية

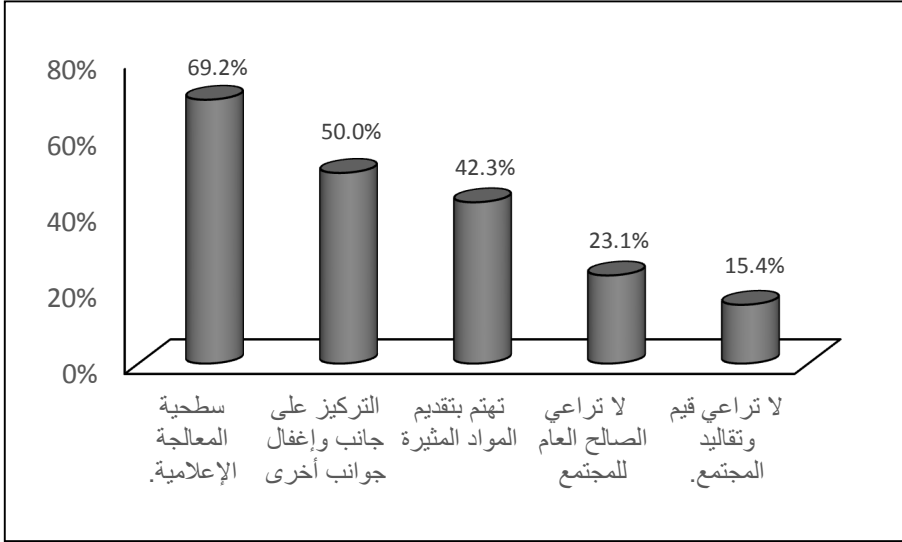


3- أسباب عدم رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية.

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن 26 مبحوثاً من عينة الدراسة غير راضين عن أداء وسائل الإعلام، وكان من أهم أسباب عدم رضائهم عن أداء وسائل الإعلام: "سطحية المعالجة الإعلامية"، يليه "التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى"، وأنها "تهتم بتقديم المواد المثيرة"، وهو ما توضحه بيانات الشكل التالي:

(شكل رقم 5)

أسباب عدم رضا الإعلاميين عن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية



4- المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى ضبط لتحسين التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب.

توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى ضبط من قبل المختصين والخبراء وذلك لتحسين مستوى التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 20)

المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى ضبط

الترتيب	وزن مرجح	نقاط مرجحة	%	تكرار	المصطلح
1	12.3	248	65.9	27	الأمن القومي
4	10.2	206	61.0	25	الإرهاب
6	9.2	185	61.0	25	العنف
2	10.9	219	61.0	25	المصلحة العامة
7	8.3	167	61.0	25	المصلحة العليا
3	10.4	209	58.5	24	التطرف
5	10.0	202	58.5	24	الأمن الوطني
8	7.0	141	58.5	24	المعلومة الأمنية
10	6.0	121	58.5	24	المقاومة السلمية
9	6.1	123	58.5	24	المواجهة
11	4.9	98	51.2	21	المقاومة المسلحة
12	4.7	94	51.2	21	الصراع
	100	2013		41	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق أن من أكثر المفاهيم التي تحتاج إلى ضبط مفاهيمي من قبل الخبراء والمتخصصين مفهوم "الأمن القومي"، وفي المرتبة الثانية مفهوم "المصلحة العامة"، وبفارق طفيف مفهوم "التطرف"، يليه مفهوم "الإرهاب"، ثم مفهوم "الأمن الوطني".

وواقع الأمر أنها مصطلحات تحتاج إلى الكثير من الضبط المفاهيمي، لاسيما وأنه لا توجد تعريفات جامعة مانعة للكثير من المصطلحات المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، إلا أنه من المهم أن يضع الإعلاميون أيديهم على فهم مشترك عند التعاطي مع مثل هذه المصطلحات.

كما يتبين من الجدول السابق أن هناك عددًا من المفاهيم حصلت على تكرارات مرتفعة إلا أنها جاءت بوزن مرجح منخفض إلى حد ما، ويرجع ذلك إلى أنها لم تحظ

على أولوية لدى الإعلاميين، ومن هذه المفاهيم كل من: مفهوم "العنف"، ومفهوم "المصلحة العليا"، ومفهوم "المعلومة الأمنية"، ومفهوم "المقاومة السلمية".

5- القضايا التي تُثير جدلاً عند التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب.

طرحت الدراسة الميدانية مجموعة من القضايا التي تُثير جدلاً كبيراً عند التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، وبالتالي فإنها تؤثر على مدى موضوعية المعالجة الإعلامية، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 21)

القضايا التي تثير الجدل عند التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب

الترتيب	وزن نسبي	متوسط حسابي	معارض		محايد		موافق		القضية
			%	ك	%	ك	%	ك	
11	57.7	1.73	46.3	19	34.1	14	19.5	8	تسييس القانون في التعامل مع الصحفيين والإعلاميين من منطلق انتماءاتهم السياسية والحزبية.
10	67.5	2.02	39.0	16	19.5	8	41.5	17	حظر نشر البيانات والتصريحات الإعلامية للتيارات الإرهابية.
4	91.9	2.76	4.9	2	14.6	6	80.5	33	حظر نشر كل ما من شأنه إثارة الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع.
5	89.4	2.68	2.4	1	26.8	11	70.7	29	المطالبة بتعديل الخطاب الديني.
2	95.9	2.88	0.0		12.2	5	87.8	36	الدعوة إلى بناء إستراتيجية ثقافية وتربوية لمواجهة التطرف والإرهاب.
7	85.4	2.56	12.2	5	19.5	8	68.3	28	منع المنتمين للجماعات المصنفة كجماعات إرهابية من دخول الأراضي المصرية.
6	88.6	2.66	4.9	2	24.4	10	70.7	29	وجود لجان لمتابعة قسطة المؤسسات والجمعيات الخيرية التي ينتمي أصحابها للجماعات المصنفة كجماعات إرهابية.
8	84.6	2.54	9.8	4	26.8	11	63.4	26	إتباع القواعد الخاصة بحقوق الإنسان عند تغطية أحداث الإرهاب.
12	56.1	1.68	70.7	29	19.5	8	4.9	2	التغاضي عن انتهاكات الشرطة في التعامل مع المشتبه في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية.
3	92.7	2.78	7.3	3	7.3	3	85.4	35	نشر تكتيبيات للشبكات.
1	96.7	2.90	0.0		9.8	4	90.2	37	التأكيد على حرية نشر المعلومات وتداولها.
2	95.9	2.88	2.4	1	7.3	3	90.2	37	المهنية من حيث الالتزام بقواعد: الثقة والتوازن والموضوعية.. إلخ.
1	96.7	2.90	0.0		9.8	4	90.2	37	التأكيد الدائم على الحملة الأمنية للمواطنين والإعلاميين على السواء.
9	82.1	2.46	7.3	3	39.0	16	53.7	22	الاهتمام بالسبق الإعلامي.
13	53.7	1.61	56.1	23	26.8	11	17.1	7	الترحيب بفرض قانون الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قضية "التأكيد على حرية نشر المعلومات" وقضية "التأكيد الدائم على الحماية الأمنية للمواطنين والإعلاميين على السواء" قد جاءتا في الترتيب الأول، ما يعني أن الصحفيين والإعلاميين يسعون دوماً إلى الحصول على المعلومات ونشرها إعمالاً لدورهم الأول ووظيفتهم الرئيسية الخاصة بالإعلام والإنباء من جانب، ومن جانب آخر تأكيداً لحق الجمهور في المعرفة، وإن كانوا في المقابل يحتاجون إلى ما يضمن سلامتهم وأمنهم الشخصي.

تلي ذلك قضية "الدعوة إلى بناء استراتيجية ثقافية وتربوية لمواجهة التطرف والإرهاب"، وفي المرتبة الثالثة جاءت قضية "نشر تكذيب للشائعات".

كذلك يظهر من بيانات الجدول رقم (10) أن هناك عدداً من القضايا التي حصلت على وزن نسبي منخفض من وجهة نظر الإعلاميين، وهي كل من: قضية "تسييس القانون في التعامل مع الصحفيين والإعلاميين من منطلق انتماءاتهم السياسية والحزبية"، وقضية "التغاضي عن انتهاكات الشرطة في التعامل مع المشتبه في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية"، وأخيراً قضية "الترحيب بفرض قانون الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية".

وهي في واقع الأمر قضايا تثير الكثير من الجدل الذي يعكس علاقة الصحافة والإعلام بالحكومة والجهات الرسمية، ومدى قرب الوسيلة الإعلامية أو بعدها من النظام السياسي، وهو الأمر الذي تعبر عنه السياسة التحريرية / الإعلامية للوسيلة من حيث ماذا تنشر؟ وكيف تنشر؟ وما موقفها.... إلخ؟

المحور الرابع

موقف الإعلاميين من آليات ضبط الأداء المهني

استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على مدى معرفة الإعلاميين بوجود أدلة إرشادية خاصة بالتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب، بالإضافة إلى موقف الإعلاميين من وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية حوادث الإرهاب، وتوقعهم لمدى اتفاق وسائل الإعلام على هذا الدليل.

1- مدى معرفة الإعلاميين بوجود أدلة إرشادية خاصة بالتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب.

تبين من الدراسة الميدانية أن أغلب الإعلاميين (80.5%) عينة الدراسة لا يعرفون بوجود أدلة إرشادية خاصة بالتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب، كما تبين أن 19.5% من الإعلاميين الذين يعرفون بوجود أدلة إرشادية لم يتمكن أي منهم سوى واحد فحسب من تحديد اسم دليل إرشادي تعامل معه وهو "دليلك ضد الإرهاب".

2- موقف الإعلاميين من وجود أدلة إرشادية لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية حوادث الإرهاب.

هدفت الدراسة الميدانية التعرف على مدى موافقة الإعلاميين على ضرورة وجود أدلة إرشادية لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية حوادث الإرهاب، بالإضافة إلى مدى إمكانية اتفاق وسائل الإعلام على ضرورة وجود هذا الدليل من وجهة نظرهم، وقد تبين من الدراسة الميدانية أن 73.2% من المبحوثين يوافقون على ضرورة وجود هذا الدليل بينما يرى 26.8% من الإعلاميين عدم وجود ضرورة لمثل هذا الدليل.

وحول أسباب ضرورة وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية حوادث الإرهاب، تبينت الأسباب التالية: لتحقيق أكبر قدر من الموضوعية والتوازن في التغطية، وتجنب نشر معلومات مغلوطة للحفاظ على قيمة وأهمية الرسالة الإعلامية، ومساعدة الإعلاميين على توخي الدقة والحذر وإرشادهم لكيفية التعامل مع الأجهزة الأمنية والمواطنين، والحفاظ على الأمن العام والأمن القومي، كذلك مساعدة الإعلاميين على الابتعاد عن السطحية في معالجة القضايا المتعلقة بالإرهاب، ومنع الإعلاميين من

الانحياز للجماعات الإرهابية (بقصد أو بدون قصد، بوعي أو دون وعي) بغرض السبق الإعلامي.

بينما من أسباب عدم موافقة الإعلاميين على ضرورة وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي، ما يلي: لن يلتزم أحد به، ولن يتفق عليه الإعلاميون، كذلك من حق الصحفي التعامل بحرية وفقاً للمشهد في موقع الأحداث، وحتى لا تكون هناك رقابة مسبقة على الأداء الإعلامي

3- توقع الإعلاميين من وجود اتفاق بين وسائل الإعلام على وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية الحوادث الإرهابية.

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن 43.9% من المبحوثين يعتقدون أنه سيكون هناك اتفاق بين وسائل الإعلام على ضرورة وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي خلال تغطية الحوادث الإرهابية، بينما توقع 56.1% منهم عدم اتفاق الوسائل الإعلامية على وجود هذا الدليل، وقد كشف اختبار كا²(1)، عن عدم وجود علاقة بين نوع الوسيلة الإعلامية، وتوقع الإعلاميين اتفاق وسائل الإعلام على ضرورة وجود الدليل.

(1) كا² = 0.117، د.ح = 1، ر = 0.054، الدلالة الإحصائية = 0.732.

المحور الخامس
معايير ضمان معالجة إعلامية مهنية
لتغطية الحوادث الإرهابية

هدفت الدراسة الميدانية إلى وضع مجموعة من المعايير لضمان معالجة إعلامية مهنية لتغطية الحوادث الإرهابية⁽¹⁾، وقياس مدى أهميتها عند الإعلاميين، حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الإعلاميين هو الموافقة على أهمية هذه البنود (م=2.9، وزن نسبي=96.7).

(جدول رقم 22)

مدى أهمية معايير ضمان المعالجة الإعلامية المهنية من وجهة نظر الإعلاميين

الترتيب	وزن نسبي	متوسط حسابي	معارض		محايد		موافق		المعيار
			%	ك	%	ك	%	ك	
3	95.9	2.88	0.0		12.2	5	87.8	36	تجنب التعميم وتحري الدقة والصحة والصدق والموضوعية في المعلومات المنشورة
3	95.9	2.88	0.0		12.2	5	87.8	36	الدقة في نشر التصريحات (عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه)
7	91.9	2.76	2.4	1	19.5	8	78.0	32	الاهتمام بعرض وتقديم جميع وجهات النظر
7	91.9	2.76	7.3	3	9.8	4	82.9	34	الفصل بين الخبر والموقف السياسي
8	91.1	2.73	4.9	2	17.1	7	78.0	32	تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة الفلك والتوتر بين المواطنين
6	92.7	2.78	2.4	1	17.1	7	80.5	33	اختيار مصادر مناسبة (من حيث التخصص)
6	92.7	2.78	2.4	1	17.1	7	80.5	33	عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر
10	89.4	2.68	2.4	1	26.8	11	70.7	29	عدم التسرع في نشر نتائج التحقيقات
2	96.0	2.88	0.0		12.2	5	87.8	36	عدم السعي إلى السبق الإعلامي غير المدروس (المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر الإرهابية)
8	91.1	2.73	0.0		26.8	11	73.2	30	مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية (مثلاً صور ضحايا الإرهاب)
8	91.1	2.73	2.4	1	22.0	9	75.6	31	التعامل الحذر مع البيانات الإعلامية للتيارات الإرهابية
1	96.7	2.90	0.0		9.8	4	90.2	37	التركيز على الوساطة وقيم التسامح والسلام وقبول الآخر ومحاربة الفكر المتطرف والتكفير
4	95.1	2.85	0.0		14.6	6	85.4	35	الاهتمام بالرد الفوري على الشائعات
5	94.3	2.83	0.0		17.1	7	82.9	34	الوعي بالابتعاد للقانونية والأمنية والتشريعية بمواجهة الإرهاب
9	90.2	2.71	2.4	1	24.4	10	73.2	30	احترام مبدأي المنافسة الإعلامية الشريفة والعادلة
8	91.1	2.73	2.4	1	22.0	9	75.6	31	الحذر في استخدام المصطلحات والمفردات المتعلقة بقضايا الإرهاب، وهو ما يتطلب إعداد دليل للمصطلحات المتعلقة بالإرهاب وتدريب الإعلاميين عليه

(1) اعتمد الباحثان في تعريف تلك المعايير والقيم الإعلامية على: هويدا مصطفى وآخرون، الإعلام والانتخابات مدونة مهنية وأخلاقية، مرجع سابق، ص ص 53 - 113.

المحور السادس

**الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الإعلامية
بالمهنية في مجال تغطية الحوادث الإرهابية**

استهدفت الدراسة الميدانية وضع مجموعة من الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الإعلامية بالمهنية في مجال تغطية الحوادث الإرهابية، وقياس مدى موافقة الإعلاميين عليها، حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الإعلاميين هو الموافقة على أهمية هذه البنود (م=2.88، وزن نسبي=96%)، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

(جدول رقم 23)

مدى أهمية الحلول المقترحة لضمان معالجة إعلامية مهنية من وجهة نظر الإعلاميين

الترتيب	وزن نسبي	متوسط حسابي	معارض		محايد		موافق		الحلول
			%	ك	%	ك	%	ك	
8	84.6	2.54	14.6	6	17.1	7	68.3	28	التسيق بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص والحزبي لإبراز خطورة الإرهاب
6	89.4	2.68	4.9	2	22.0	9	73.2	30	إعداد ميثاق شرف إعلامي أمني لمواجهة الإرهاب تلتزم به كافة وسائل الإعلام، أو إصدار مدونة مهنية وأخلاقية للعاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالإرهاب.
3	95.9	2.88	2.4	1	7.3	3	90.2	37	تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.
6	89.4	2.68	4.9	2	22.0	9	73.2	30	تفعيل التقارير الدورية الصادرة من المجلس الأعلى للصحافة أو ما يوازيه بهذا الشأن.
4	94.3	2.83	2.4	1	12.2	5	85.4	35	تطوير البنود الموجودة فعلاً في ميثاق الشرف الصحفي.
4	94.3	2.83	0.0		17.1	7	82.9	34	الدعوة إلى تفعيل القانون وأن يكون الجميع تحت مظلته على قدم المساواة.
5	92.7	2.78	2.4	1	17.1	7	80.5	33	إيجاد آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ القوانين.
5	92.7	2.78	2.4	1	17.1	7	80.5	33	استحداث لجنة صلاحية داخل القنافة لضبط الأداء المهني والإعلامي للإعلاميين خلال تغطية حوادث الإرهاب.
2	96.7	2.90	2.4	1	4.9	2	92.7	38	تتمية الخلفية المعلوماتية للإعلاميين.
3	95.9	2.88	2.4	1	7.3	3	90.2	37	تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للإعلاميين على كيفية تغطية حوادث الإرهاب.
1	97.6	2.93	0.0		7.3	3	92.7	38	تدريب الإعلاميين حول شروط السلامة المهنية أثناء التغطية الإعلامية للإرهاب.
5	92.7	2.78	4.9	2	12.2	5	82.9	34	نشر الإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين.
7	87.8	2.63	14.6	6	7.3	3	78.0	32	وضع دليل إرشادي للإعلاميين لكيفية التعامل مع الأحداث الإرهابية وأهم الضوابط والمعايير التي يجب الالتزام بها.

خاتمة وتوصيات

نحو إستراتيجية إعلامية في مواجهة الظاهرة الإرهابية

تناول هذا الكتاب، وبالأخص الفصل الثاني منه، دور الإعلام في مواجهة ظاهرة الإرهاب، باعتبارها ظاهرة تجاوزت البعد المحلي لتصبح ظاهرة عالمية تؤرق المجتمعات العربية والغربية على السواء، من خلال التركيز على عدد من القضايا والإشكاليات التي تُثير جدلاً واضحاً في كثير من الأحيان عند المعالجة الإعلامية لحادث إرهابي هنا أو هناك، وذلك من خلال استطلاع رأي مجموعة من الإعلاميين، من وسائل إعلام مختلفة ومتنوعة، باعتبارهم طرفاً رئيسياً وفاعلاً أساسياً في المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب وتبعاته، حيث حددت مشكلة البحث في أهمية التوصل إلى إستراتيجية إعلامية عند التعاطي مع تلك الظاهرة.

إنه يمكن وضع ملامح إستراتيجية إعلامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، من واقع نتائج الدراسة الحالية، إلى جانب نتائج الدراسات السابقة باستخدام منهج "تحليل المستوى الثاني".

وهي إستراتيجية تقوم على مجموعة من المحاور على النحو التالي:

- أولاً: إرشادات ومعايير وضوابط عامة.
- ثانياً: إرشادات ومعايير وضوابط مهنية.
- ثالثاً: ضبط المصطلحات والجمل والعبارات.
- رابعاً: آليات تنفيذ مقترحة خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

أولاً: إرشادات ومعايير وضوابط عامة

- التأكيد على النواحي الثقافية والتربوية والتعليمية عند مواجهة التطرف والإرهاب، ما يتطلب اشتراك كافة مؤسسات المجتمع، الرسمية والمدنية في مواجهة الإرهاب والتصدي له.
- الالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يُثير الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع، ما يتطلب الامتناع عن إثارة الكراهية والتمييز والتحريض بكل أنواعه بين أطراف الشعب وفئاته، من خلال التركيز على معاني التكامل والاندماج والوحدة بين المواطنين.
- توعية الجمهور بمخاطر الإرهاب على أمن المجتمع واستقراره، وتهديده لتطلعات المواطنين في الحاضر والمستقبل.
- الدعوة إلى الوسطية والاعتدال ومكافحة التطرف والتشدد في التفكير.
- نشر كل ما يمكن أن يساهم في ترسيخ قيم الحوار والتعاون والتسامح وقبول الآخر والتعايش الإيجابي والفعال.
- تأكيد دور المواطنين، إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة، في مواجهة الظاهرة الإرهابية.
- الالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه وأعرافه في الحوار والخطاب الصحفي والإعلامي، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل.
- التأكيد على القيم الروحية والأخلاقية التي ترسخها الأديان السماوية ويؤمن بها المجتمع المصري ويحترمها، وعدم الطعن في أشخاص أو جهات أو الحط من شأنهم بسبب انتماءاتهم الدينية.
- المطالبة بتعديل الخطاب الديني، بعيداً عن أية توجهات سياسية، بما يتماشى مع حقيقة الأديان وجوهرها، وتحقيق صالح الإنسان وخير المجتمع.
- توضيح أن الإسلام بريء من الاتهامات والدعاوى الجذافية الخاصة بدعمه للإرهاب، وكذلك براءة الأديان الأخرى من تلك الدعاوى، فللإرهاب أسباب سياسية

- واقتصادية واجتماعية ليس الدين من بينها، وأن الإسلام ليس جزءاً من المشكلة وإنما هو جزء مهم من صناعة السلام وترسيخه في المجتمع.
- الإسراع في الخطوات الخاصة بعملية التنمية المجتمعية باعتبارها مدخل مناسب ومسار ملائم لمواجهة العناصر الإرهابية وحماية الشباب من الوقوع في فخ التطرف واللجوء إلى العنف.
- التأكيد الدائم على الحماية الأمنية للمواطنين والإعلاميين على السواء.

ثانياً: إرشادات ومعايير وضوابط مهنية

- الالتزام بمجموعة القيم والمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها والخاصة بالحقيقة والدقة والتوازن والموضوعية والحياد والاستقلالية والمصلحة العامة والمسئولية تجاه الجمهور.
- تدقيق المعلومات والبيانات، وهو الأمر الذي يتطلب تحري الصدق والدقة الخاصة بالمعلومات قبل نشرها.
- توخي الحذر فيما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل: فيس بوك - تويتر)، وتدقيق المعلومات قبل إعادة نشرها على الجمهور.
- تجنب الدخول في ملاسناات أو مشاحنات إعلامية، وعدم استخدام مساحات النشر أو أوقات العرض في طرح خلافات شخصية أو الدخول في معارك ومصالح خاصة لا تفيد الجمهور ولا المصلحة العامة.
- احترام مبدأ الملكية الفكرية ومنع القرصنة أو التشجيع عليها.
- ترتيب وصياغة أولويات المادة المنشورة والمعرضة والمذاعة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع وتنميته بعيداً عن الإثارة المنبوزة والشجار الأجوف.
- الالتزام بالحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار المفبركة أو المصطنعة أو المضللة.
- تجنب اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه.

- تجنب الخلط بين الخبر من جهة والرأي أو الموقف السياسي من جهة أخرى، وأن تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة للجمهور بما لا يدع أية مساحة للالتباس بين المعلومة والرأي الشخصي أو الموقف الشخصي.
- التحديد الدقيق وتجنب التعميم.
- احترام الحق في الخصوصية، وعدم انتهاك خصوصية الأفراد تحت أي ظرف من الظروف.
- عرض وتقديم جميع وجهات النظر المناهضة للإرهاب واستعراض كافة الحلول، بما يحقق التوازن في طرح المادة الصحفية والإعلامية.
- تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين.
- عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر، ومن ثم الاعتماد على مصادر معلنة وواضحة، مسئولة ومتخصصة.
- اختيار المصادر المناسبة للموضوعات التي يتم تناولها، وتجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر، التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ.
- كفالة حق الرد والتصحيح.
- مراعاة أخلاقيات نشر الصورة الصحفية، ومن ذلك مثلًا صور ضحايا الإرهاب والعنف، وكذلك تجنب بث صور مرفوضة إنسانيًا لجثث الإرهابيين (جثث مشوهة)، أو بث أية مواد إعلامية مصورة تتنافى مع قواعد القانون الإنساني الدولي في مواجهة العناصر الإرهابية.
- نشر صور مطموسة للعنصر الإرهابي دون كامل الجثمان (المشوه / المحروق)، ففي حالة نشر صور للعناصر الإرهابية يُفضل أن تكون صورًا مطموسة وغير واضحة.
- عدم التسرع في نشر نتائج التحقيقات.
- على الرغم من أن نظرية المؤامرة لا تصلح لتفسير كل الأحداث فإنه يحدث في بعض الأحيان أن تكون مصر مستهدفة من قبل "بعض القوى المناوئة للمصالح المصرية".
- الحرص على عدم المبالغة في ذكر أعمال أو أعداد العناصر الإرهابية.

- عدم التضخيم في استخدام بعض المصطلحات الخاصة بالتعامل مع العناصر الإرهابية (مداهمة، تصفية، إبادة).
- الحرص على توضيح الحدود الجغرافية للعمليات والأعمال الإرهابية والفترات الزمنية التي تستغرقها قبل سيطرة أجهزة إنفاذ القانون على هذه الأعمال.
- إبراز الحرص على احترام الدولة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في حالات مواجهة العناصر الإرهابية.
- التعامل الحذر مع البيانات والتصريحات الإعلامية التي تصدر عن التيارات الإرهابية، حتى لا تكون وسائل الإعلام وسيلة ترويج لتلك التيارات الخارجة عن القانون.
- عدم ترديد رسائل الإرهابيين، حيث يعمل الإرهابيون على استغلال وسائل الإعلام المختلفة في الاتصال بالجمهور والتواصل معه.
- امتلاك زمام المبادرة الإعلامية عند وقوع العملية الإرهابية وتجنب اتخاذ موقف دفاعي يكون بمثابة ردود فعل واستجابات لأفعال الإرهابيين.
- ألا تكون وسائل الإعلام سلبية، فلا تكون تغطيتها مجرد رد فعل لما تتخذه السلطات الرسمية من إجراءات، إذ يمكن لوسائل الإعلام أن تأخذ زمام المبادرة، وأن تسهم في صنع الحدث، وأن تقدم الإعلام المضاد، الذي يقوم على أساس تقديم رسائل إعلامية ذات مضامين جديدة، تقوم على أساس استقاء معلومات صحيحة ودقيقة، من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين، والاعتماد على مصادر مهمة وموثوقة.
- تجنب الخلط بين العمليات الإرهابية وحركات التحرير الوطنية، تلك الأخيرة التي تلجأ إلى الكفاح المسلح للتخلص من احتلال أرض الوطن، وبالتالي تمكين الشعوب من ممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها.
- العناية بالتحليل والتفسير وسبل المواجهة إضافة إلى الطابع الخبري الذي يهم قطاعًا كبيرًا من الجمهور.

- أن تنطلق التغطية الإعلامية من معطيات العملية الإرهابية المحددة والراهنة، ومن ثم تتجاوزها لتصل إلى السياق العام، وتسعى عبر استخدام الفنون الصحفية الحديثة لأن تقدم التفسير والتحليل للأبعاد المختلفة للعملية الإرهابية، ومعناها، ومغزاها، وربطها بالسياسة العامة للإرهابيين وأهدافهم، وتوظيف ما يمكن استنتاجه من العملية لدحض آراء ومواقف الإرهابيين وإفشال سياستهم الإعلامية.

- تجنب التهوين والتهويل، على السواء، عند عرض وتقديم الحوادث الإرهابية ونتائجها.

- تجنب تداول الشائعات والأخبار المجهلة، إضافة إلى الرد على الشائعات من خلال تكذيبها وتنفيذها من قبل متخصصين ومن خلال معلومات موثقة.

- شرح الأبعاد القانونية والأمنية والتشريعية المتعلقة بمواجهة جرائم الإرهاب.

- الاهتمام بالإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين.

- تجنب الاهتمام بالسبق الصحفي / الإعلامي على حساب الحقيقة والصالح العام، ومن ثم عدم الانسياق وراء السبق المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر الإرهابية في بعض الأحيان، فإن تحقيق السبق قد يكون أمرًا مهمًا ولكن الأهم أن يتم ذلك على نحو سليم، ذلك أن الدقة أكثر أهمية من السرعة، وتحقيق مصداقية الوسيلة الإعلامية والإعلامي عند الجمهور.

- الابتعاد عن العفوية والارتجال في المعالجة الإعلامية للعمليات الإرهابية، وإتباع منهج علمي يقوم على أسس سليمة، يعمل وفق منطلقات معرفية وفكرية وسياسية واضحة، وذلك لضمان نشر ثقافة إعلامية أمنية قادرة على توعية المواطنين بالظاهرة الإرهابية وتحصينهم ضدها وإبعادهم عن تأثير الإرهابيين ودفعهم للتعاون والإسهام في مواجهة الظاهرة، ومن جانب آخر الانتباه إلى كل ما يؤدي إلى تحييد الجمهور أو إلى تعاطفه مع الإرهابيين.

- الانتباه إلى عدم تقديم تغطية تعطي انطباعًا بضعف النظام، أو بارتباك الأجهزة الأمنية وتعثر جهودها في مواجهة الإرهاب والتعامل معه، ولا يعني ذلك تقديم تغطية غير واقعية للعملية الإرهابية، بقدر ما يعني التعامل مع العملية الإرهابية إعلاميًا دون إغفال جوانب القوة والضعف عند كل من الإرهابيين والمؤسسات المعنية

بالتصدي لهم، ودون أن يعني أيضاً الاندفاع باتجاه إخفاء الحقائق أو تشويهها، بل تقديم تغطية شفافة ودقيقة وموضوعية قادرة على التحليل والتفسير.

- الحرص على توضيح تداعيات الأعمال الإرهابية على الوضع الاقتصادي الداخلي والظروف المعيشية للمواطنين.
- التدقيق في استخدام المصطلحات والمفردات المتعلقة بقضايا الإرهاب، ما يتطلب دوماً البحث عن معاني المصطلحات والوعي في إدراكها واستخدامها.
- عدم الخلط بين الإعلام والمادة الإعلانية بكافة أشكالها داخل أي محتوى إعلامي، بحيث تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة تماماً أمام الجمهور.
- مراعاة شروط السلامة المهنية أثناء تغطية حوادث الإرهاب، بالتدبر وأخذ الاحتياطات اللازمة.

ثالثاً: مقترح بضبط بعض المصطلحات والجمل والعبارات

تؤدي بعض المصطلحات والجمل والعبارات إلى تضخيم الظاهرة الإرهابية وتهويلها وتقديم معلومات مغلوطة، ومن ثم أماننا مجموعة من المصطلحات والجمل والعبارات التي يُفضل استخدامها، بدلاً من مصطلحات وجمل وعبارات وأوصاف أخرى، بما يُساعد على وضع الظاهرة الإرهابية في حجمها الطبيعي وبالتالي عدم تضخيمها أو تهوينها، بالإضافة إلى النجاة من فخ الوقوع أو المساهمة في نشر رسائل الإرهاب.

- مكافحة الإرهاب بدلاً من الصراع المسلح.
- العناصر الإرهابية بدلاً من التنظيمات الإرهابية.
- العناصر المتطرفة / الإرهابية بدلاً من المتمردين.
- العناصر المتطرفة / الإرهابية بدلاً من المسلحين.
- تأمين منطقة عازلة بدلاً من إخلاء المنطقة العازلة.

- قوة إنفاذ القانون بدلاً من عناصر الشرطة أو الجيش في التعامل مع العناصر الإرهابية.
- التوجه للقبض على العناصر الإرهابية بدلاً من مدهمة.
- العناصر الإرهابية الخارجة عن القانون بدلاً من تسمية "داعش"، وعدم استخدام مصطلح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- تنظيم أنصار بيت المقدس بدلاً من "تنظيم ولاية سيناء" بالنسبة للأعمال الإرهابية في شبه جزيرة سيناء.
- قطع طرق بواسطة الإرهابيين بدلاً من "تنظيم كمائن ونقاط تفتيش بواسطة الإرهابيين".
- مناطق مكافحة النشاط الإرهابي بدلاً من مناطق العمليات العسكرية ضد الإرهابيين.
- الفارون من التهديد الإرهابي بدلاً من النازحين أو اللاجئين.
- المنطقة الآمنة بدلاً من المنطقة العازلة في حالة إخلاء مناطق لمواجهة العناصر الإرهابية.
- بلاغات من السكان والمواطنين المحليين عن العناصر الإرهابية بدلاً من "الحصول على معلومات من المرشدين" والتي تستخدم أحياناً في حالة تعاون السكان مع قوات إنفاذ القانون في تعاملها مع نشاط العناصر الإرهابية.
- عند الإشارة إلى أعمال العناصر الإرهابية التأكيد على لفظ "العناصر الخارجة عن القانون".
- استخدام عبارة نقل المواطنين من أماكن الاشتباكات لحمايتهم وإنشاء منطقة آمنة بدلاً من لفظ "تهجير" في حال اللجوء إلى هذا الإجراء في مواجهة الأنشطة الإرهابية.
- استخدام "حق الدفاع الشرعي" في التعامل مع العناصر الإرهابية بدلاً من العمليات العسكرية.
- مواجهات أمنية أسفرت عن مقتل عدد من الإرهابيين بدلاً من تصفية الإرهابيين.
- مناطق مكافحة النشاط الإرهابي بدلاً من مناطق العمليات العسكرية ضد الإرهابيين.

- عند إلقاء القبض على العناصر الإرهابية الحرص على إبراز أن إلقاء القبض والإحالة إلى المحاكمة يتم وفقاً للمعايير والضمانات التي كفلها القانون.

رابعاً: آليات تنفيذ مقترحة خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية

يلزم الإستراتيجية الإعلامية الخاصة بمواجهة الظاهرة الإرهابية آليات تنفيذ مناسبة، تساعد الصحفيين والإعلاميين، من الصحف وكافة وسائل الإعلام، على التعاطي الإعلامي المناسب والملائم مع ظاهرة الإرهاب، وهي مجموعة من الآليات تقوم على ثلاثة أضلاع رئيسية:

- 1- تطوير أداء الإعلاميين من خلال التوعية والتدريب، ما يتطلب:
 - الاتفاق على مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للصحفيين والإعلاميين العاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالإرهاب بما يساهم في ضبط الأداء الإعلامي، من خلال حوار جاد وموضوعي يشترك فيه أعضاء الجماعة الصحفية والإعلامية.
 - تنظيم تدريبات وورش عمل للإعلاميين حول كيفية تغطية حوادث الإرهاب وأعمال العنف.
 - إعداد تدريبات وورش عمل للإعلاميين حول شروط السلامة المهنية للإعلامي أثناء تغطيته الإعلامية لحوادث الإرهاب.
- تدريب طلاب الإعلام، في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام، على كيفية المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب، وإقرار هذا الموضوع ضمن المناهج الدراسية التي يدرسونها.

2- الرقابة والمتابعة الذاتية من خلال الكيانات الصحفية والإعلامية، ما

يتطلب:

- تأسيس لجنة تختص برصد ومتابعة المعالجة الإعلامية لحوادث الإرهاب.
- أن تضم تلك اللجنة في عضويتها مجموعة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين والأكاديميين والمثقفين وناشطي المجتمع المدني.
- إصدار تقارير دورية في هذا الشأن.
- ومن الممكن أن تتبع هذه اللجنة المجلس الأعلى للصحافة، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، أو ما يوازيهما مستقبلاً.
- الاهتمام بنشر الملاحظات الخاصة بالممارسة الإعلامية على الصحفيين والإعلاميين للاستفادة منها.

3- المساءلة من خلال جانب قانوني وتشريعي لإقرار آليات الثواب

والعقاب، ما يتطلب:

- إقرار مبدأ "الثواب والعقاب" للصحفيين والإعلاميين العاملين في مجال تغطية حوادث الإرهاب، من خلال نقابة الصحفيين، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والكيانات الصحفية والإعلامية التي قد تتأسس في المستقبل.

وفي الختام،،

يتطلع المؤلفون/الباحثون إلى أن تكون الأفكار الواردة في هذا البحث موضعاً للتأمل والتفكير والمناقشة من قبل الجماعة الصحفية والإعلامية، وغيرهم من الأكاديميين والباحثين المعنيين بممارسات الصحافة والإعلام، بما يساهم في تفعيل الدور التنويري والتثقيفي للإعلام في مواجهة تحدي الإرهاب، وبما يساعد أيضاً في تحقيق التنمية التي يتطلع لها المواطنون المصريون.

الملاحق

- (1) قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015م
- (2) استمارة تحليل مضمون (الإعلام حادثّة اغتيال النائب العام: دراسة حالة)
- (3) استمارة استطلاع رأي الإعلاميين حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الإرهاب

ملحق (1)
قانون مكافحة الإرهاب
رقم 94 لسنة 2015م

الباب الأول

الأحكام الموضوعية

(الفصل الأول)

أحكام عامة

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية، المعاني المبينة قرين كل منها:

(أ) الجماعة الإرهابية:

كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة، أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل، أو غيرها من التجمعات أو الكيانات التي تثبت لها هذه الصفة، أيًا كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأيًا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب، أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية.

(ب) الإرهابي:

كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرص أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت، ولو بشكل منفرد، أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك، أو تولى قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية المنصوص عليها في المادة رقم (1) من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين أو يقوم بتمويلها، أو يساهم في نشاطها مع علمه بذلك .

(ج) الجريمة الإرهابية:

كل جريمة منصوص عليها في هذا القانون، وكذا كل جنائية أو جنحة تُرتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب أو بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي، أو بقصد الدعوة إلى ارتكاب أي جريمة مما تقدم أو التهديد بها، وذلك دون إخلال بأحكام قانون العقوبات.

(د) الأسلحة التقليدية:

الأسلحة والذخائر والمفرقات والمواد الجيلاتينية.

(هـ) الأسلحة غير التقليدية:

الأسلحة والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والجراثومية، أو أي مواد أخرى طبيعية أو اصطناعية، صلبة أو سائلة، أو غازية أو بخارية، أيًا كان مصدرها أو طريقة إنتاجها، لها القدرة والصلاحية على إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية أو نفسية خطيرة بها، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالمباني والمنشآت.

(و) الأموال:

جميع الأصول أو الممتلكات أيًا كان نوعها، سواء كانت مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة، بما في ذلك المستندات والعملات الوطنية أو الأجنبية، والأوراق المالية أو التجارية، والصكوك والمحركات المثبتة لكل ما تقدم وأيًا كان شكلها بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها.

مادة (2)

يُقصد بالعمل الإرهابي كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأمم أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسسات

ومعاهد العلم، أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في مصر، من القيام بعملها أو ممارستها لكل أو بعض أوجه نشاطها، أو مقاومتها، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح، وكذلك كل سلوك يُرتكب بقصد تحقيق أحد الأغراض المبينة بالفقرة السابقة، أو الإعداد لها أو التحريض عليها، إذا كان من شأنه الإضرار بالاتصالات أو بالنظم المعلوماتية أو بالنظم المالية أو البنكية، أو بالاقتصاد الوطني أو بمخزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه، أو بسلامتها أو بالخدمات الطبية في الكوارث والأزمات.

مادة (3)

يُقصد بتمويل الإرهاب جمع أو تلقي أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وذلك بقصد استخدامها، كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها ستُستخدم في ذلك، أو بتوفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر، أو لمن يقوم بتمويله بأي من الطرق المتقدم ذكرها.

مادة (4)

مع عدم الإخلال بأحكام المواد (1 و2 و3 و4) من قانون العقوبات، تسرى أحكام هذا القانون، على كل من ارتكب جريمة من جرائم الإرهاب خارج مصر وذلك في الأحوال الآتية:

(1) إذا ارتكبت الجريمة على متن وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو البحري أو النهري المسجلة لدى مصر أو التي تحمل علمها.

(2) إذا كان من شأن الجريمة أو الهدف منها:

- (أ) إلحاق الضرر بأي من مواطني مصر أو المقيمين فيها، أو بأمنها أو بأي من مصالحها أو ممتلكاتها في الداخل أو في الخارج، أو بمقار ومكاتب بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية أو مؤسساتها أو فروع مؤسساتها في الخارج.
- (ب) إلحاق الضرر بأي من المنظمات أو الهيئات الدولية أو الإقليمية.
- (ج) حمل الدولة أو أي من سلطاتها أو مؤسساتها على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

(3) إذا كان المجني عليه مصريًا متواجدًا في الخارج.

(4) إذا كان مرتكب الجريمة أجنبيًا أو عديم الجنسية وتواجد في مصر.

مادة (5)

يُعاقب على الشروع في ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة.

مادة (6)

يُعاقب على التحريض على ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة، وذلك سواء كان هذا التحريض موجّهًا لشخص محدد أو جماعة معينة، أو كان تحريضًا عامًا علنيًا أو غير علني، وأيًا كانت الوسيلة المستخدمة فيه، ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر.

كما يُعاقب بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة كل من اتفق أو ساعد - بأية صورة - على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة، ولو لم تقع الجريمة بناء على ذلك الاتفاق أو تلك المساعدة.

مادة (7)

يُعاقب باعتباره شريكاً كل من سهل لإرهابي أو لجماعة إرهابية بأي وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة ارتكاب أية جريمة إرهابية، أو الإعداد لارتكابها، أو وفر مع علمه بذلك لمرتكبها سكناً أو مأوى أو مكاناً للاختفاء، أو لاستخدامه في الاجتماعات أو غير ذلك من التسهيلات

مادة (8)

لا يُسأل جنائياً القائمون على تنفيذ أحكام هذا القانون إذا استعملوا القوة لأداء واجباتهم، أو لحماية أنفسهم من خطر محقق يوشك أن يقع على النفس أو الأموال، وذلك كله متى كان استخدامهم لهذا الحق ضرورياً وبالقدر الكافي لدفع الخطر.

مادة (9)

تسرى أحكام المواد (28 و 29 و 38 و 98) (هـ) من قانون العقوبات على كل جريمة إرهابية منصوص عليها في هذا القانون.

مادة (10)

استثناء من أحكام المادة (17) من قانون العقوبات لا يجوز النزول بالعقوبة المقضي بها في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمواد (1/12، 1/15، 1/16 و2، 1/17 و2، 1/18 و30) من هذا القانون إلا لدرجة واحدة.

مادة (11)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، يتبع في شأن الجماعات الإرهابية ذات الأحكام المنصوص عليها فيه.

الفصل الثاني

الجرائم والعقوبات

مادة (12)

يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جماعة إرهابية، أو تولى زعامة أو قيادة فيها.

ويُعاقب بالسجن المشدد كل من انضم إلى جماعة إرهابية أو شارك فيها بأية صورة مع علمه بأغراضها، وتكون العقوبة السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية أو أمنية أو تقنية لدى الجماعة الإرهابية لتحقيق أغراضها، أو كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة.

ويُعاقب بالسجن المؤبد كل من أكره شخصاً على الانضمام إلى الجماعة الإرهابية، أو منعه من الانفصال عنها.

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على الإكراه أو المنع وفاته.

مادة (13)

يُعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب إذا كان التمويل لإرهابي، وتكون العقوبة الإعدام إذا كان التمويل لجماعة إرهابية أو لعمل إرهابي.

وفي الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة جماعة إرهابية، يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذه الجماعة بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة من هذه المادة ما دامت الجريمة قد ارتكبت لحساب الجماعة أو لمصلحتها.

كما تُعاقب الجماعة الإرهابية بغرامة لا تقل عن مائه ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة ملايين جنيه، وتكون مسئولة بالتضامن عن الوفاء بما يُحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات.

مادة (14)

يُعاقب بالسجن المؤبد كل من سعى أو تخابر لدى دولة أجنبية، أو أية جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو غيرها يكون مقرها داخل مصر أو خارجها، أو لدى أحد ممن يعملون لمصلحة هذه الدولة الأجنبية أو أي من الجهات المذكورة، وذلك بهدف ارتكاب أو الإعداد لارتكاب جريمة إرهابية داخل مصر، أو ضد أي من مواطنيها أو مصالحها أو ممتلكاتها أو مقار ومكاتب بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية، أو مؤسساتها أو فروع مؤسساتها في الخارج، أو ضد أي من العاملين في أي من الجهات السابقة، أو ضد أي من المتمتعين بحماية دولية.

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة الإرهابية موضوع السعي أو التخابر، أو شرع في ارتكابها.

مادة (15)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من قام بأية طريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبقصد ارتكاب جريمة إرهابية في الداخل أو الخارج، بإعداد أو تدريب أفراد على صنع أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، أو وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو أية وسيلة تقنية أخرى، أو قام بتعليم فنون حربية أو أساليب قتالية أو تقنية، أو مهارات، أو حيل، أو غيرها من الوسائل، أيًا كان شكلها لاستخدامها في ارتكاب جريمة إرهابية، أو حرض على شيء مما ذكر.

ويُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنين كل من تلقى التدريب أو التعليم المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة، أو تواجد في أماكنها بقصد الإعداد أو ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (16)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من استولى أو هاجم أو دخل بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، أحد المقار الرئاسية أو مقار المجالس النيابية أو مجلس الوزراء أو الوزارات أو المحافظات أو القوات المسلحة أو المحاكم أو النيابة أو مديريات الأمن أو أقسام ومراكز الشرطة أو السجون أو الهيئات أو الأجهزة الأمنية أو الرقابية أو الأماكن الأثرية أو المرافق العامة أو دور العبادة أو التعليم أو المستشفيات أو أي من المباني أو المنشآت العامة بقصد ارتكاب جريمة إرهابية.

وتسرى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على كل من وضع أجهزة أو مواد في أي من المقار السابقة، متى كان من شأن ذلك تدميرها أو إلحاق الضرر بها، أو بأي من الأشخاص المتواجدين بها أو المترددين عليها، أو هدد بارتكاب أي من هذه الأفعال. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقع الفعل باستعمال السلاح، أو من أكثر من شخص، أو قام الجاني بتدمير أو إتلاف المقر، أو قاوم بالقوة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في حراسة المقر أو لاستعادته، فإذا ترتب على ارتكاب أي من الأفعال السابقة وفاة شخص تكون العقوبة بالإعدام.

مادة (17)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من دخل عنوة أو بالمقاومة مقر إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو المكاتب الرسمية أو السكن الخاص لأعضائها في مصر أو في الخارج، وذلك بغرض ارتكاب جريمة إرهابية. كما يُعاقب بذات العقوبة كل من لجأ إلى القوة للهجوم على أي من المقار المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو وسائل الانتقال لشخص يتمتع

بحماية دولية، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يعرض سلامته أو حريته للخطر، أو مجرد التهديد بارتكاب هذا الفعل.
وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقع الفعل باستعمال السلاح أو من أكثر من شخص.
فإذا ترتب على الفعل وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

مادة (18)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة.

مادة (19)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من ارتكب عملاً إرهابياً، فإذا ترتب على تلك الجريمة حدوث عاهة مستديمة يستحيل برؤها تكون العقوبة السجن المؤبد، أما إذا نتج عن العمل الإرهابي وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.
وفي الأحوال التي تُرتكب فيها الجريمة بواسطة جماعة إرهابية، يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذه الجماعة بالعقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة، ما دامت الجريمة قد أرتكبت لحساب هذه الجماعة أو لمصلحتها.
كما تُعاقب الجماعة الإرهابية بغرامة لا تقل عن مائه ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة ملايين جنيه، وتكون مسئولة بالتضامن عن الوفاء بما يُحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات.

مادة (20)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من:

- 1- أخفى أو تعامل في أشياء أُستعملت أو أُعدت للاستعمال في ارتكاب جريمة إرهابية، أو الأموال التي حصلت عنها.
- 2- أتلف عمدًا أو اختلس أو أخفى مستندًا أو محررًا خطيًا أو إلكترونيًا من شأنه تسهيل كشف جريمة إرهابية أو إقامة الدليل على مرتكبها أو عقابه.
- 3- مكّن مرتكب أية جريمة إرهابية من الهرب قبل أو بعد القبض عليه.

مادة (21)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين كل مصري تعاون أو التحق - بغير إذن كتابي من السلطة المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية، أو بأي من الجماعات المسلحة أو الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات التي يقع مقرها خارج مصر، وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري أو تعليم الفنون الحربية أو الأساليب القتالية أن التقنية أو الحيل أو المهارات وسائل لتحقيق أغراضها في ارتكاب جرائم إرهابية أو الإعداد لها ولو كانت أعمال هذه الجهات غير موجهة إلى مصر. فإذا تلقى الجاني أي نوع من أنواع التدريب أو التعليم المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه المادة تكون العقوبة السجن المؤبد.

كما يُعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة، كل من سهل لغيره التعاون أو الالتحاق أو العبور إلى خارج مصر بغرض الانضمام إلى القوات المسلحة لدولة أجنبية، أو بأي من الجماعات المسلحة أو الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المشار إليه في هذه المادة.

مادة (22)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من قبض على شخص أو خطفه أو احتجزه أو حبسه أو قيد حريته بأي قيد، إذا كان الغرض من ذلك إجبار إحدى السلطات أو الجهات بالدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه أو الحصول على مزية أو منفعة من أي نوع.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا لجأ الجاني لارتكاب أي من الأعمال الإرهابية، أو اتخذ صفة كاذبة، أو تزيا بدون وجه حق بزى رسمي، أو حمل بطاقة أو علامة مميزة لعمل أو وظيفة من غير حق، أو أجرى عملاً من مقتضيات هذه الوظائف، أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره عن إحدى سلطات الدولة، أو إذا نشأ عن الفعل جرح، أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في تحرير المجني عليه. وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل وفاة شخص.

مادة (23)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد، يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من صنع أو صمم سلاحاً من الأسلحة التقليدية أو حازها أو أحرزها أو قدمها أو سهل الحصول عليها، وذلك لاستعمالها أو إعدادها للاستعمال في ارتكاب جريمة إرهابية.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان محل الجريمة سلاحاً من الأسلحة غير التقليدية. فإذا نتج عن استخدام السلاح التقليدي أو غير التقليدي أو المواد المذكورة وفاة شخص فتكون العقوبة الإعدام.

مادة (24)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين كل من استولى بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع على وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو البحري أو النهري، أو المنصات الثابتة التي يتم تثبيتها بشكل دائم في قاع البحر بغرض اكتشاف أو استغلال الموارد، أو لأية أغراض اقتصادية أخرى، وذلك تحقيقاً لغرض إرهابي.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كانت وسيلة النقل أو المنصة الثابتة تابعة للقوات المسلحة أو الشرطة، أو ارتكب الجاني عملاً من أعمال العنف ضد شخص يتواجد في أي منها، أو دمر الوسيلة أو المنصة الثابتة، أو تسبب في إلحاق أضرار بها يترتب عليها تعطيلها عن العمل بشكل دائم أو مؤقت.

ويُعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة كل من وضع في الوسيلة أو المنصة الثابتة أجهزة أو مواد من شأنها إحداث التدمير أو الإضرار بالنفس أو المال، أو دمر أو خرب منشآت أو مرافق خدمة وسائل النقل، أو قاوم بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة أو المنصة الثابتة من سيطرته، أو لمنع هذه السلطات من أداء وظيفتها.

وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل وفاة شخص.

مادة (25)

يُعاقب بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من أتلف عمدًا أو خرب أو دمر أو عطل أو قطع أو كسر شبكة أو خطأً من خطوط البترول أو الغاز الطبيعي أو المباني أو المنشآت اللازمة لأي منها، أو استولى بالقوة على أي من تلك المنشآت.

فإذا استخدم الجاني القوة أو العنف في ارتكاب أي من الأفعال المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة، أو تعمد منع المختصين من إصلاح شيء مما ذكر، أو ترتب على

الجريمة توقف أو انقطاع إمداد أو تعطيل المنتجات البترولية أو الغاز الطبيعي، ولو بصفه مؤقتة، تكون العقوبة السجن المؤبد.

فإذا ترتب على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرتين السابقتين من هذه المادة وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الآلات والأدوات المستخدمة في الجريمة، وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة على نفقة المحكوم عليه، وبإلزامه بأداء قيمة التلفيات.

مادة (26)

كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة (25) من هذا القانون، على شبكة أو خط من خطوط المياه أو المنشآت اللازمة لأي منها، أو استولى بالقوة على أي من تلك المنشآت، يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين.

فإذا أرتكبت الجريمة باستخدام أي من الظروف المشددة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (25) من هذا القانون، أو إذا أضر الجاني بسلامة المجرى المائي أو لوثه بمواد سامة أو ضارة تكون العقوبة السجن المؤبد.

فإذا ترتب على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرتين السابقتين من هذه المادة وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الآلات والأدوات المستخدمة في الجريمة، وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة على نفقة المحكوم عليه، وبإلزامه بأداء قيمة التلفيات.

مادة (27)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر، يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عشر سنين، كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون، أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها، وكان ذلك أثناء أو بسبب تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها، أو كان الجاني يحمل سلاحًا، أو قام بخطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون. فإذا ترتب على الفعل وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام. وتسري أحكام هذه المادة، وقع التعدي على زوج أحد القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون أو أحد أصوله أو فروعه.

مادة (28)

يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنين كل من روج أو أعد للترويج، بطريق مباشر أو غير مباشر، لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى. ويُعد من قبيل الترويج غير المباشر، الترويج للأفكار والمعتقدات الداعية لاستخدام العنف، وذلك بأي من الوسائل المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين، إذا كان الترويج داخل دور العبادة، أو بين أفراد القوات المسلحة، أو قوات الشرطة، أو في الأماكن الخاصة بهذه القوات. ويُعاقب بذات العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة كل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية أستخدمت أو أُعدت للاستعمال، ولو بصفه وقتية، بقصد طبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر.

مادة (29)

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنين، كل من أنشأ أو استخدم موقعًا على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية، أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية، أو التأثير على سير العدالة في شأن أي جريمة إرهابية، أو لتبادل الرسائل وإصدار التكاليفات بين الجماعات الإرهابية أو المنتمين إليها، أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية في الداخل والخارج.

ويُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من دخل بغير حق أو بطريقة غير مشروعة موقعًا إلكترونيًا تابعًا لأية جهة حكومية، بقصد الحصول على البيانات أو المعلومات الموجودة عليها أو الإطلاع عليها أو تغييرها أو محوها أو إتلافها أو تزوير محتواها الموجود بها، وذلك كله بغرض ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أو الإعداد لها.

ويجوز بقرار من النيابة العامة المختصة، وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو حجبها، أو حجب ما تتضمنه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في المادة والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة. وتقضي المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بمصادرة المضبوطات محل الجريمة.

مادة (30)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد الذي لا تقل مدته عن سبع سنين كل من اشترك في اتفاق جنائي بين اثنين أو أكثر من الجناة، ويكون الغرض منه الاتفاق على ارتكاب جريمة إرهابية من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان الجاني من المحرضين على هذا الاتفاق، أو كان له شأن في إدارة حركته.

مادة (31)

يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنين، كل من جمع دون سند من القانون، معلومات عن أحد القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكامه، وذلك بغرض استخدامها في تهديده أو في الإعداد لإلحاق الأذى به أو بمصالحه أو بمصالح جهة عمله، أو التعدي عليه أو على أي من أصوله أو فروعه بأية صورة من صور الإيذاء.

مادة (32)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يُعاقب بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن خمس سنين، كل من استورد أو صنع أو أنتج أو حاز أو باع أو تداول أو تزَيَّ بزي رسمي مخصص للقوات المسلحة أو الشرطة، أو حمل بطاقات أو علامات أو إشارات عسكرية أو علامات مميزة لعمل أو وظيفة من غير حق، أو انتحل بأية وسيلة صفة الضبطية القضائية أو الإدارية، وذلك بغرض جمع المعلومات لارتكاب جريمة إرهابية.

مادة (33)

يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من علم بوقوع جريمة إرهابية أو بالإعداد أو التحضير لها، أو توافرت لديه معلومات أو بيانات تتصل بأحد من مرتكبيها، وكان بمكنته الإبلاغ، ولم يُبلغ السلطات المختصة. ولا يسرى حكم الفقرة السابقة من هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني.

مادة (34)

يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بأي عمل من أعمال الإعداد أو التحضير لارتكاب جريمة إرهابية حتى ولو لم يتعد عمله هذا الإعداد أو التحضير.

مادة (35)

يُعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من تعمد، بأية وسيلة كانت، نشر أو إذاعة أو عرض أو ترويج أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية وقعت داخل البلاد، أو عن العمليات المرتبطة بمكافحتها بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع، وذلك كله دون إخلال بالعقوبات التأديبية المقررة.

وفي الأحوال التي تُرتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري، يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذا الشخص بذات العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة ما دامت الجريمة قد أرتكبت لحسابه أو لمصلحته، ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عما يُحكم به من غرامات وتعويضات. وفي جميع الأحوال، للمحكمة أن تقضي بمنع المحكوم عليه من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة، إذا وقعت الجريمة إخلالاً بأصول مهنته.

مادة (36)

يحظر تصوير أو تسجيل أو بث أو عرض أية وقائع من جلسات المحاكمة في الجرائم الإرهابية إلا بإذن من رئيس المحكمة المختصة، ويُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من خالف هذا الحظر.

مادة (37)

للمحكمة في أية جريمة إرهابية، فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة أن تقضي، بتدبير أو أكثر، من التدابير الآتية:

- (1) إبعاد الأجنبي عن البلاد.
 - (2) حظر الإقامة في مكانٍ مُعين أو في منطقةٍ مُحددة.
 - (3) الإلزام بالإقامة في مكانٍ مُعين.
 - (4) حظر الاقتراب أو التردد على أماكن أو محال معينة.
 - (5) الإلزام بالتواجد في أماكن معينة في أوقاتٍ مُعينة.
 - (6) حظر العمل في أماكن معينة أو مجال أنشطةٍ مُحددة.
 - (7) حظر استخدام وسائل اتصال مُعينة أو المنع من حيازتها أو إحرازها.
 - (8) الإلزام بالاشتراك في دورات إعادة تأهيل.
- وفيما عدا التدبير الأول، لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات.
- ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر.
- وفي جميع الحالات، يترتب على تطبيق أي من هذه التدابير السابقة فقدان شرط حسن السمعة والسيرة اللازمين لتولى الوظائف العامة أو الترشح للمجالس النيابية.

مادة (38)

يُعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة قبل البدء في تنفيذ الجريمة، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق، وذلك إذا مكن الجاني السلطات من القبض على من ارتكب معه الجريمة، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

مادة (39)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية، تقضي المحكمة في كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة إرهابية، فضلاً عن العقوبة المقررة للجريمة، بمصادرة الأموال والأمتعة والأسلحة والأدوات والمستندات، وغيرها مما استخدم في ارتكاب الجريمة أو تحصل عنها، وبحل الجماعة الإرهابية وإغلاق مقارها وأمكنتها في الداخل والخارج، فضلاً عن إغلاق أي مكان تم فيه تصنيع أو تصميم الأسلحة بمختلف أنواعها، المستخدمة في ارتكاب أية جريمة إرهابية، وغيرها مما يكون قد أُستعمل أو أُعد للاستعمال من قبل الإرهابي أو الجماعة الإرهابية. كما تقضي المحكمة، عند الحكم بالإدانة بمصادرة كل مال متى ثبت أنه كان مُخصصاً للصرف منه على الأعمال الإرهابية.

الباب الثاني

الأحكام الإجرائية

مادة (40)

لمأمور الضبط القضائي، لدى قيام خطر من أخطار جريمة الإرهاب ولضرورة تقتضيها مواجهة هذا الخطر، الحق في جمع الاستدلالات عنها والبحث عن مرتكبها والتحفظ عليه لمدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة.

ويحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بالإجراءات، ويعرض المتحفظ عليه صحبة المحضر على النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة بحسب الأحوال. وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، لذات الضرورة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وقبل انقضاء المدة المنصوص عليها فيها، أن تأمر باستمرار التحفظ، لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سبعة أيام في المرة الواحدة، ويصدر الأمر مُسبباً من درجة محام عام على الأقل أو ما يعادلها. وتُحسب مدة التحفظ ضمن مدة الحبس الاحتياطي، ويجب إيداع المتهم في أحد الأماكن المخصصة قانوناً. وتتبع في التظلم من أمر استمرار التحفظ الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من المادة (44) من هذا القانون.

مادة (41)

يبلغ مأمور الضبط القضائي كل من يتحفظ عليه وفقاً للمادة (40) من هذا القانون بأسباب ذلك، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه من ذويه بما وقع والاستعانة بمحام، وذلك دون الإخلال بمصلحة الاستدلال.

مادة (42)

على مأمور الضبط القضائي خلال مدة التحفظ المنصوص عليها في المادة (40) من هذا القانون، وقبل انقضائها، تحرير محضر بالإجراءات وسماع أقوال المتحفظ عليه وعرضه صحبة المحضر على النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة لاستجوابه خلال ثمان وأربعين ساعة من عرضه عليها، والأمر بحبسه احتياطياً أو بالإفراج عنه.

مادة (43)

تكون للنياحة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، أثناء التحقيق في جريمة إرهابية، بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها قانوناً، السلطات المقررة لقاضي التحقيق، وتلك المقررة لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، وذلك وفقاً لذات الاختصاصات والقيود والمدد المنصوص عليها بالمادة (143) من قانون الإجراءات الجنائية.

مادة (44)

للمتهم ولغيره من ذوي الشأن أن يستأنف دون رسوم الأمر الصادر بحبسه احتياطياً أو بمد هذا الحبس أمام المحكمة المختصة. وتفصل المحكمة المختصة في الاستئناف بقرار مسبب خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة ودفاع المستأنف، فإذا انقضت هذه المدة دون الفصل تعين الإفراج عن المتهم المقبوض عليه فوراً.

مادة (45)

في الأحوال التي يجوز فيها التحفظ على مرتكب جريمة إرهابية أو حبسه احتياطياً، ولدى قيام خطر أو خوف من ضياع الأدلة، لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر إذنًا مُسببًا من النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، بتفتيش مسكن المتحفظ عليه أو المحبوس احتياطياً، وضبط الأشياء والمتعلقات الخاصة بالجريمة التي يُجرى التفتيش بشأنها.

مادة (46)

للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، في جريمة إرهابية أن تأذن بأمر مسبب لمدة أو لمدد محددة، بمراقبة وتسجيل المحادثات والرسائل التي ترد على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، وتسجيل وتصوير ما يُجرى في الأماكن الخاصة أو عبر شبكات الاتصال أو المعلومات أو المواقع الإلكترونية وما يدون فيها، وضبط المكاتبات والرسائل العادية أو الإلكترونية والمطبوعات والطرود والبرقيات بجميع أنواعها. ويجوز تجديد الأمر المُشار إليه في الفقرة الأولى من المادة مدة أو مدداً أخرى مماثلة.

مادة (47)

تسرى أحكام المواد (208) مكرراً (أ) و 208 مكرراً (ب) و(208) مكرراً (ج) و(208) مكرراً (د) من قانون الإجراءات الجنائية في الأحوال التي يظهر فيها من الاستدلال أو التحقيق دلائل كافية على الاتهام بارتكاب أي جريمة إرهابية.

وللسلطات المختصة اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة، بما في ذلك تجميد الأموال، والمنع من التصرف فيها أو إدارتها، أو المنع من السفر، على أن تلتزم بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المواد المذكورة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (48)

للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين على الأقل أو سلطة التحقيق المختصة أن يأمر بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن أو المعاملات المتعلقة بها، إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في أعمال الاستدلال أو التحقيق على ارتكاب المتهم أو اشتراكه في أية جريمة إرهابية قامت الدلائل الكافية على وقوعها.

مادة (49)

للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، في الجرائم المنصوص عليها بالمواد 12، 15، 19، 22 من هذا القانون، أن تصدر أمراً مؤقتاً بغلق المقار، والأماكن، والمسكن، ومحال الإيواء على أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل.

وتُعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط فيها في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يُفصل في الدعوى نهائياً، وتُسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يُكلف بحراسة الأختام الموضوعة على المقر أو المكان أو المحل أو المسكن المغلق، فإن لم توجد مضبوطات كُلّف بالحراسة على الأختام وبالطريقة ذاتها، ويترتب على صدور الحكم بالبراءة سقوط أمر الغلق.

وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (29) من هذا القانون، أو حجبها، أو حجب ما يتضمنه أي من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة، والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة.

مادة (50)

تُخصص دائرة أو أكثر من دوائر محاكم الجنايات، يكون رئيس كل منها بدرجة رئيس بمحاكم الاستئناف، لنظر الجنايات من الجرائم الإرهابية، والجرائم المرتبطة بهذه الجنايات.

مادة (51)

تختص النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، أو المحكمة التي تنظر أو تُحال إليها أية جريمة إرهابية، بنظر الجرائم المرتبطة بها.

مادة (52)

لا تنقضي الدعوى الجنائية في الجرائم الإرهابية، ولا تسقط العقوبة المحكوم بها فيها بمضي المدة.

مادة (53)

لرئيس الجمهورية، متى قام خطر من أخطار الجرائم الإرهابية أو ترتب عليه كوارث بيئية، أن يصدر قرارًا باتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام، بما في ذلك إخلاء بعض المناطق أو عزلها أو حظر التجول فيها، على أن يتضمن القرار تحديد المنطقة المطبق عليها لمدة لا تجاوز ستة أشهر.

ويجب عرض هذا القرار على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه، فإذا كان المجلس في غير دور الانعقاد العادي وجبت دعوته للانعقاد فورًا، فإذا كان المجلس غير قائم وجب أخذ موافقة مجلس الوزراء، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له، ويصدر القرار بموافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس، فإذا لم يعرض القرار في الميعاد المشار إليه، أو عرض ولم يقره المجلس اعتبر القرار كأن لم يكن ما لم ير المجلس خلاف ذلك.

ويجوز لرئيس الجمهورية مد مدة التدبير المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

ويُشترط في الحالات العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفوية أن تعزز كتابةً خلال ثمانية أيام.

مادة (54)

تلتزم الدولة بإبرام وثيقة تأمين إجباري شامل مع شركات التأمين، لتغطية جميع الأخطار الناجمة عن الجرائم الإرهابية التي تصيب أي فرد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الشرطة المكلفة بمكافحة الإرهاب حال تصديها لتلك الجرائم، أو رجال القضاء والنيابة العامة، بما في ذلك حالات الوفاة أو العجز الكامل أو الجزئي، على أن تتضمن الوثيقة التزام الشركة بسداد تعويضات مؤقتة للمضرورين فور وقوع الخطر خصمًا من مبلغ التأمين.

وفي جميع الأحوال، تلتزم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين وفقاً للوثيقة، وذلك دون الإخلال بحق المضرور أو ورثته أو شركة التأمين في اللجوء للقضاء.

ويتم التأمين لدى شركة أو أكثر من شركات التأمين المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية والمرخص لها بمزاولة تلك الأنشطة التأمينية طبقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة في التأمين في مصر.

ولرئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع وزير المالية تخصيص جزء من الأموال المحكوم بمصادرتها في الجرائم الإرهابية لسداد التزامات الدولة في وثيقة التأمين الإجباري المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

ملحق (2)

استمارة تحليل مضمون

مستوى وصف الحدث				مستوى التغطية الإعلامية				الفترة الموزونة	عنوان المقال / الفترة	شكل مواد الدار (1. مقال 2. عمود 3. افتتاحية 4. برنامج توك شو)	اسم الجريدة / اسم البرنامج	التاريخ	مسلسل
تقرير قاتم على إطلاق الأحكام	تقرير قاتم على الاستدلال	مزود بتفاصيل وخلفيات	علم	سطحي	أخرى	قائمة على إطلاق الأحكام	قائمة على الاستدلال والاستنتاج	قائمة على السرد					

استراتيجيات عرض الحدث													
التحجيم والإبراز لوجهة نظر واحدة	تجزئة الأحداث ونزعها من سياقها	الإغفال والاستبعاد	توظيف اقتباسات المصادر بشكل غرضي	التعميم ومنح الأخطاء طالباً أدبياً	الإثارة والدراما والسرد الروائي للقصص	شخصنة الأحداث والتحويل	المبالغة والتشكيك	تعزيز مصطلحات شعارات مفاهيم بعينها	التميط	تقنيات بلاغية	أخرى		

الإطار الرئيسي									
أخرى	إطار ديني أو أخلاقي	إطار الجاني والضحية	إطار إنساني	إطار النقد أو التغيير	إطار الفساد	إطار المسؤولية	إطار الصراع أو التنافس	إطار المكسب والخسارة	إطار الإخفاق أو الفشل

وظيفة الإطار							استراتيجيات الأطر					
استعراض الأسباب	طرح حلول أو نتائج	عرض تقييمات	أكثر من وظيفة	الاستشهاد بالأدلة والحجج المنطقية	عرض وجهتي النظر بشأن القضية المطروحة	استخدام شعارات بلاغية ووصفية	استخدام أدلة خاطئة وقياسات غير صحيحة	تزييف الحقائق	إبراز المكاسب	إبراز الخسائر	عقد مقارنات	أخرى تذكر

تدخلات الكاتب أو المذيع الخاصة بتوصيف الحدث		نوع التدخلات من الكاتب / المذيع المتضمنة في توصيف الحدث							نماذج	خلفيات الحدث		
لا يوجد	يوجد	تضمن رأي	تضمن توقعات	تعليق أو تعقيب على تصريحات المصادر	صياغة استخلاصات	تدخل بالوصف في فقرات سرد الحدث	الإضافة في توصيف الفاعلين	أخرى		خلفيات	التوقعات المستقبلية	مرجعي قانوني أممي

ملحق (3)

استطلاع رأي الإعلاميين

حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الإرهاب

إعداد

د. فاطمة شعبان أبو الحسن

د. رامي عطا صديق

1- رتب مصادر المعلومات التي تعتمد عليها عادة في إعداد المادة الإعلامية المتعلقة بالإرهاب؟

- 1- المواطنون
- 2- المسئولون الحكوميون
- 3- الخبراء والمتخصصون
- 4- التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة
- 5- الأرشيف والمكتبات
- 6- المعاشية والإطلاع
- 7- شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب..)
- 8- مواقع وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت
- 9- المواقع الإخبارية على الإنترنت
- 10- وكالات الأنباء
- 11- محطات وقنوات الراديو والتلفزيون
- 12- الجرائد والمجلات
- 13- تقارير المراسلين والمندوبين
- 14- أخرى تذكر

2- في رأيك ممارسة وسائل الإعلام أثناء أحداث الإرهاب تقوم بالآتي: (يمكن اختيار أكثر من بديل مع مراعاة الترتيب)

- 1- تقديم الأخبار والمعلومات.
- 2- مراقبة أداء الحكومة.
- 3- توعية المجتمع بخطر الإرهاب.
- 4- التشويق والاثارة الاعلامية.
- 5- أخرى تذكر.

3- هل يتدخل رئيسك المباشر في تغطيتك لحوادث الإرهاب؟

1- دائماً

2- أحياناً

3- لا يتدخل (انتقل الى سؤال رقم 6)

4- تتمثل أشكال التدخل في: (يمكن اختيار أكثر من بديل مع مراعاة الترتيب)

1- حذف أجزاء معينة من الموضوع بعد إعداده.

2- حذف موضوعات معينة بعد الانتهاء من إعدادها.

3- إبراز موضوعات معينة.

4- إضافة أبعاد معينة لبعض الموضوعات.

5- التركيز على جانب معين من الموضوع وإغفال جوانب أخرى.

6- فرض مصادر معينة على الموضوعات.

7- الاهتمام بالإثارة الإعلامية.

8- أخرى تُذكر

5- ما أسباب التدخل في عملك؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل مع مراعاة

الترتيب)

1- مراعاة السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية.

2- إرضاء السلطة والأجهزة الرقابية.

3- إرضاء مالك الوسيلة الإعلامية.

4- إرضاء أطراف معينة داخل المجتمع (تيارات أو أحزاب سياسية معينة).

5- تحقيق الربح المادي والشهرة والانتشار.

6- أخرى تُذكر

6- ما أبرز المشكلات التي واجهتك عند تغطيتك الإعلامية لحوادث الإرهاب؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل)

- 1- نقص المعلومات أو تقديم معلومات غير كافية في بعض الأحيان.
- 2- عدم تعاون بعض المصادر.
- 3- عدم وضوح بعض المصطلحات.
- 4- تدخل رئيس التحرير أو رئيس القسم في عملي.
- 5- التعرض للعنف ومحاولات الاعتداء.
- 6- ضغوط نفسية وعصبية.
- 7- أخرى تذكر

7- كيف تتصرف عند مواجهة المشكلات الاخلاقية والقانونية اثناء تغطية حوادث الارهاب؟ (يمكن اختيار اكثر من بديل مع مراعاة الترتيب)

- 1- وفقاً لإيديولوجيتي.
- 2- ألترم بسياسة الوسيلة.
- 3- وفقاً للمبادئ الخاصة والقيم الشخصية.
- 4- أفكر في النتائج أولاً.
- 5- أتصرف بالفطرة.
- 6- ألترم بالقانون.
- 7- لترم بميثاق الشرف الصحفي.
- 8- أخرى تذكر

8- في حالة ارتكاب خطأ مهني أثناء التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب، تقوم بأحد الأمور التالية:

- 1- أقوم بنشر اعتذار عن الخطأ مع تصحيح الخطأ.
- 2- أقوم بنشر اعتذار عن الخطأ بدون تصحيح الخطأ.
- 3- أقوم بنشر التصحيح دون الاعتذار.
- 4- لا اهتم سواء بالاعتذار أو نشر التصحيح.
- 5- أدافع عن وجهة نظري وأتحيز لرأيي.
- 6- أخرى تذكر

9- هل أنت راضي عن تغطية وسائل الإعلام لحوادث الإرهاب؟

- 1- راضي جدًا.
- 2- راضي إلى حد كبير.
- 3- راضي إلى حد متوسط.
- 4- راضي إلى حد قليل.
- 5- غير راض على الإطلاق. (انتقل إلى سؤال رقم 11)

10- ما أسباب رضاك؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل)

- 1- عرض جميع وجهات النظر من حكومة وأحزاب سياسية.
- 2- مراعاة قيم وتقاليد المجتمع في التغطية الإخبارية لحوادث الإرهاب.
- 3- التوازن في المعالجة الإعلامية.
- 4- أخرى تذكر

11- ما أسباب عدم رضاك؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل)

- 1- سطحية المعالجة الإعلامية.
- 2- لا تراعي قيم وتقاليد المجتمع.
- 3- لا تراعي الصالح العام للمجتمع.
- 4- تهتم بتقديم المواد المثيرة.
- 5- التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى.
- 6- أخرى تذكر

12- ما أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الإعلاميون أثناء تغطية

حوادث الإرهاب؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل مع مراعاة الترتيب)

- 1- سطحية المعالجة الإعلامية من حيث عدم إعطاء خلفية كافية من المعلومات والبيانات.
- 2- عدم مراعاة قيم وتقاليد المجتمع.
- 3- عدم مراعاة الصالح العام للمجتمع.
- 4- تقديم المواد المثيرة.
- 5- التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى.
- 6- عدم فهم بعض محددات وملامح البيئة القانونية والسياسية.
- 7- محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام من خلال التنبؤ والقفز على النتائج.

- 8- تركيز التغطية الإعلامية على الإثارة.
- 9- التركيز على الحدث أكثر من الظاهرة.
- 10- هيمنة الطابع الخبري على التغطية الإعلامية.
- 11- تقديم تغطية متعجلة وسريعة.
- 12- غياب الطابع التفسيري والتحليلي للتغطية الإعلامية.
- 13- نقص وغياب المعلومات الدقيقة والموثقة.
- 14- افتقاد التوازن.
- 15- عدم الاهتمام بمعالجة جذور ظاهرة الإرهاب وأسبابها العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.
- 16- الاعتماد على مصادر غير موثوق بها نتيجة الرغبة في تحقيق السبق الإعلامي.
- 17- أخرى تُذكر

13- ما أبرز الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون أثناء تغطية حوادث الإرهاب؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل مع مراعاة الترتيب)

- 1- هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه وسائل الإعلام لدعم أو انتقاد تيارات سياسية معينة.
- 2- التدخلات الحكومية لتأييد وجهة نظر معينة.
- 3- ضغوط الرأي العام وتوجهاته.
- 4- التداخل بين العمل السياسي والعمل المهني.
- 5- المنع من الوصول إلى المعلومات.
- 6- ضغط الوقت وسرعة تلاحق الأحداث.
- 7- أخرى تُذكر

14- هل هناك أدلة إرشادية خاصة بالتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب؟

- 1- نعم
- 2- لا (انتقل إلى السؤال 16)

15- اذكر اسم الدليل

- 1- _____
- 2- _____
- 3- _____

16- فيما يلي مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى ضبط،
برجاء ترتيب هذه المصطلحات من حيث الاحتياج إلى ضبط مع وضع مفهوم
لكل مصطلح:

المصطلح	الترتيب	المفهوم
الإرهاب		
العنف		
التطرف		
الأمن القومي		
الأمن الوطني		
المصلحة العامة		
المصلحة العليا		
المعلومة الأمنية		
المقاومة المسلحة		
المقاومة السلمية		
المواجهة		
الصراع		

17- من خلال تغطية وسائل الإعلام لحوادث الإرهاب يُثار جدل حول مجموعة من القضايا، حدد موقفك من هذه القضايا:

معارض	محايد	موافق	القضية
			تسييس القانون في التعامل مع الصحفيين والإعلاميين من منطلق انتماءاتهم السياسية والحزبية.
			حظر نشر البيانات والتصريحات الإعلامية للتيارات الإرهابية.
			حظر نشر كل ما من شأنه إثارة الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع.
			المطالبة بتعديل الخطاب الديني.
			الدعوة إلى بناء إستراتيجية ثقافية وتربوية لمواجهة التطرف والإرهاب.
			منع المنتمين للجماعات المصنفة كجماعات إرهابية من دخول الأراضي المصرية.
			وجود لجان لمتابعة أنشطة المؤسسات والجمعيات الخيرية التي ينتمي أصحابها للجماعات المصنفة جماعات إرهابية.
			إتباع القواعد الخاصة بحقوق الإنسان عند تغطية أحداث الإرهاب.
			التغاضي عن انتهاكات الشرطة في التعامل مع المشتبه في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية.
			نشر تكذيب للشائعات.
			التأكيد على حرية نشر المعلومات وتداولها.
			المهنية من حيث الالتزام بقواعد: الدقة والتوازن والموضوعية.. إلخ.
			التأكيد الدائم على الحماية الأمنية للمواطنين والإعلاميين على السواء.
			الاهتمام بالسبق الإعلامي.
			الترحيب بفرض قانون الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية.

18- هل توافق على وجود دليل إرشادي لضبط الأداء الإعلامي للإعلاميين خلال تغطية حوادث الإرهاب؟

1- نعم (انتقل إلى سؤال رقم 19)

2- لا (انتقل إلى سؤال رقم 20)

19- حدد أسباب موافقتك على وجود هذا الدليل:

1- -----

2- -----

3- -----

20- حدد أسباب عدم موافقتك على وجود هذا الدليل:

1- -----

2- -----

3- -----

21- هل تعتقد بأنه يمكن اتفاق وسائل الإعلام على وجود مثل هذا الدليل؟

1- نعم

2- لا

22- حدد موقفك من بعض المعايير المقترحة لضمان إستراتيجية إعلامية مهنية لتغطية حوادث الإرهاب؟

المقترح	موافق	محايد	معارض
تجنب التعميم وتحري الدقة والصحة والصدق والموضوعية في المعلومات المنشورة.			
الدقة في نشر التصريحات (عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه).			
الاهتمام بعرض وتقديم جميع وجهات النظر.			
الفصل بين الخبر والموقف السياسي.			
تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين.			
اختيار مصادر مناسبة (مثلاً من حيث التخصص).			
عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر.			
عدم التسرع في نشر نتائج التحقيقات.			
عدم السعي إلى السبق الإعلامي غير المدروس (المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر الإرهابية).			
مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية (مثلاً صور ضحايا الإرهاب).			
التعامل الحذر مع البيانات الإعلامية للتيارات الإرهابية.			
التركيز على الوسطية وقيم التسامح والسلام وقبول الآخر ومحاربة الفكر المتطرف والتكفيري.			
الاهتمام بالرد الفوري على الشائعات.			
الوعي بالأبعاد القانونية والأمنية والتشريعية المتعلقة بمواجهة الإرهاب.			
احترام مبادئ المنافسة الإعلامية الشريفة والعادلة.			
الحذر في استخدام المصطلحات والمفردات المتعلقة بقضايا الإرهاب، وهو ما يتطلب إعداد دليل للمصطلحات المتعلقة بالإرهاب وتدريب الإعلاميين عليه.			

23- حدد موقفك من بعض الآليات المقترحة لضمان التزام المعالجة الإعلامية بالمهنية في مجال تغطية حوادث الإرهاب؟

المقترح	موافق	محايد	معارض
التنسيق بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص والحزبي لإبراز خطورة الإرهاب.			
إصدار ميثاق شرف إعلامي أمني لمواجهة الإرهاب تلتزم به كافة وسائل الإعلام، أو إصدار مدونة مهنية وأخلاقية للعاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالإرهاب.			
تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.			
تفعيل التقارير الدورية الصادرة من المجلس الأعلى للصحافة أو ما يوازيه في هذا الشأن.			
تطوير البنود الموجودة فعلاً في ميثاق الشرف الصحفي.			
الدعوة إلى تفعيل القانون وأن يكون الجميع تحت مظلته على قدم المساواة.			
إيجاد آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ القوانين.			
استحداث لجنة صلاحية داخل النقابة لضبط الأداء المهني والإعلامي للإعلاميين خلال تغطية حوادث الإرهاب.			
تنمية الخلفية المعلوماتية للإعلاميين.			
تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للإعلاميين على كيفية تغطية حوادث الإرهاب.			
تدريب الإعلاميين حول شروط السلامة المهنية أثناء التغطية الإعلامية للإرهاب.			
نشر الإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين.			
وضع دليل إرشادي للإعلاميين لكيفية التعامل مع الأحداث الإرهابية وأهم الضوابط والمعايير التي يجب الالتزام بها.			

24- اذكر مقترحاتك وتصوراتك الخاصة لأهم البنود التي ترى ضرورة وضعها في الدليل الإرشادي الخاص بضبط الأداء المهني للصحفيين العاملين في تغطية الموضوعات والقضايا المتعلقة بالإرهاب؟

- 1- _____
- 2- _____
- 3- _____

بيانات شخصية:

25- الاسم (اختياري):

26- الجهة التي أعمل بها:

27- الجنس:

- 1- ذكر
- 2- أنثى

28- العمر:

- 1- أقل من 35 سنة
- 2- من 35 إلى 45 سنة
- 3- أكثر من 45 سنة

29- سنوات الخبرة:

- 1- من سنة إلى 5 سنوات
- 2- من 6 سنوات إلى 10 سنوات
- 3- أكثر من 10 سنوات

30- هل تنتمي إلى أي أحزاب سياسية؟.....

1- نعم (انتقل إلى سؤال رقم 31)

2- لا

31- ما الحزب الذي تنتمي إليه؟.....

32- كيف تصنف نفسك؟.....

1- ليبرالي.

2- رأسمالي

3- إسلامي.

4- يساري.

5- اشتراكي.

6- قومي.

7- ليس لي توجه سياسي.

8- أخرى تذكر.

شكرًا جزيلاً لحسن تعاونكم معنا.

مصادر ومراجع الكتاب

1- صحف (يونيو - يوليو 2015م)

- الأهرام
- الأخبار
- الشروق
- الوطن
- الوفد
- الأهالي
- الحياة

2- برامج تلفزيونية (يونيو 2015م)

- المشهد - قناة النيل
- الحياة اليوم - قناة الحياة
- العاشرة مساء - قناة دريم
- على مسئوليتي - قناة صدى البلد

3- دراسات وبحوث باللغة العربية

- أشرف جلال: "أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري"، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/01/20151510564274369.htm>
- أكرم حسام عبد الرؤف فرحات، "مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة لحالتي مصر والولايات

المتحدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م).

- أميرة العباسي، "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، 2003م.

- دينا فكري لطفي خضر، "المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية العربية في مواقع القنوات التلفزيونية العربية على شبكة الإنترنت"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2008م).

- رباب عبد الرحمن هاشم، "أبعاد المسؤولية المهنية والأخلاقية لبرامج الحوار التلفزيونية بالقنوات الحكومية والخاصة في تغطية انتخابات الرئاسة المصرية 2012"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر / ديسمبر 2012م.

- سلطان بن عجمي بن منيخر، "دور وسائل الاتصال في تشكيل معارف الجمهور السعودي نحو قضايا الإرهاب: دراسة مسحية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، جامعة القاهرة، 2008م).

- سهير عثمان عبد الحليم، علاقة تعرض الشباب للصحافة المطبوعة والالكترونية باتجاهاتهم نحو ظاهرة الإرهاب: دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2006م).

- عبد الرحمن بن عطية الله الظاهري، "الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي المعاصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007م).

- عبد الرحمن عبد الله العتيبي، "الإستراتيجية الإعلامية لمكافحة الإرهاب"، (كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ورقة مقدمة ضمن ملتقى الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والتغير الاجتماعي المنعقد في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة 16- 18 / 9 / 2013م.

- محمد حسام الدين محمود إسماعيل، المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1996م).

- نسرین ریاض عبد الله، "قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري والخطاب الصحفي السعودي: دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2000 - 2004"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2007م).

- ولاء عبد الرحمن عبد الغفار فودة، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات الأوربية الموجهة باللغة العربية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2014م).

4- مؤلفات باللغة العربية

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (المنوفية، 2005م).

- إسماعيل محمود عبد الرحمن، الإعلام والإرهاب والثقافة البديلة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م).

- جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت).
- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الطبعة السابعة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008م).

- سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، (القاهرة: عالم الكتب، 1999م).
- فتوح أبو دهب هيكمل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014م).
- محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م).

- محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م).

- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الاغتيال السياسي: محطات تاريخية متوفر في: <http://rawabetcenter.com/archives/9003>
- مؤسسات الإمام الصدر، مجموعة مشاركين، معجم مفاهيم التنمية، (لبنان، 2004م).
- نصيرة تامي، دور الإعلام الفضائي في التصدي لظاهرة الإرهاب: الإعلام الفضائي العربي نموذجًا، متوفر على: <http://temmaryoucef.ab.ma/144191.htm>
- نصيرة تامي، الإعلام الفضائي والإرهاب، الطبعة الأولى (الأردن- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015م).
- نضال محمد العضالية، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط: دراسة توثيقية لأهم عمليات الاغتيال في الشرق الأوسط، (بيروت: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2011).
- هاني دانيال (تحرير)، سامح فوزي (تقديم)، المواطنة والإعلام التنموي، (القاهرة: مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، 2009م).
- هشام الحديدي، الإرهاب: بذوره وبثوره.. زمانه ومكانه وشخصه، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015م).
- هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).
- هويدا مصطفى وآخرون، الإعلام والانتخابات مدونة مهنية وأخلاقية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، 2011م).

5- مؤلفات مترجمة إلى اللغة العربية:

- ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م.

6- بحوث ودراسات ومؤلفات باللغة الإنجليزية:

1- Brain V. Klocke, Framing The World: Elite Ideologies in U. S. Media Discourse of the War on Terrorism Campaign, Ph. D. University of Colorado, Faculty of the Graduate School, Department of Sociology, 2004.

2- David L. Altheide, The mass media and terrorism, Discourse & Communication, SAGE Publications, 2007, Vol. 1 (3).

3- Denis McQuail.- Mass Communication Theory. (London: Sage Publication, 4th Edition, 2000).

4- Helen R. McClure, The Crystallization of a Panic: A Content analysis of Anglophone Canadian Print Media Discourse on Arabs and Muslims pre and post 9/11, Faculty of The School of International Service of American University in Partial Fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy in International Relations, 2011.

5- Ibrahim Seaga Shaw, Stereotypical representations of Muslims and slam following the 7/7 London terror attacks: Implications for intercultural communication and terrorism prevention, The International Communication Gazette, 2012, Vol. 13, 74 (6).

6- Jeffrey Ian Ross; "Deconstructing the terrorism-news media Relationship", Crime Media Culture, 2007, Vol. 3 (2).

7- Joshua Woods, What We Talk about When We Talk about Terrorism: Elite Press Coverage of Terrorism Risk from 1997 to 2005, Harvard College, Press- Politics, Summer 2007, Vol. 12 (3).

8- Jürgen Gerhards & Mike S Schäfer; International terrorism, domestic coverage? How terrorist attacks are presented in the news of CNN, Al Jazeera, the BBC, and ARD, The International Communication Gazette, 2014, Vol. 76 (1).

9- Kristen Hoerl, D. L. Cloud, and S. E. Jarvis, Deranged loners and demented outsiders?: therapeutic news frames of presidential

assassination attempts, 1973-2001", *Communication, Culture & Critique*, 2009, Vol.2, No. (1).

10- MartinMutua; *The Role Of The Media In Influencing The War Against Terrorism*, M. A. University of Nairobi, Institute of Diplomacy and International Studies, November 2013.

11- Mohammed El-Nawawy: "Terrorist or freedom fighter? the Arab media coverage of 'terrorism' or "so-called terrorism", *Global Media Journal-Arabian Edition*, 2004, vol. 3, no. 5.

12- Moran Yarchi, GadiWolfsfeld, TamirSheafer and Shaul R. Shenhar, "Promoting stories about terrorism to the international news media: A study to public diplomacy", *Media, war and conflict*, 2013, Vol.6, No.3.

13- Myra Gregory Knight, "Getting Past the Impasse: Framing as a Tool for Public Relations". Available at:
<http://www.google.com.eg/search?> 22/12/13.

14- Pamposh Raina: "Framing of the Mumbai terror attacks by the Indian and the Pakistani print media", M.A. The George Washington University, Media and Public Affairs Dept., 2011.

15- P. Eric Louw, *The War against terrorism: A public Relations Challenge for the Pentagon*, *The International Journal for Communication Studies*, London, 2011, Vol. 65 (3).

16- Peter Fischer & Tobias Greitemeyer& Andreas Kastenmüller, *What Do We Think About Muslims? The Validity of Westerners' Implicit Theories about the Associations between Muslims' Religiosity, Religious Identity, Aggression Potential, and Attitudes toward Terrorism, Group Processes Intergroup Relations*, SAGE Publications, 2007, Vol. 10 (3).

17- Robert M. Entman, "Framing toward Clarification of Fractured Paradigm", in: *Journal of Communication*. 1993, Vol. 43, No. 4.

18- Seon-kyoungAnkarla K. Gower, "How do the news media frame crises? A content analysis of crises news coverage", *public relations review*, 2009 Vol.35, Issue 2.

19- ShahiraFahmy, *Contrasting visual frames of our times: "A framing analysis of English and Arabic –language press coverage of war and terrorism"*, *The international communication gazette*, 2010 Vol.72, No.8.

20- SoniseLumbaca& David H. Gray; "The media as an enabler for acts of terrorism", *Global Security Studies*, winter 2011, Vol. 2, Issue 1.

21- Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future. (US: Wadsworth/Thomason Learning, 4th Edition 2006).

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	7
المحور الأول: المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب	13
خلاصة المحور الأول	21
المحور الثاني: دور الإعلام في مواجهة الإرهاب	23
خلاصة المحور الثاني	29
المحور الثالث: المؤتمرات العلمية التي تناولت العلاقة بين الإعلام والظاهرة الإرهابية	31
مدى الاستفادة من الدراسات السابقة	37
الفصل الأول: الإعلام وحادثة اغتيال النائب العام.. دراسة حالة	39
مقدمة	41
الإرهاب والاغتيالات السياسية وجهان لعملة واحدة	43
تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر	46
الإخوان والاتهام بالاغتيالات السياسية	48
المشكلة البحثية	50
نظرية الأطر الإعلامية	51
أهداف الدراسة	53
تساؤلات الدراسة	54
نوع الدراسة	55
مناهج الدراسة	55
أدوات الدراسة	56
الإطار الإجرائي للدراسة	56
نتائج الدراسة التحليلية	58
ملخص الدراسة التحليلية	94
أهم نتائج الدراسة التحليلية	96

99	الفصل الثاني: القائم بالاتصال وإشكاليات معالجة قضايا الإرهاب
101	مقدمة
101	موضوع الدراسة وأهميته
109	الإعلام ومواجهة الإرهاب: إطار معرفي
124	النتائج العامة للدراسة
127	المحور الأول: مدى تأثر الإعلاميين بالرؤساء المباشرين في تغطية الحوادث الإرهابية
133	المحور الثاني: المشكلات التي تواجه الإعلاميين أثناء تغطية العمليات الإرهابية وكيفية مواجهة الإعلاميين لها.
143	المحور الثالث: موقف الإعلاميين من التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية.
153	المحور الرابع: موقف الإعلاميين من آليات ضبط الأداء المهني.
157	المحور الخامس: معايير ضمان معالجة إعلامية مهنية لتغطية الحوادث الإرهابية.
161	المحور السادس: الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الإعلامية بالمهنية في مجال تغطية الحوادث الإرهابية
165	خاتمة وتوصيات
167	نحو إستراتيجية إعلامية في مواجهة الظاهرة الإرهابية
168	أولاً: إرشادات ومعايير وضوابط عامة
169	ثانياً: إرشادات ومعايير وضوابط مهنية
173	ثالثاً: مقترح بضبط بعض المصطلحات والجمل والعبارات
175	رابعاً: آليات تنفيذ مقترحة خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية
177	الملاحق
179	ملحق (1): قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015م
181	الباب الأول: الأحكام الموضوعية
207	الباب الثاني: الأحكام الإجرائية
217	ملحق (2): استمارة تحليل مضمون
221	ملحق (3): استطلاع رأي الإعلاميين حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الإرهاب
237	مصادر ومراجع الكتاب

د. رامي عطا صديق

- كاتب وباحث، عضو اتحاد كتاب مصر.
- مدرس الصحافة بالمعهد الدولي للعالم للإعلام - أكاديمية الشروق.
- بكالوريوس إعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2000م.
- ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005 - 2006م.
- دكتوراه في الإعلام، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2011م.
- صدرت له عدة مؤلفات منها:
- الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر: تاريخها وافتتاحياتها، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.
- صحافة الأرمن في مصر: الملحق الشهري العربي لجريدة أريف دراسة حالة، القاهرة، 2007م.
- أقباط في ذاكرة الصحافة المصرية، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، 2007م.
- حكايات مصرية: صفحات من مواطنة الأقباط، القاهرة: مكتبة المحبة، 2007م.
- المنهج التاريخي في البحوث الصحفية: سلامة موسى ومجلة المصري 1930م، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008م.
- كلمات لقاسم بك أمين.. دراسو وتعليق: القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2009م.
- غاندي.. رسالة اللاعنف والتسامح: بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2014م.
- مسلم ولا مسيحي؟: القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، 2014م.
- له عدة مؤلفات تحت الطبع منها:
- أعلام الصحافة في صعيد مصر.
- صحافة الصعيد وقضايا المجتمع المصري.
- الجمعيات القبطية ومدى اتساع أعمالها (دراسة وتعليق).
- مصر الحلوة تنوير.
- المصري 30.
- للتواصل:

E.mail: ramyatta610@yahoo.com

د. فاطمة شعبان أبو الحسن

- مدرس الإذاعة والتلفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام - أكاديمية الشروق.
 - مدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد الدولي العالي للإعلام - أكاديمية الشروق.
 - ليسانس آداب قسم إعلام جامعة الزقازيق، دور مايو 1999م.
 - درجة الماجستير من قسم البحوث والدراسات الإعلامية، 2004م
 - دكتوراه في الإعلام الدولي، قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012م.
 - دبلوم الدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية سبتمبر 2008م،
 - المشاركة في عدد من المؤتمرات العلمية.
 - لها أبحاث منشورة في عدد من المجلات العلمية.
 - تدريب العاملين في مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء على التحليل الإحصائي في الفترة من فبراير - أبريل 2014م، والتطبيقات الإحصائية في مجال الاتصال السياسي يونيو 2013م، وتدريب العاملين في الهيئة العامة للاستعلامات على التحليل الإحصائي في الفترة من فبراير - أبريل 2013م، ومهارات العرض الفعال مايو 2013م.
 - تدريب دارسي الإعلام في مجال التحرير العلمي، والإعداد البرمجي للإذاعة والتلفزيون.
 - المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمية بمركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة.
 - العمل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية كباحث ميداني.
- الجوائز العلمية**
- جائزة المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد الصاوي لأحسن رسالة دكتوراه 2011 - 2012م.
- للتواصل:**

E-mail: fatmaabu218@hotmail.com

أ.نسمة فايق كمال

- مدرس مساعد، بقسم الإنتاج الإخباري بالمعهد العالي الدولي للإعلام أكاديمية الشروق، أغسطس 2014م وحتى الآن.
 - عضو إدارة الجودة بالمعهد العالي الدولي للإعلام أكاديمية الشروق.
 - لها أبحاث منشورة في مجلات علمية.
 - خبرات صحفية متنوعة.
 - باحثة دكتوراه بكلية الإعلام جامعة القاهرة في موضوع عنوانه: **أطر تقديم الشئون الخارجية وبناء أولويات اهتمامها في الصحف المصرية: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي 2014 - 2015**، بقسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة.
 - حاصلة على درجة الماجستير بتقدير ممتاز عن موضوع عنوانه: **العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الرياضية المتخصصة في مصر خلال الفترة من 2011 حتى 2021**، قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، أغسطس 2014م.
 - حاصلة على بكالوريوس الإعلام، من قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، مايو 2008م، بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف.
- للتواصل:

E-mail: nesmafaik7@gmail.com
